الدورة الـ206

للمجلس الحاكم

(دورة افتراضية استثنائية) 01 – 04 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

CL/206/7-P.1

02 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المجلس الحاكم

البند 7

# الموازنة الموحدة للعام 2021

## تعزيز استجابة برلمانية قوية للأزمات

يشكل الاتحاد البرلماني الدولي المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. تأسس من أكثر من 130 عاماً، بصفته المنظمة السياسية متعددة الأطراف الأولى في العالم، مشجعاً التعاون، والحوار بين جميع الأمم. اليوم، يضم الاتحاد البرلماني الدولي 179 برلماناً عضواً وطنياً، و13 هيئة برلمانية إقليمية. يعزز الديمقراطية، ويساعد البرلمانات كي تصبح أقوى، وتضم شباباً أكثر، وتتسم بالتوازن بين الجنسين، وتكون أكثر تنوعاً. كما أنه يدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عبر لجنة مخصصة مؤلفة من أعضاء برلمانيين من حول العالم. يجمع الاتحاد البرلماني الدولي، مرتين سنوياً، أكثر من 1500 مندوب برلماني، وشريك في جمعية عامة عالمية، ويضفي بُعداً برلمانياً على الحوكمة العالمية، بما فيها عمل الأمم المتحدة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030. للمرة الأولى في الـ130 عاماً من تاريخه، اضطر الاتحاد البرلماني الدولي إلى إلغاء جمعيتيه العامتين بالحضور الشخصي في العام 2020، استجابة لأزمة كوفيد-19، وعوضاً عن ذلك، أعاد تشكيل صيغة اجتماعاته لتمكين أعضائه، وهيئاته التشريعية إلى عقد جلسات على المنصات الافتراضية، وإتاحة إجراء الحوار البرلماني.



ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وتعتبر الموزانة الموحدة للعام 2021 الترجمة المالية للخطة المتمثلة بمواصلة تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017-2021 خلال عامها الأخير. تتوقع الموزانة نفقات التشغيل الإجمالية للعام، البالغة 17.78 مليون فرنك سويسري. تموّل مساهمات الأعضاء الجزء الأكبر من الموازنة. يتوقع أن تبلغ هذه المساهمات في العام 2021 10.92 مليون فرنك سويسري. ستسكمل الإيرادات الطوعية من مجموعة من المانحين للقيام بأنشطة البرنامج إيرادات الموازنة العادية بمبلغ قدره 5.04 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل نسبة 28% من الموازنة الموحدة الإجمالية.

وتُعمم مراعاة المنظور الجندري من خلال عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وهيكلتيه، وينعكس في الموازنة. تبلغ الموازنة المجتمعة لجميع الأنشطة الخاصة بالجنسين 1.42 مليون فرنك سويسري، على سبيل المثال 8% من الموازنة الموحدة الإجمالية.

ويخطط الاتحاد البرلماني الدولي متابعة التزامه الراسخ إزاء الجهد العالمي المبذول للتصدي لتغير المناخ. تضفي الجائحة الحالية لكوفيد-19، وعواقبها المزيد من الأهمية على مسألة المناخ. سيستمر في تخصيص تمويل كل عام لتعويض أثر الكربون، ولدعم عمل البرلمانات في تنفيذ اتفاق باريس للمناخ، *وخطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ.*

| | الصفحات |
|---|---|
| **1. المقدمة** | **05** |
| 1.1 ملخص الأمين العام | 10 – 05 |
| 1.2 اللجنة الفرعية للتمويل | 13 – 10 |
| 1.3 توقعات متوسطة الأجل | 15 – 13 |
| 1.4 التأثير البيئي | 17 – 15 |
| 1.5 التحليل الجندري | 17 |
| **2. الدخل** | **18** |
| 2.1 المساهمات المقررة | 18 |
| 2.2 مرتبات الموظفين والعائدات الأخرى | 19 |
| 2.3 المساهمات الطوعية | 20 – 19 |
| **3. النفقات** | **21** |
| 3.1 الأهداف الاستراتيجية | 21 |
| الهدف 1 – إقامة برلمانات ديمقراطية قوية | 25 – 21 |
| الهدف 2 – تعزيز المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق المرأة | 30 – 26 |
| الهدف 3 – حماية حقوق الإنسان وتعزيزها | 34 – 31 |
| الهدف 4 – المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن | 40 – 35 |
| الهدف 5 – تعزيز الحوار، والتعاون فيما بين البرلماني | 44 – 41 |
| الهدف 6 – تعزيز تمكين الشباب | 47 – 45 |

| | |
|---|---|
| الهدف 7 – تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية | 50 – 48 |
| الهدف 8 – سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية | 54 – 51 |
| 3.2 عناصر التمكين | 55 |
| الحوكمة، والمراقبة الداخليتان الفعالتان | 56 – 55 |
| المكانة، والدعوة إلى المناصرة، والاتصالات | 59 – 57 |
| تعميم المنظور الجندري، ونهج قائم على الحقوق | 61 – 60 |
| أمانة عامة مموّلة بما يكفي، وفعالة | 63 – 62 |
| 3.3 الاعتمادات والمنح | 65 – 64 |
| 3.4 النفقات الرأسمالية | 67 – 66 |
| 3.5 ملاك الموظفين | 70 – 68 |
| **4. المساهمات المقررة** | **83 – 71** |

## 1. المقدمة

### 1.1 ملخص الأمين العام

1. بموجب خطة، وموازنة العام 2021، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ العام الأخير من استراتيجيته لفترة 2017 – 2021. خلال العام، ستطور الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية جديدة، وستعتمدها. من دون شك، ستحتاج هذه الاستراتيجية إلى التفكير في الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19. سيشمل برنامج العمل الحوكمة الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، وتمكين الشباب. سيستمر التركيز على النتائج، والتأثير، وكذلك، على الإدارة المالية الحصيفة، لا سيما أن تأثير أزمة كوفيد-19 ستشمل جميع جوانب برنامج العمل. سيتحقق التقدم نحو جميع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الاستراتيجية من خلال الحوار السياسي، والتعاون، والعمل البرلماني.
2. في ضوء أزمة كوفيد-19، وتأثيرها على البلدان، والبرلمانات خاصة، لن تضاف زيادة على المساهمات المقررة من العام 2020 إلى العام 2021، وسيبقى إجمالي مبلغ المساهمات المقررة أدنى بكثير من المستوى الذي كان عليه في العام 2007. بعد ستة أعوام من تخفيضات كبيرة في المساهمات من العام 2011 إلى العام 2016، محققة انخفاض بأكثر من مليوني فرنك سويسري سنوياً، بدأت موازنة الاتحاد البرلماني الدولي تستقر منذ العام 2017 فصاعداً. إن جدول الأنصبة المقررة للاتحاد البرلماني الدولي مصوغ على غرار جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، مع بعض التعديلات الرياضية للاختلاف في العضوية، وهو يُعدل تلقائياً عندما يتغير جدول الأمم المتحدة (راجع الصفحات 71 إلى 83).
3. سيتجلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021 حتماً من خلال منظور كوفيد-19. بينما ستستمر نواتج البرامج مدفوعة بالتزام البرلمانات، والطلب منها حشد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس للمناخ)، سيكون الاتحاد البرلماني الدولي مستجيباً للمطالب الناجمة عن تأثير الأزمة. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعمه للبرلمانيين في تنفيذ هذه الاتفاقات الدولية الرئيسية، وفي

تحديد سبل لوضع استراتيجيات للاستجابة لكوفيد-19 التي تتماشى مع الأهداف البيئية، والتنمية المستدامة. إذ تستمر البرلمانات في بذل الجهود لإدراج أهداف التنمية المستدامة في عملها، ستساعد برامج الاتحاد البرلماني الدولي في ضمان قدرة تلبية الحاجات. ستحتاج البرلمانات إلى مواصلة تهيئ نفسها بوصفها فعالة للتصدي لتحديات أهداف التنمية المستدامة، في حين تحتاج الجهود إلى مضاعفتها إذا يتعين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح بحلول العام 2030. قد مكنت تعبئة الموارد من مجموعة متنوعة من الشركاء الاتحاد البرلماني الدولي من الحفاظ على مستوى مستقر من الأنشطة، مع إبقاء مساهمات الأعضاء في مستويات منخفضة، مقارنة مع المساهمات منذ أكثر من عقد مضى. سيرصد الاتحاد البرلماني الدولي النتائج، وتأثير عمله من خلال اتباع نهج أكثر تركيزاً، وتحليلاً للإدارة القائمة على النتائج.

4. وإذا سمحت الظروف بذلك، ستنعقد الجمعية العامة الأولى للعام 2021 في جنيف، والثانية في رواندا. من المقرر عقد الجمعيتين النظاميتين باجتماعات بالحضور الشخصي كما جرت العادة، مع عقد اجتماعات منتظمة للمجلس الحاكم، واللجنة التنفيذية، والهيئات التشريعية، واللجان الأخرى. سيمكن الاستثمار في التقنيات، والخدمات الجديدة من عقد جلسات افتراضية إذا استدعت الحاجة. ويجري التخطيط أيضاً لعقد الجزء الثاني من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات كفعالية بالحضور الشخصي في فيينا، في العام 2021، عقب فعالية افتراضية انعقدت في آب/أغسطس 2020. سيتم الاضطلاع بأهداف برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها إعادة توزيع الانفاق إلى موازنة التبرعات في بعض مجالات البرامج خلال العام 2021. تستمر الأمانة العامة في السعي إلى تحقيق الوفورات في التكاليف عبر كافة الشعب، ومجالات العمل، والحفاظ على بيئة مراقبة صارمة لتنظيم جميع النفقات.

5. وخلال السنتين الماضيتين، تم تمويل الأنشطة من رؤية الرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي من خلال الموازنة. في العام 2021، سيتم إدماج العديد من هذه الأنشطة في الأهداف ذات الصلة. ستسخدم الجمعيات العامة كمنابر لبعض البنود، بما فيها التنسيق مع المنظمات البرلمانية. تم إدراج التمويل الأساسي مؤقتاً في الموازنة لتنفيذ المعايير حول الشفافية، والمساءلة (عامل التمكين 1 /

15000 فرنك سويسري)، ولتخصيص تجاه اجتماع قمة رؤساء برلمانات مجموعة العشرين، إذا لزم الأمر في العام 2021 (الهدف 8 / 25000 فرنك سويسري). تم تخصيص مبلغ 50000 فرنك سويسري لتعزيز قدرات الاتصال للاتحاد البرلماني الدولي (عامل التمكين 2)، ويتوفر مبلغ 50000 فرنك سويسري لتوسيع نطاق برنامج بناء القدرات (الهدف 1).

6. ويتسم موقع الاتحاد البرلماني الدولي الإلكتروني، ووجوده على وسائل التواصل الاجتماعي بأهمية مركزية لاستراتيجية الاتصالات. ينبغي تخصيص التمويل كل عام للحفاظ على محتوى الموقع الإلكتروني، وتحديثه، وإبقائه ديناميا، وملائماً، وجذب اهتمام جديد في الاتحاد البرلماني الدولي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يندرج التمويل لهذا الغرض في الموازنة من أجل الوضوح، والاتصال، ومشاريع الرأسمالية. كما ستعزز منظومة البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي، ومنشوراته، بما فيه متابعة التقرير البرلماني العالمي، صورة المنظمة، وتدعم الجهود التي تبذلها المنظمة في جمع الأموال.
7. وتعمم كل من القضايا الجندرية، وحقوق الإنسان عبر استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017 – 2021. من أجل تحسين عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وفعاليته، سيستمر تطبيق سياسة تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع جوانب عمل الاتحاد البرلماني الدولي. يشمل ذلك تنفيذ خطة عمله، وتدريب الموظفين، ووضع آليات، وأدوات لضمان أن المنظور الجندري يتسم بأهمية محورية في جميع الأنشطة. كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يطبق نهجاً قائماً على الحقوق من خلال عمله، ويضمن التآزر بين هذا النهج، وتعميم مراعاة المنظور الجندري.
8. ومن المتوقع أن يظل التمويل الطوعي لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021 ليبقى حول المستوى عينه مثل العام السابق. إن التمويل الحالي من مجموعة واسعة من الشراكات، بما فيها المنح لعدة سنوات من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، والمجلس الوطني الشعبي لجمهورية الصين الشعبية، ستستكمل عبر اتفاقات جديدة مع البرلمانات، والوكالات المانحة من الاتحاد الأوروبي، وكندا، والصين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وغيرها. لا تزال الروابط البرنامجية للاتحاد البرلماني الدولي قوية مع الأمم المتحدة في مجالات تشمل الصحة، والجندري، وبناء السلام، وكذلك، عبر شراكة الاتحاد البرلماني الدولي/الأمم المتحدة لمساعدة البرلمانات على المساهمة

بفعالية في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف. لا يزال التطرف العنيف يشكل الشاغل الرئيسي للمجتمع البرلماني العالمي، وتتطلب قرارات الاتحاد البرلماني الدولي أن ينسق الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، وأنه يتعين على أعضائه تأدية دور أساسي في بناء السلام، وتنفيذ قرارات مكافحة الإرهاب، واستراتيجياته.

9. ويستمر اتفاق المنحة الذي تم توقيعه في العام 2019 مع سيدا حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. في إطار هذه الشراكة طويلة الأمد مع الاتحاد البرلماني الدولي، تستمر سيدا في دعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ضمن أهدافها، لا سيما في مجالات الديمقراطية، والتنمية. لقد أمّن الاتحاد البرلماني الدولي على منحة جديدة متعددة السنوات من المجلس الوطني الشعبي لمواصلة دعم البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن موارد جديدة من الدعم المالي الخارجي متعدد السنوات قيد النقاش مع مجلس الشورى في دولة قطر، والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك، وزارة الشؤون الخارجية، والتجارة، والتنمية لكندا، والمعونة الأيرلندية.

10. ولا تزال مبادرات الشراكات الأخرى قيد النقاش بالرغم من أن النتيجة الكاملة لهذه المقترحات ستبقى عير معروفة بحلول وقت الموافقة على موازنة العام 2021. لدى إعداد هذه الموازنة، أدرجنا الموارد القابلة للقياس الكمي بالأصل والملتزم بها أو حيث يتوفر احتمالاً كبيراً لتحقيقها فحسب. في أي حال، لن يتم إنفاق أي تمويل أو تخصيصه إلى أن تتم الموافقة على التبرعات رسمياً بموجب اتفاق موقع عليه. إذا نجح الاتحاد البرلماني الدولي في حشد الأموال الإضافية للمزيد من الأنشطة، بالطبع ستكون الأمانة العامة مستجيبة في إشعار اللجنة الفرعية للتمويل، واللجنة التنفيذية، ونشر الموارد الإضافية.

11. وبلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول 9.3 مليون فرنك سويسري في أواخر العام 2019، من ضمنه شكل 6.9 مليون فرنك سويسري الأموال المتاحة/السائلة، ومثل الرصيد التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي لا تحقق نقداً. تبلغ حصة سيولة صندوق رأس المال المتداول حالياً 85% من المستوى المستهدف الذي حددته اللجنة التنفيذية في العام 2006 (وإن كان ذلك في وقت شكل فيه التمويل الطوعي الخارجي جزءاً صغيراً من مستواه الحالي).

12. وفي العام 2012، أدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى زيادة في قيمة الأصول لمبنى المقر، التي بدورها زادت رصيد صندوق رأس المال المتداول. في العام 2013، تتطلب تنفيذ معيار من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استهلاك قرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية من الاتحاد السويسري، وزاد من قيمة صندوق رأس المال المتداول. تؤدي هذه الزيادة في القيم إلى رفع نفقات الإهلاك، التي ينبغي أن توفر خدماتها عبر الموازنة السنوية. عبر التاريخ، اختار المجلس الحاكم تغطية هذه القيود المحاسبية من احتياطات من أجل تجنب خفض أنشطة الموازنة في الاتحاد البرلماني الدولي. كما كان مقرر من المجلس الحاكم لموازنات 2014 – 2020، تم الاقتراح مرة أخرى للعام 2021، وبعده، أن يؤذن بمصاريف الاستهلاك السنوي الإضافي للعام 2021 على المبنى (60000 فرنك سويسري)، وقرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (60000 فرنك سويسري)، وتطوير الموقع الشبكي المرسمل (110000 فرنك سويسري)، للتم تغطيتها عبر استخدام صندوق رأس المال.

13. وبعد نقاشات اللجنة التنفيذية، واللجنة الفرعية للتمويل خلال دوراتهما الأخيرة، من المقترح أن يتم توازن الموازنة للعام 2021 عبر استخدام ما يصل إلى 372000 فرنك سويسري من سيولة صندوق رأس المال المتداول، يشمل 140000 فرنك سويسري للعناصر المعممة من رؤية الرئيسة، و82000 فرنك سويسري لدعم رواندا في استضافة الجمعية العامة الثانية، و170000 من المدخرات المحققة في العام 2020. كما في السنوات السابقة، سيتم تطبيق هذا التعويض إذا استدعت الحاجة عند نهاية فترة الموازنة.

14. وبالرغم من أنه من المتوقع أن تكون الأنشطة، والمساهمات المقررة للأعضاء مستقرة، يتعين بذل جهود حثيثة لإدارة الموازنة العادية للعام 2021، والموازنات الطوعية لهذا الغرض، مع المحافظة على التكاليف التشغيلية في حدها الأدنى مع إدراج النفقات الإضافية المطلوبة لبرنامج عمل كامل، ودعم للأولويات الرئيسية. إن الحصول على تدفق موثوق به من الإيرادات الطوعية، وفرص الشراكة الملائمة يتطلب أيضاً جهوداً رامية إلى إدارة متواصلة مع تقييم دقيق للمخاطر المحتملة لاستقلال الاتحاد البرلماني الدولي، والقدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة من أعضائه. ستواصل الأمانة العامة في بذل

جهودها الناجحة للسعي إلى ضم أعضاء جدد. ومن بين فوائد أخرى، ستساعد هذه المساهمات في تقاسم العبء المالي مع الأعضاء الحاليين. مع توصل الاستراتيجية لفترة 2017 – 2021 إلى استنتاجات، إن عملية تصميم استراتيجية جديدة للخمسة أعوام القادمة ستنشط التزام الاتحاد البرلماني الدولي لعالم حيث كل صوت له أهميته، وحيث الديمقراطية، والبرلمانات هي في خدمة الناس للسلام، والتنمية، أيا كانت التهديدات، والتحديات الجديدة التي تواجهها.

15. تعتبر جائحة كوفيد-19 أزمة حاسمة لهذا الجيل، سيلمس تأثيرها في السنوات القادمة. سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل بدينامية، وخيال، ومرونة في العام القادم، لدعم البرلمانات الأعضاء، من أجل الاستجابة للمتطلبات الجديدة التي يمكن للحوار، والتعاون البرلماني الدولي مواصلتها، أكان بالحضور الشخصي، أو افتراضياً. سيجري التركيز على مضاعفة مسارات العمل المتواصلة وتوطيدها بطرائق تنفيذ مبتكرة تستخدم تكنولوجيات ظهرت حديثاً. سيتم تنفيذ أيضاً استراتيجية شفافية متسقة في العام 2021. لن توسع نطاق المنظمة أكثر فحسب، بل إنها أيضاً ستعزز المزيد من المساءلة، وبالتالي، المزيد من الثقة عبر إدارة فعالة أكثر للموارد. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي في تهيئ نفسه كمنظمة تتبنى القيم المتأصلة في الديمقراطية، وتعددية الأطراف، بما فيها الانفتاح، والشفافية، وإمكانية الاستفادة، والمساءلة.

### 1.2 اللجنة الفرعية للتمويل

16. وكما جرت العادة، شاركت اللجنة الفرعية للتمويل للجنة التنفيذية، في العملية الكاملة لتهيئة الموازنة، مع إسداء المشورة إلى الأمين العام، وتوفير التوجيه، والمراقبة. على مدار الاجتماعات العديدة عن بعد، صاغت اللجنة الفرعية الموازنة بصورة عامة، وقدمت توجيهات حول مسائل محددة لإدراجها في نص. لقد راجع مشروع الوثيقة كاملة قبل تعميمها على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مع ضمان التدقيق، ومراقبة النوعية قبل استعراض لاحق من قبل اللجنة التنفيذية، والمجلس الحاكم. شددت اللجنة الفرعية للتمويل أنه ينبغي على موازنة العام 2021 أن ترسل إشارة واضحة لتشجيع المزيد من البرلمانات على تعزيز مشاركتها في تعددية الأطراف، والديمقراطية، وحقوق الإنسان في طريقة فعالة، وحديثة، ومرنة. يشكل الاتحاد البرلماني الدولي المنظمة الدولية للبرلمانية، المبنية على برلمانات أعضاء فعالة، وقوية، وهذه الموازنة أداة لتحقيق طموحات المنظمة.

## تقديرات، حسب الهدف الاستراتيجي، وحسب مصدر الأموال (فرنك سويسري)

| | موازنة العام 2020 الموافق عليها | موازنة العام 2021 الموافق عليها | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الموازنة العادية | مصادر أخرى | جميع الأموال |
| **الإيرادات** | | | | |
| المساهمات المقررة | *10,959,200* | 10,920,800 | | **10,920,800** |
| صندوق رأس المال المتداول (المعايير المحاسبيه الدولية للقطاع العام) | *230,000* | 230,000 | | **230,000** |
| صندوق رأس المال المتداول (السيولة) | *222,000* | 392,000 | | **392,000** |
| مرتبات الموظفين | *1,205,800* | 1,085,500 | | **1,085,500** |
| الفائدة | *100,000* | 100,000 | | **100,000** |
| تكاليف دعم البرامج | *0* | 372,900 | (372,900) | **0** |
| إيرادات أخرى | *16,000* | 16,000 | | **16,000** |
| مساهمات طوعية | *5,065,000* | | 5,037,200 | **5,037,200** |
| **الإيرادات الإجمالية** | **17,798,000** | **13,117,200** | **4,664,300** | **17,781,500** |

| المصاريف | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية** | | | | |
| 1. إقامة برلمانات ديمقراطية قوية | *2,333,100* | 1,419,800 | 1,148,600 | **2,568,400** |
| 2. تعزيز المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق المرأة | *1,344,000* | 525,500 | 890,300 | **1,415,800** |
| 3. حماية حقوق الإنسان وتعزيزها | *1,602,400* | 1,034,900 | 566,100 | **1,601,000** |
| 4. المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن | *1,445,100* | 199,300 | 1,030,800 | **1,230,100** |
| 5. تعزيز الحوار، والتعاون فيما بين البرلماني | *3,849,700* | 3,733,900 | | **3,733,900** |
| 6. تعزيز تمكين الشباب | *351,600* | 85,600 | 387,900 | **473,500** |
| 7. تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية | *1,315,300* | 194,700 | 991,900 | **1,186,600** |
| 8. سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية | *955,300* | 923,500 | | **923,500** |
| المجموع | **13,196,500** | **8,117,200** | **5,015,600** | **13,132,800** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **عناصر التمكين** | | | | |
| الحوكمة، والمراقبة الداخليتان الفعالتان | *1,028,100* | 1,030,400 | 21,600 | **1,052,000** |
| المكانة، والدعوة إلى المناصرة، والاتصالات | *1,052,000* | 1,056,400 | | **1,056,400** |
| تعميم المنظور الجندري، ونهج قائم على الحقوق | *10,000* | 10,000 | | **10,000** |
| أمانة عامة ممولة بما يكفي، وفعالة | *2,779,000* | 2,795,600 | | **2,795,600** |
| المجموع | **4,869,100** | **4,892,400** | **21,600** | **4,914,000** |
| رسوم أخرى | *107,600* | 107,600 | | **107,600** |
| المبالغ الملغاة | *(375,200)* | | (372,900) | (**372,900**) |
| **مجموع النفقات** | **17,798,000** | **13,117,200** | **4,664,300** | **17,781,500** |

### 1.3 توقعات متوسطة الأجل

17. وقد أحدثت كوفيد-19 أزمة عالمية لا مثيل لها من قبل – أزمة صحية عالمية، فبالإضافة إلى خسائر إنسانية هائلة، أدت إلى أكبر ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. للمرة الأولى، يتوقع أن تشهد جميع المناطق نمواً سلبياً في العام 2020. بالرغم من ذلك، توجد اختلافات كبيرة عبر الاقتصادات الفردية التي تعكس: تطور الجائحة، وفعالية استراتيجيات الاحتواء؛ والتباين في الهيكلية الاقتصادية (على سبيل المثال، الاتكال على القطاعات المتأثرة بشدة مثل السياحة، والنفط)؛ والاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، بما فيها التحويلات المالية؛ واتجاهات النمو ما قبل الأزمة. يتوقع أن يبلغ النمو العالمي أقل من 4.9% في العام 2020.

18. ومن المتوقع حصول فترات ركود متزامنة، وعميقة للعام 2020 في الاقتصادات الكبيرة. في العام 2021، يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي المتقدم نسبة 4.8%. الأمر الذي قد يبقي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 لإجمالي الاقتصادات الكبيرة أقل من 4% مقارنة مع مستواه في العام 2019. في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإقليمي إلى أقل من 7.2% في العام 2020، قبل أن ينتعش ويصل إلى نسبة 2.8% في العام 2021. بالرغم من ذلك، إن المستقبل المرتقب في الأجل القريب معرض لمخاطر تراجع كبيرة. من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بأكثر من 4% في العام 2020 إذ إن الاستهلاك، والتصدير، وأنشطة الخدمات مثل السياحة تعرض إلى اضطرابات شديدة. يتوقع أن يستأنف النمو الإقليمي في العام 2021، إذ إن تأثير الجائحة ينحسر، والاستثمار يتحسن. في جميع أنحاء منطقة جنوب إفريقيا، حيث أضعفت الجائحة بشدة الإستهلاك، والنشاط الصناعي، وألحق الضرر بالسياحة، وصناعات الخدمات الأخرى، من المتوقع حدوث ترد في الظروف المحلية ما يؤدي إلى انكماش في الناتج بنية 2.7% في العام 2020. ينتظر أن يرتفع معدل النمو مجدداً، في العام 2021، ليصل إلى حوالى 3% بعد أن تتلاشى آثار الجائحة، وتتناقص المعاكسات العالمية تدريجياً. من المتوقع أن يتباطأ النمو الإقليمي في منطقة شرق آسيا، والمحيط الهادئ بشكل حاد في العام 2020 بنسة 0.5%، أدنى معدل منذ العام 1967. يعكس ذلك تأثير الإقفال التام المتعلق بالجائحة، والتشديد في شروط التمويل، وانكماش شديد في التصدير. يتوقع أن يرتفع معدل النمو الإقليمي مجدداً ليصل إلى نسبة 6.6% في العام 2021، مع انحسار الجائحة، وينتعش الطلب على الواردات العالمية، وتستقر تدفقات رأس المال إلى المنطقة. من المتوقع أن تنكمش منطقة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 2.8% هذا العام – أكثر حالات الانكماش حدة على الإطلاق، و5.8 نقاط مئوية أقل من التوقعات السابقة. يرجح أن يرتفع معدل النمو مجدداً بنسبة 3.1% في العام 2021، بالرغم من أن التوقعات مرهونة بقدر كبير من عدم اليقين.

19. ويتوقع المجلس الاتحادي في سويسرا حدوث عجز بحوالى مليار فرنك سويسري في العام 2021، على أن يخصم من متطلبات كبح الدين ومواجهة التقلبات الدورية التي سيكون لديها آثار تقويمية

في السنة المالية. إن موازنة العام 2021 معدلة بحسب العوامل الدورية، وبالتالي، يظهر ذلك فوائض هيكلية تبلغ 2.2 مليار فرنك سويسري. ستزداد النفقات بنسبة 2.0% في العام 2021، لا سيما النفقات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. أدرج في الموازنة إجمالي 1.6 مليار فرنك سويسري للعام 2021، التي تتضمن التمويل لتجارب كوفيد-19. يمكن توقع المزيد من النفقات، مثل تدابير النقل العام المتعلقة بكوفيد-19، ومن المرجح أن يصل دين فيروس كورونا إلى 20-35 مليار فرنك سويسري. وباعتبار الفرنك السويسري عملة آمنة تقليدية، اتنعش الفرنك السويسري بأكثر من 5% في العام 2020 مقابل الدولار الأمريكي، والجنية الأسترالية، وعملات السلع الأساسية. تظهر التدابير العديدة المرجحة تجارياً أن العملة السويسرية التي تقترب من مستويات القيمة المتسقة تاريخياً مع تدخل ملحوظ من المصرف الوطني السويسري في سوق العملات.

20. وبين العام 2011، والعام 2016، قلص الاتحاد البرلماني الدولي مساهماته المقررة سنوياً بأكثر من نسبة 17%، ما يمثل 7.5 مليون فرنك سويسري في الوفورات المتراكمة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، وإعادة معدلات مساهماتهم إلى المستويات السابقة للألفية. من خلال استقرار المساهمات المقررة هذا العام، يبقى المبلغ الإجمالي للمساهمات دون مستوياته في العام 2007. سيأتي الدخل الإضافي من أي عضو جديد ينضم إلى المنظمة أو في الاستجابة للاحتياجات المحددة من المجلس الحاكم. تبلغ موازنة الإيرادات الطوعية للعام 2021 نسبة 28% من الموازنة الموحدة. في حال ازدادت الإيرادات الطوعية، سيتم توسيع نطاق الخدمات، والبرامج بموجب الأهداف الاستراتيجية. في الوقت عينه، لم يؤخذ أي منظور متحفظ بشأن العائدات من الفوائد، والاستثمارات في العام 2021، إلى أن يصبح التأثير الاقتصادي على أزمة كورونا أوضح.

### 1.4 التأثير البيئي

21. كجزء من التزام الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ، تحسب المنظمة انبعاثات غاز الدفيئة من أجل تتبع التقدم المحرز، وتحديد المجالات لأولويات العمل. يعتبر السفر الرسمي عنصراً أساسياً من عمل الاتحاد البرلماني الدولي. بالرغم من الانخفاض الكبير للانبعاثات خلال الجائحة، لم تزل تلك الصادرة عن السفر ترصد، وتقابلها بشكل كامل. يُبرز الاتحاد البرلماني

الدولي بوصفه منظمة دولية يقابل بصورة منهجية جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للعديد من السنوات.

22. واتخذ الاتحاد البرلماني الدولي خطوات للحد من النقل المحلي. كذلك، تحصل المنظمة على طاقتها الكهربائية من الموارد المائية التي توفرها شركة المرافق المحلية. لدى المقر أحدث نظام تدفئة، وتحكم، وبالتالي، الحد من الخيارات لمواصلة خفض إستهلاك الطاقة. بالرغم من ذلك، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي السعي إلى الموارد المستدامة من الناحية البيئية لجميع المواد، واللوازم المكتبية اللازمة. يستخدم بانتظام الطابعات/آلات نسخ الصور لطباعة الصور على وجهين، ويعيد تدوير الورق، والكرتون، ويقيد عدد الوثائق المطبوعة عبر مبادرة الاقتصاد في استخدام الورق. قدم للمنظمة شهادة بيئية من مؤسسة شويز Schweiz لإعادة تدوير المواد المصنوعة من البولي إيثيلين تريفثاليت، إثر إعادة تدويرها لجميع نفايات البولي إيثيلين تريفثاليت، وبالتالي، تجنب التأثيرات المتعلقة بالبيئة في ما يخص انبعاثات غازات الدفيئة، والوقود.

23. وتتضمن هذه الموازنة اعتماداً يبلغ 29600 فرنك سويسري لتعويض انبعاثات الكربون من الأنشطة المنتظمة في العام 2021. يعوض الاعتماد عن انبعاثات الكربون للاتحاد البرلماني الدولي من خلال الدفع للأنشطة التي تسعى إلى الحد من تأثير تغير المناخ.

24. وللعام 2021، طلب من المجلس الحاكم تخصيص الأموال من الاحتياطي لمعادلة انبعاثات الكربون للدفع إلى الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي، واستكمال أي أموال تتوقع أن تتلقى من الموارد الطوعية للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. في الحاضر، إن احتياطات الأموال المخصصة، والمتراكمة من الأعوام السابقة استهلكت بالكامل على الالتزام البرلماني في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ سوياً، ويتم تجديدها سنوياً عبر المخصص المذكور أعلاه.

25. وتحدد الخطط للعمل الإضافي المتعلق بتغير المناخ بموجب الهدف الاستراتيجي رقم 7 لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017 – 2021. قد يسمح التخصيص المتوقع للأموال الخارجة عن الموازنة للاتحاد البرلماني الدولي بالعمل مع مؤسسات علمية، وسياسات رئيسية من أجل تعزيز المعرفة، والقدرات في البرلمانات كي تستطيع المشاركة بشكل أقوى في الموضوع الخاص بتغير المناخ عبر التشريعات، والتمثيل، والرقابة. وبشكل أكثر تحديداً، تبني أعمال الاتحاد البرلماني الدولي قدرات البرلمانات

من أجل صياغة التشريعات الملائمة، واستعراضها، لا سيما مع احترام تحويل اتفاق باريس للمناخ إلى تشريع وطني. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين في ضمان أن خطط التعافي من كوفيد-19 تساهم في الأهداف البيئية الوطنية، والدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالعمل لتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث. علاوة على ذلك، من خلال التركيز على تمثيل أعضاء البرلمانات، ومهام التوعية، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في توفير المنابر للحوار بين البرلمانيين، والجهات المعنية ذات الصلة في المنتديات الدولية، وخاصة مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

### 1.5 التحليل الجندري

26. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي التركيز طويل الأمد، والمكانة العالية من البرمجة الخاصة بالجندر، إذ إنه يعمل لتعزيز مشاركة النساء في السياسة، ودعمها من أجل حماية حقوق النساء عموماً، وتعزيزها، ودعم تمكين النساء. ويقع هذا العمل في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 2 للاتحاد البرلماني الدولي، ويبلغ عنه بموجبه.

27. ومن المتوقع أن يرتفع التمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالشراكة/المساواة الجندرية في العام 2021، مع منح جديدة مرتقبة من مانحين بما فيها الشؤون العالمية لكندا، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة. حسب وعندما الأموال الإضافية مؤمنة، ستكون مبرمجة في العام 2021.

28. ومعاً، تمثل نسبة 8% من إجمالي الموازنة الموحدة توقعات موارد الموازنة العادية الموحدة، والتمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالجندر.

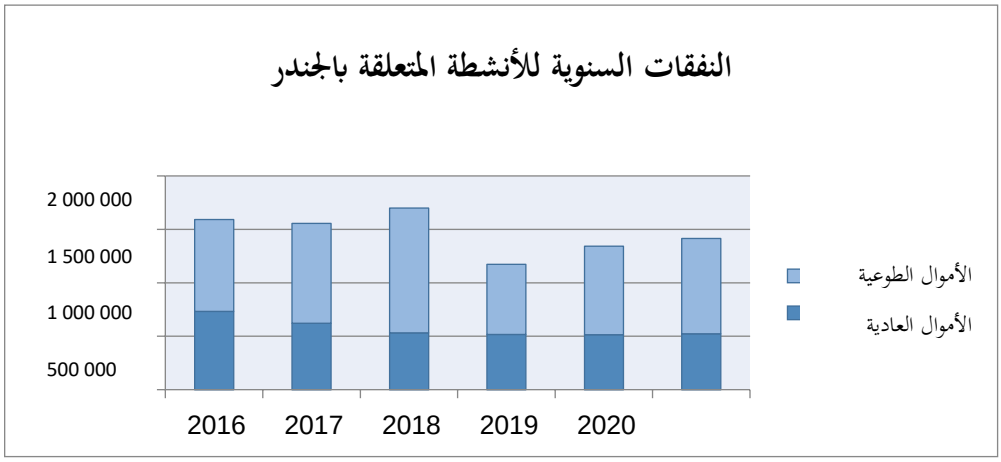


## 2. الدخل

## 2.1 المساهمات المقررة

29. وتستمد إيرادات الموازنة للاتحاد البرلماني الدولي من مساهمات أعضائه المقررة. في العام 2021، لن يكون هناك زيادة على مستوى المساهمات المقررة للأعضاء. لغاية العام 2021، نمت المساهمات إلى معدل 3% سنوياً من أجل استيعاب الزيادات التضخمية، وتوفير الصيانة، والاحتياطات الكافية. ومنذ ذلك الحين، قام الاتحاد البرلماني الدولي بسلسلة من تخفيضات كبيرة في مساهمات الأعضاء بسبب قيود الموازنة الداخلية لعدد من الأعضاء. تقلص إجمالي المساهمات المقررة بأكثر من مليوني فرنك سويسري سنوياً بالإضافة إلى زيادة مطردة في عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من 150 إلى 179 خلال فترة 2006 – 2020، مما خفف العبء على الأعضاء الحاليين. بالأرقام الحقيقية، أعاد ذلك موازنة الاتحاد البرلماني الدولي العادية إلى مستويات شوهدت آخرة مرة في مطلع هذا القرن. في العام 2021، سيبقى إجمالي مبلغ المساهمات المقررة دون المستوى الذي سجله في العام 2007. سيكون مصدر أي دخل إضافي من الأعضاء الجدد المنضيمن إلى المنظمة أو استجابة إلى الاحتياجات المحددة من قبل المجلس الحاكم.

| العام | المساهمات المقررة الفعلية* (بالفرنك السويسري) | التغير على مدار السنوات الأخيرة |
|---|---|---|
| 2007 | 11,060,266 | 4.9% |
| 2008 | 11,354,900 | 2.7% |
| 2009 | 11,756,000 | 3.5% |
| 2010 | 12,046,100 | 2.5% |
| 2011 | 12,202,390 | 1.3% |
| 2012 | 10,939,900 | -10.0% |
| 2013 | 10,950,800 | 0% |
| 2014 | 10,952,900 | 0% |
| 2015 | 10,601,676 | -3.2% |
| 2016 | 10,056,000 | -5.1% |
| 2017 | 10,238,600 | 1.5% |
| 2018 | 10,443,400 | 2.0% |
| 2019 | 10,515,200 | 0% |
| 2020 | 10,959,200 | 4.1% |
| *2021* | *10,920,800* | *0%* |

*ازدادت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي من 150 إلى 179 عضواً خلال فترة 2006-2020

30. وفي العام 2011، قرر المجلس الحاكم تحديث جدول الأنصبة المقررة للاتحاد البرلماني الدولي تلقائياً تماشياً مع التغيرات في جدول الأمم المتحدة. يعكس جدول الاتحاد البرلماني الدولي المقدم مع هذه الموازنة جدول الأمم المتحدة الحالي المنشور لـ2019 – 2021.

### 2.2 مرتبات الموظفين والعائدات الأخرى

31. بصفة الأعضاء الموظفين في الاتحاد البرلماني الدولي موظفين مدنيين دوليين، يدفعون مرتبات الموظفين أو ضريبة الدخل الداخلية إلى الاتحاد البرلماني الدولي. تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية معدل مرتبات الموظفين. سيولد نظام الضريبة الداخلية هذا إجمالي عائدات تبلغ 1085500 فرنك سويسري في العام 2021، لفائدة جميع البرلمانات الأعضاء. لتجنب الازدواج الضريبي، إن المنظمة ملزمة بإرجاع حصة مرتبات الموظفين المرتبطة بضريبة الدخل الوطنية المفروضة على الأعضاء الموظفين من فرنسا، وكندا.

32. ويتوقع أن يبلغ الدخل الإضافي من مصاريف الإدارة، وإيجارات الغرف، وبيع التذكارات، وموارد أخرى 16000 فرنك سويسري في العام 2021. تقدر إيرادات الفوائد والاستثمارات بـ100000 فرنك سويسري، بالرغم من أنه صعب توقعها في بيئة مالية غير مستقرة ناجمة عن أزمة كوفيد-19.

### 2.3 المساهمات الطوعية

33. ويقدر حشد الموارد أن يوّلد مساهمات طوعية تبلغ 28% من إجمالي الموازنة الموحدة للعام 2021 (5.04 مليون فرنك سويسري). وصل التمويل المتجدد من عدة برلمانات، ووكالات مانحة إلى مرحلة متقدمة من الاتفاق، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي وكندا ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها. تم تأمين تمويل جديد متعدد السنوات من المجلس الوطني الشعبي لجمهورية الصين الشعبية بقيمة 1.5 مليون فرنك سويسري لدعم عمل الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتم توجيه العقود الجديدة من هذه المصادر إلى الدعم عبر مجموعة من مجالات البرامج، ولا سيما المساواة بين الجنسين، وبناء القدرات للبرلمانات في البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وبناء السلام. ساهم بالفعل عدد من البرلمانات، بما في ذلك برلمانات بنغلاديش وبنن، والصين، بأموال لدعم البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الممتدة من 2018 إلى 2022 لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومن المتوقع أن يتوسع نطاق العمل مع ظهور مصادر دخل

جديدة. عندما يتحقق تعهد بمبلغ 400 ألف فرنك سويسري من برلمان غينيا الاستوائية، فسيتم استخدامه للعمل على خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وكذلك في مجال تمكين الشباب.

34. ويواصل اتفاق التمويل للفترة 2019-2021 مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) المتمثل بالتزام السويد بتقديم منح متعددة السنوات لدعم عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في مجالي الديمقراطية والتنمية. يواصل الاتحاد البرلماني الدولي إثارة اهتمام مجموعة من المانحين الجدد المحتملين. ستكون مصادر التمويل الجديدة مفيدة في تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من المساهمة بفعالية في خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في السنوات القادمة. يقترح مجلس الشورى في دولة قطر تقديم دعم مالي كبير لمجموعة من الأنشطة عبر العديد من الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي، وتجري حالياً مناقشة تفاصيل اتفاقية جديدة متعددة السنوات. كما هو الحال دائماً، سيتم إطلاع اللجنة التنفيذية على أي موارد يتم حشدها بعد الموافقة على موازنة العام 2021.

35. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021 التعاون مع أسرة الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجموعة من البرامج القائمة على أساس قطري. وبموجب الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، سيعمل الشركاء بشكل مشترك لتنفيذ برنامج مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. يُتوقع تجديد المنح من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل للحصول على تمويل إضافي وأنشطة شراكة. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون في المشاريع على المستوى القطري، وتُبذل الجهود لحشد الموارد لمشروع بدأ مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مكافحة التمييز في القانون. بدأت النقاشات مع مؤسسة جولي آن وريغلي ومقرها الولايات المتحدة، والتي تقدم بالفعل بعض الدعم للأبحاث المتعلقة بالجندر.

## 3. النفقات

### 3.1 الأهداف الاستراتيجية

*الهدف 1 – إقامة برلمانات ديمقراطية قوية*

**الهدف العام**

| |
|---|
| المساهمة في بناء برلمانات ديمقراطيات قوية، وتمكينها للقيام بالولايات المؤسسية لتحسين تلبية تطلعات الشعب. |

**المسائل، والتحديات في العام 2021**

| |
|---|
| تغير جائحة كوفيد-19 مجتمعاتنا واقتصاداتنا بطرق غير معروفة بالكامل بعد. الآن أكثر من أي وقت مضى، يعتبر عمل البرلمانات الديمقراطية القوية أمراً ضرورياً للديمقراطية ، ولا يزال هذا المبدأ في صميم جهود الاتحاد البرلماني الدولي. تعتبر الوظائف التشريعية، والرقابية، والتمثيلية الأساسية للبرلمان ضرورية لجودة الحوكمة العامة للبلد، لا سيما في الاستجابة للجائحة.<br><br>وهناك إدراك متزايد داخل البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحاجة إلى المرونة، والاستعداد للعمل بطرق مختلفة. منذ أن بدأت الجائحة، كان لا بد من القيام بالعديد من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي عن بعد. بصرف النظر عما إذا كانت الجائحة ستنحسر في العام 2021، نتوقع أن نواصل تطوير أساليب عمل افتراضية واستخدامها بحيث تعزز جودة منشورات الاتحاد البرلماني الدولي ومدى انتشارها، وبناء القدرات، وعقد الندوات والاجتماعات.<br><br>وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعمه التقليدي لتعزيز القدرة المؤسسية للبرلمانات الوطنية. توفر أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً متكاملاً لتعزيز هذه المهام: من البحث ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات، إلى التطبيق الملموس في السياقات الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أصبحت تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات متزايدة الأهمية بالنسبة للبرلمانات لأنها تبحث عن طرق مبتكرة للعمل في خضم الأزمة الصحية لكوفيد-19. كما أن تحسين الوظائف البرلمانية الأساسية يدعم بشكل مباشر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ، ولا سيما الغاياتان 16.6 و 16.7 اللذان |

يذكران المؤسسات الفعالة وصنع القرار الشامل. من خلال بناء القدرات، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي المشورة والتوجيه والدعم لمساعدة البرلمانات على بناء قدراتها الخاصة للتشريع، ومساءلة الحكومات، وتعزيز موازنتها وقدرتها على مراجعة الحسابات، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تطوير وتعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية للممارسات البرلمانية الجيدة. يرتكز عمل الاتحاد البرلماني الدولي في وضع المعايير على خبرة البرلمانات، ويتم تنفيذه من خلال عملية تعاونية، مما يؤدي إلى جمع وجهات نظر متنوعة من البرلمانات حول العالم. تستخدم البرلمانات والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع البرلماني معايير الاتحاد البرلماني الدولي وإرشاداته على نطاق واسع، فضلاً عن أعمال بناء القدرات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي.

وتشمل الأولويات في العام 2021 ما يلي: تبادل الخبرات حول أساليب العمل البرلمانية الجديدة من خلال مركز الابتكار في البرلمان؛ ونشر تقرير برلماني عالمي جديد حول المشاركة العامة في عمل البرلمان؛ وعرض مجموعة من المؤشرات البرلمانية استناداً إلى الغايتين 16.6 و16.7 من أهداف التنمية التنمية المستدامة.

وفي العام 2021، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً تعزيز ترويج، وتطبيق المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات. يتمثل أحد الجوانب الأساسية للمبادئ المشتركة في أنه ينبغي على البرلمانات إدارة خطة التنمية الخاصة بها والتي بدورها تؤدي إلى نتائج أكثر فاعلية واستدامة. وسيستمر تعزيز التنمية الذاتية البرلمانية (2019)، وهو دليل لدعم البرلمانات في هذا الجهد، وتطبيقه في جميع مراحل عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وستتواصل الجهود المبذولة لتعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج الذي يتبعه الاتحاد البرلماني الدولي بما يتماشى مع المبادئ المشتركة، بالإضافة إلى العمل الذي يركز على النتائج التكييفية، والموجهة بالتعلم المستمر.

وستعطى الأولوية للمجالات التالية:

- توفير برامج بناء القدرات المصممة حسب السياق، بما في ذلك من خلال الوسائل الافتراضية، التي تسهل التنمية البرلمانية الذاتية، وتؤدي إلى تغيير مستدام وديمقراطيات أقوى.
- تسهيل استخدام البرلمانات للأدوات التي صممها الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك مجموعات أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات والديمقراطية، وأهداف التنمية المستدامة، والبرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجندرية، والرقابة البرلمانية، وخطة العمل للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجندرية.

- استمرار تنفيذ نهج البرمجة الذي يدمج المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات والذي يؤكد أيضاً على: مزيد من المراقبة والتقييم؛ ونتائج مستدامة ؛ والتعلم المستمر؛ ورصد التغيير الفعال، وتكراره.
- مواصلة تطوير وتعزيز الأدوات للبرلمانات والشركاء لتطبيق المبادئ المشتركة بشكل فعال، وكذلك لاكتساب وتبادل الخبرات والدروس المستفادة. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً تشجيع البرلمانات، والشركاء على اعتماد المبادئ المشتركة، مما يزيد من ترسيخ قيمتها كأداة جديرة بالاهتمام على نطاق المجتمع المحلي.

وسنسعى إلى تحسين حصول المدراء البارزين البرلمانيين على المعايير، والمبادئ التوجيهية، وأمثلة عن الممارسة الجيدة من خلال:

- تنسيق مركز الابتكار في البرلمان، ودعم شبكة المحاور البرلمانية التابعة له، وتطوير أنشطة البحث والشبكات وبناء القدرات في المركز.
- نشر نسخة جديدة من تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي مع بيانات أساسية حول كيفية استخدام البرلمانات للتكنولوجيا لدعم أعمالها الأساسية.
- نشر المؤشرات البرلمانية لغايات أهداف التنمية المستدامة رقم 16.6 (إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات) و16.7 (ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات)، بالشراكة مع المنظمات الأخرى.
- نشر نسخة جديدة من التقرير البرلماني العالمي الذي سيركز على المشاركة العامة في عمل البرلمان بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- حشد عدد متزايد من البرلمانات حول اليوم الدولي للبرلمانيات (30 حزيران/يونيو) واليوم الدولي للديمقراطية (15 أيلول/سبتمبر) من أجل تعزيز الحوار بين البرلمانات والمواطنين.
- الحفاظ على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في النقاش الدولي حول الديمقراطية، والتعاون مع المنظمات الأخرى التي تدعم عمل البرلمانات.

كما سنحسن الوصول إلى البيانات المرجعية حول برلمانات العالم من خلال:

- الحفاظ على قاعدة بيانات بارلاين Parline وتحديثها، بما في ذلك عن طريق تطوير شبكة "مراسلي بارلاين Parline" في البرلمانات الوطنية، لضمان أن تكون قاعدة البيانات دقيقة ومحدثة.

- توفير البيانات إلى منظومة الأمم المتحدة لمؤشري أهداف التنمية المستدامة 5.5.1 و16.7.1 (أ) حول عدد النساء، والشباب في مناصب صنع القرار في البرلمان.

وتماشياً مع المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، سيسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى خدمة مصالح البرلمانات بشكل أفضل من خلال تعزيز الشراكات القوية على جميع المستويات. بالإضافة إلى الحفاظ على روابط قوية مع البرلمانات نفسها، سيستمر التنسيق والتعاون مع شركاء الدعم البرلماني والأكاديميين وغيرهم، مما يضمن وصولاً أكبر إلى الخبرة الجيدة، والرؤية والمشاركة النشطة مع أحدث الاتجاهات في التنمية الديمقراطية.

**النتائج الرئيسية**

- ✓ توفير الدعم المناسب، والسياقي لثمانية برلمانات على الأقل
- ✓ استخدام أدوات الاتحاد البرلماني الدولي ومنتجاته المعرفية في جميع أنشطة الدعم
- ✓ 170 تصديقًا على المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، واستخدام دليل التطوير الذاتي لدعم البرلمانات
- ✓ يتم مراعاة المساواة بين الجنسين، والشباب، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية للعام 2030 في جميع الأنشطة حسب الاقتضاء
- ✓ يتم تحديث وتطوير قاعدة بيانات بارلاين Parline للبرلمانات الوطنية، وتعزيز شبكة المراسلين
- ✓ تنسيق عمل مركز الابتكار في البرلمان
- ✓ نشر تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي
- ✓ نشر التقرير البرلماني العالمي
- ✓ نشر المؤشرات البرلمانية

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

يرى الاتحاد البرلماني الدولي بأن مشاركة الرجال، والنساء في صنع القرار على قدم المساواة هي في صميم الأداء الديمقراطي. علاوة على ذلك، يعتقد أن تعميم القضايا الجندرية في عمل البرلمانات يجعل المؤسسات أقوى بحيث تخدم مصالح جميع الناس.

وسيستمر العمل لبناء برلمانات ديمقراطية قوية ليشمل البحث عن المشاركة السياسية للمرأة، ورصد التقدم والنكسات في هذا المجال. سيتم تتبع المؤشرات الجديدة للهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين رصد مشاركة المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجندري في البرلمان. ستشمل جميع المنتجات البحثية بعداً جندرياً، وستسند إلى تحليل جندري للقضايا والأسئلة المطروحة، وستكون مخصصة لاحتياجات كل من الرجال والنساء. سيتم تطوير جميع مشاريع بناء القدرات لتنفيذ المبدأ المشترك رقم 6، الذي يحدد أن التنمية البرلمانية يجب أن تكون مراعية للمنظور الجندري. سوف تنبثق المشاريع من تحليل جندري للأوضاع والاحتياجات، وستهدف أيضاً إلى ضمان المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة في إدارة الأنشطة وتنفيذها. وبذلك، ستساهم المساعدة التقنية في تعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمانات ومن خلالها.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | **الموازنة العادية** | **موارد أخرى** | **جميع الأموال** |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 1,322,200 | 824,200 | **2,146,400** |
| 2020 الموافق عليها | 1,350,100 | 983,000 | **2,333,100** |
| **2021 الموافق عليها** | **1,419,800** | **1,148,600** | **2,568,400** |
| • الأجور | 1,174,600 | 186,700 | 1,361,300 |
| • الخدمات | 167,300 | 822,600 | 989,900 |
| • السفر | 52,400 | 93,900 | 146,300 |
| • الأدوات | 25,500 | 45,400 | 70,900 |

**الهدف العام**

بناء مؤسسات برلمانية مراعية للجندر، وتطبيق المساواة بين الجنسين، وتعزيزها.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

**النهوض بالمساواة بين الجنسين**

لقد ألقت جائحة كوفيد-19 الضوء على التفاوتات الجندرية القائمة منذ فترة طويلة وفاقمتها. وأكدت تأثيرها السلبي على المجتمع بأسره، وخاصة النساء والفتيات. كما أدى عدم المساواة بين الجنسين إلى تفاقم آثار الجائحة على النساء، والفتيات في كل قطاع من الصحة إلى الاقتصاد.

وقبل الجائحة، كان العنف ضد النساء بالفعل في معدلات وبائية في جميع المجتمعات، حيث كان يتم قتل 137 امرأة في جميع أنحاء العالم كل يوم على يد أحد أفراد أسرهن. وقد زادت هذه الأرقام بشكل أكبر خلال الجائحة نتيجة الظروف المعيشية المحصورة، والضغوط الاقتصادية، والخوف. تستدعي حاجة اتخاذ إجراءات أكثر جرأة ضد العنف القائم على الجندر على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال صياغة تشريعات وسياسات قوية، وضمان التمويل الكامل وتنفيذ القوانين والسياسات القائمة، وزيادة التوعية والدعوة.

ولقد أصبحت الجائحة ليست أزمة صحية عامة عالمية فحسب، بل أصبحت أيضاً أزمة اقتصادية. لقد أثر الانكماش الاقتصادي على النساء بشكل غير متناسب وزاد من ضعفهن. تشعر النساء والفتيات بالآثار الاقتصادية المعقدة بشكل خاص، لأنهن عموماً يكسبن أقل، أو يدخرن أقل، أو يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن بالقرب من الفقر. من المرجح أن تحصل العاملات على الوظائف الأقل أجراً والأقل حماية، غالباً ما في القطاع غير الرسمي، وخاصة في الزراعة والتنظيف، والتموين، والعمل المنزلي. وهن مستبعدات بشكل غير متناسب من التغطية الصحية المساهمة، والممولة، ومن حماية المزايا الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية والإجازة المرضية مدفوعة الأجر أو إجازة الوالدين وإجازة الرعاية. يجب أن تعالج سياسات الانتعاش الاقتصادي نقاط الضعف هذه، وأن تضمن إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من دون أي شكل من أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر ضد النساء والفتيات.

ومع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، كان العام 2020 يهدف إلى أن

يكون رائداً للمساواة بين الجنسين. بدلاً من ذلك، فإن انتشار جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها السلبية الواسعة على النساء والفتيات يعني أنه حتى المكاسب المحدودة التي تحققت في العقود الماضية معرضة لخطر التراجع. قبل الجائحة، سلطت مراجعة بيجين + 25 الضوء على الحاجة إلى مزيد من الحشد، والتحسينات الملموسة في القضاء على التمييز في القانون، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء، والتمكين الاقتصادي.

وفي العام 2021، سنركز على دعم البرلمانات في اتخاذ تدابير مراعية للمنظور الجندري في كل من استجابتها الفورية للوباء وفي جهود التعافي طويلة المدى.

وسنسند عملنا إلى ثلاث ركائز:

1. دعم مشاركة النساء في البرلمان كعامل تمكين للاستجابة الجندرية للجائحة، وجهود التعافي

- من خلال إنتاج الأدوات وزيادة الوعي، سنعمل على حشد الدعم السياسي لتعزيز مشاركة النساء، وبناء المعرفة في القيام بذلك.
- سندعم الإصلاحات القانونية التي تحدد حصصاً انتخابية للجنسين، ونساعد في بذل جهود البرلمانات الأخرى لتحسين التوازن بين مشاركة الرجال، والنساء في الهيئة التشريعية.
- سندعم البرلمانات في تقييم مراعاة المنظور الجندري لتشكيلها، وهياكلها، وطرق عملها، وسنساعدها على التحول وفقاً لذلك.
- سنساعد النساء البرلمانيات على العمل معاً، وحشد الرجال وتعزيز قدراتهم وأعمالهم، فضلاً عن دعمهم للجيل القادم من النساء البرلمانيات.

2. دعم القضاء على التمييز في القانون، وإعمال الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية للنساء، والفتيات كعامل تمكين لجهود الصمود والتعافي

- سنقوم بإنتاج ونشر أدوات جديدة حول الإصلاحات القانونية المراعية للجندر للبرلمانيين.
- سنقيم الإرادة السياسية بين أعضاء البرلمانات الرجال، والنساء لتعزيز الأطر القانونية المراعية للجندر.
- سندعم البرلمانات، وأعضائها الرجال والنساء في مراجعة التشريعات من المنظور الجندري، وصياغة تشريعات جديدة ذات صلة بالجندر، لا سيما في مجالات التوظيف، والضمان الاجتماعي، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

3. دعم البرلمانات في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات – مع التركيز بشكل خاص على العنف ضد النساء في السياسة – من أجل تمكين حماية النساء والفتيات في عالم ما بعد كوفيد-19

• سنواصل التحقيق في التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمان، وسنجري بحوثاً إضافية عن إفريقيا.

• لن نتوقف عن تسليط الضوء على العنف ضد النساء في البرلمان. سنستمر في تعزيز الحلول الخاصة بالبرلمان، ومساعدة الهيئات التشريعية على صياغة السياسات الداخلية. كما سندعم الضحايا النساء من خلال لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، وسنسهل الوصول إلى المشورة القانونية المستقلة للضحايا الذين يحتاجون إليها.

• سندعم البرلمانات في التشريع، والإشراف على الإجراءات الحكومية، وإعداد الموازنة ضد العنف القائم على الجندر، وكذلك في زيادة الوعي العام، وحشد الدعم الشعبي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز بشكل خاص على منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والاستجابة له.

وفي كل هذه الإجراءات، سنكيف طريقتنا في العمل مع الواقع الحالي للعالم:

• استجابة لمحدودية إمكانية جمع أعداد كبيرة من البرلمانيين الرجال والنساء، سنعمل مع مجموعات أصغر ولكن مؤثرة من الأعضاء البرلمانيين. سيسمح هذا بمزيد من الدعم المتعمق والمتابعة. على الصعيد الوطني، سنعمل أكثر مع مجموعات النساء البرلمانية وأي لجان برلمانية تشمل ولايتها المساواة بين الجنسين. على الصعيدين الإقليمي والدولي، سنعمل أكثر مع مجموعات النساء، واللجان الجندرية في الجمعيات البرلمانية الإقليمية، بما في ذلك الرابطة البرلمانية للكومنولث، والاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وغيرها. سننشئ أيضاً منصات عبر الإنترنت للتواصل، وإبلاغ أعضاء هياكلنا المسؤولة عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميمها، ولا سيما مكتب ومنتدى النساء البرلمانيات.

• سنزيد من قدراتنا ومواردنا للأنشطة عبر الإنترنت. سنواصل حشد الإرادة السياسية، وتسهيل تبادل المعرفة والدراية بين الأقران، ودعم العمل البرلماني الذي يستخدم منصات عقد الاجتماعات عبر الإنترنت. سنكيف منشوراتنا وأدواتنا التدريبية وأنشطة بناء القدرات لتمكين التسليم عبر الإنترنت.

• سوف نعطي الأولوية للمشاريع المتوسطة إلى طويلة الأجل لضمان الإجراءات القائمة على النتائج والمتابعة الميسرة مع البرلمانات. وتدعم المشاريع الوطنية من هذا النوع البرلمانات بالفعل، بما في ذلك برلمانات كولومبيا وجمهورية جيبوتي وجورجيا وصربيا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة. سنواصل تنفيذ هذه المشاريع الوطنية، لكننا نحتاج أيضاً إلى مشاريع دولية مماثلة ومستمرة لاستبدال أو دعم تدخلاتنا العالمية. وستمتد الاجتماعات البرلمانية السنوية التي تُنظم كجزء من لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة، واجتماعات منتدى النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، والمؤتمرات الإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات من خلال إقامة فعاليات إضافية على الإنترنت. على سبيل

المثال، من أجل حشد المجتمع البرلماني حول سياسات واستراتيجيات التعافي المراعية للمنظور الجندري، سنقوم بإعداد جلسات إحاطة برلمانية عبر الإنترنت، تليها مشاورات إلكترونية لأعضاء البرلمانات لتحديد الخطوات التالية للبرلمانات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من المداولات الإلكترونية الإقليمية المحددة، ويؤدي في النهاية إلى دعم مخصص للإصلاح القانوني الوطني.

- بينما نتكيف، سنستمر في تحسين أدائنا وتنظيمنا وعملياتنا الداخلية لنظل قادة، ونصراء للمساواة بين الجنسين.
- سنواصل العمل مع شركاء استراتيجيين على المدى الطويل مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما سنعمل على تعزيز الشراكات الإستراتيجية الأخرى مع المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

**النتائج الرئيسية**

- ✓ إصدار، ونشر المنتجات المعرفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في صنع القرار، والمكيفة للاستخدام عبر الإنترنت (منشوران على الأقل)
- ✓ إصدار، ونشر دراسة إقليمية عن التحيز والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات الإفريقية، مع تكييفها للاستخدام على الإنترنت
- ✓ إنشاء شبكة عبر الإنترنت ومنصة لتبادل المعلومات للنساء البرلمانيات الأعضاء في مكتب أو منتدى النساء البرلمانيات
- ✓ دعم الإجراءات وجهود بناء القدرات للمجموعات البرلمانية النسائية (دعم ما لا يقل عن مجموعتين)
- ✓ دعم البرلمانات في إجراء تقييمات مراعية للمنظور الجندري (دعم برلمانين على الأقل)
- ✓ تقديم جلسات إحاطة ومشاورات برلمانية عالمية عبر الإنترنت للدفاع عن سياسات واستراتيجيات التعافي المراعية للمنظور الجندري من أجل التمكين السياسي والاقتصادي للنساء (تقديم سلسلة واحدة على الأقل)
- ✓ دعم الإصلاح القانوني المتعلق بالجندر، والرقابة، و/أو إجراءات الميزنة من قبل البرلمانات من خلال زيادة الوعي، وبناء القدرات، والمشورة القانونية، والتبادلات بين الأقران، مع التركيز على المشاركة السياسية للنساء، والعنف ضد النساء والفتيات، والعنف ضد النساء في السياسة، والتوظيف، والوصول إلى الضمان الاجتماعي، أو أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (دعم ثلاثة برلمانات على الأقل)

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

تهدف جميع الأنشطة في هذا القسم إلى تعزيز مشاركة النساء في العمليات السياسية، وتعميم المساواة بين الجنسين في البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي. سيتم التركيز بشكل خاص على تشجيع الرجال على المشاركة في الأنشطة، ومناصرة قضايا المساواة بين الجنسين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعنف ضد النساء. وكلما أمكن، يوفر برنامج الشراكة الجندرية الدعم، والمدخلات، والأدوات لعمل البرامج والأقسام الأخرى، مما يساهم في جهود تعميم مراعاة المنظور الجندري داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 517,900 | 656,400 | **1,174,300** |
| 2020 الموافق عليها | 516,100 | 827,900 | **1,344,000** |
| **2021 الموافق عليها** | **525,500** | **890,300** | **1,415,800** |
| • الأجور | 421,500 | 264,000 | 685,500 |
| • الخدمات | 64,000 | 540,900 | 604,900 |
| • السفر | 9,000 | 15,400 | 24,400 |
| • الأدوات | 31,000 | 70,000 | 101,000 |

**الهدف العام**

حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين، وتعزيز مساهمة البرلمانات لتعزيز حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وحمايتها.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

يثبت العدد الكبير من البرلمانيين المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم استمرار أهمية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وجهودها لحماية الأعضاء البرلمانيين المحتاجين وتقديم الدعم لهم. في العام 2021، سينظر الاتحاد البرلماني الدولي في سبل جديدة، عبر الاعتماد بشكل مكثف على الأدوات الرقمية المتاحة، لتعزيز فعاليته في تعزيز التسويات المرضية. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إجراءات أكثر بساطة للتعامل مع الشكاوى، وزيادة وضوح عمل اللجنة (بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، والأدوات المرئية الجديدة)، وتعزيز المشاركة مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام، وهيئاته الأخرى والمجموعات الجيوسياسية. وسيتم اتخاذ مزيد من الإجراءات نحو إنشاء نظام لتتبع التقدم، والإبلاغ عن النكسات في قضايا حقوق الإنسان، ونحو تعزيز أوجه التآزر عبر برامج الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم حلول طويلة الأجل للأسباب الكامنة وراء الانتهاكات في الحالات الفردية. وستستكشف اللجنة أيضاً إمكانيات تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والهياكل الإقليمية.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاستفادة من عمله لتعزيز المشاركة البرلمانية مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والاستعراض الدوري الشامل الخاص به، وتوطيد تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع المجلس لضمان أنه يدرج في مداولاته عمل البرلمانات. وفي السياق نفسه، سيشرك الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات بشكل وطيد أكثر في عمل الهيئات المحددة لمعاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وسيقيم التعاون معها من أجل هذا الغرض. بشكل متزايد، سيصل الاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمانات الفردية التي تهتم في الحصول على المساعدة الملائمة للمساعدة في تنفيذ الدعوات المحددة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات. كلما كان ذلك ممكناً، ومناسباً، ستكون هذه المساعدة بصيغة افتراضية، وستركز بشكل خاص

على المجالات التي طور فيها الاتحاد البرلماني الدولي الخبرة، و/أو التزم فيها، مثل حرية التعبير، وحماية حقوق المهاجرين بموجب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، وحسب التطورات الإضافية المتعلقة بكوفيد-19، قد تركز هذه المساعدة أيضاً على مساعدة البرلمانات في معالجة العواقب السلبية للجائحة على حقوق الإنسان، و/أو الاستجابة الرسمية لها. وبذلك، يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى مساعدة البرلمانات في التصدي لبعض مسائل حقوق الإنسان الهيكلية الأساسية التي كشفتها الأزمة.

ومن خلال عملية تشاورية شاملة، سينتج الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات. ستكون مصممة لمساعدتها في تقييم مدى استخدام سلطتها بشكل فعال من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها، ولمساعدتها في تحديد الخطوات الإضافية التي يمكن للبرلمانات اتخاذها كي تصبح حماة حقوق الإنسان. من المرجح أن أن يشغل إنشاء لجان برلمانية مخصصة لحقوق الإنسان وتعزيزها مكاناً مرموقاً في مجموعة الأدوات، وعموماً، في مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان إلى البرلمانات.

وفي العام 2021، سيجمع الاتحاد البرلماني الدولي الممارسات البرلمانية الجيدة، وسينشرها، في تعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها، مع تركيز خاص على المبادرات التخذة من قبل اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان.

ويستند التزام طويل الأمد للاتحاد البرلماني الدولي بحقوق الطفل إلى الاعتقاد الراسخ أن البرلمانات يمكنها القيام بالكثير لتعزيز احترام حقوق الطفل. في العام 2021، سيركز الاتحاد البرلماني الدولي في معظم الحالات على حشد البرلمانات حول عمالة الأطفال، والاتجار بهم.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات لضمان احترام القانون الإنساني الدولي، لا سيما عبر أنشطة اللجنة لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي التابعة له. سيدعم جهود البرلمانات المبذولة لنشر القانون الإنساني، وقانون حماية اللاجئين، وتقديرهما على أوسع نطاق، وإنفاذهما، بما فيها في حماية حالات انعدام الجنسية، والتشرد الداخلي. سيوفر الفرص، بما فيها افتراضياً، لتبادل الممارسة الجيدة لضمان تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والتعهدات التي قدمتها المنظمة إلى المنتدى العالمي للاجئين. في هذا الصدد، سيركز بشكل خاص على إشراك النساء، والبرلمانيين الشباب. كما سيوفر الدعم إلى البرلمانات لاتخاذ إجراءات لوضع حد لحالات انعدام الجنسية، بما فيها عبر المساعدة في استعراض قوانين الجنسية التي تميز النساء. سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي ببعثات لتقصي الحقائق من أجل مواكبة المجتمع البرلماني العالمي للتطورات في مختلف هذه الميادين.

وينبغي إحراز تقدم حاسم في العام 2021 تجاه تصميم أداة عملية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تهدف إلى ضمان أن اعتبارات حقوق الإنسان تتخذ بصورة منهجية في عمل المنظمة. ستبذل الجهود في سبيل إدراج هذا النهج مع تعميم مراعاة المنظور الجندري، وتعزيز المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات.

وسيساهم هذا العمل بموجب هذا القسم في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم 16 في إشارة إلى الحاجة إلى السلام، والعدل، والمؤسسات القوية.

**النتائج الرئيسية**

- ✓ ثلاث دورات للجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، وخمس بعثات ميدانية، ومراقبة المحاكمات، واعتماد القرارات المتعلقة بجميع القضايا ذات الأولوية والقضايا الجديدة المعروضة على اللجنة ومتابعتها بانتظام
- ✓ الاستنتاجات النهائية بشأن إنشاء نظام جديد لمتابعة التقدم والنكسات في القضايا المعروضة على اللجنة
- ✓ مبادرات لتعزيز الرؤية، والتضامن البرلماني لدعم عمل اللجنة
- ✓ أنشطة بناء القدرات الدولية والإقليمية والوطنية (شخصياً، وافتراضياً) لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان لتعزيز مساهمتهم في تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان
- ✓ مجموعة أدوات التقييم الذاتي لحقوق الإنسان للبرلمانات
- ✓ دراسات حالة عن المشاركة البرلمانية في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصيات الدولية
- ✓ معلومات محدثة عن وجود وعمل اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان
- ✓ دورتان للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي
- ✓ حلقات نقاش، وندوات للتوعية بالقانون الإنساني الدولي، وحماية اللاجئين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفي البرلمانات، وعلى الإنترنت
- ✓ مجموعة أدوات عملية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لتسهيل إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في عمل الاتحاد البرلماني الدولي

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

نظرًا لأن الجندر هو قضية شاملة، فإن السياسات والأنشطة المنفذة في إطار برنامج حقوق الإنسان ستكون مراعية للجندر. وستعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال ضمان المساهمة والمشاركة المتساويتين للرجال والنساء. يعتبر الجندر أيضاً من قضايا حقوق الإنسان، حيث يرتبط بحقوق النساء السياسية. وستبذل جهود خاصة للتأكد من أن عمل المنظمة لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجندري يعزز كل منهما الآخر.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 1,035,600 | 508,500 | **1,544,100** |
| 2020 الموافق عليها | 1,042,600 | 559,800 | **1,602,400** |
| **2021 الموافق عليها** | **1,034,900** | **566,100** | **1,601,000** |
| • الأجور | 847,900 | 261,900 | 1,109,800 |
| • الخدمات | 44,000 | 200,900 | 244,900 |
| • السفر | 131,000 | 74,800 | 205,800 |
| • الأدوات | 12,000 | 28,500 | 40,500 |

**الهدف العام**

تسهيل مساهمة البرلمانات الفعالة لجدول أعمال السلام، والأمن على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية، وتعزيز العمل البرلماني حول تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، والأمن، ومكافحة الإرهاب.

**المسائل، والتحديات في العام 2021**

يشكل السلام والأمن الحمض النووي للاتحاد البرلماني الدولي. منذ تأسيس المنظمة في العام 1889، عملت لتعزيز التعاون البرلماني الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، من أجل تعزيز الحوار السياسي، والدبلوماسية البرلمانية، والتقريب بين الأطراف في بذل الجهود المشتركة في منع نشوب النزاعات، والمصالحة، وبناء السلام. كما يدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في المساهمة الفعالة لتنفيذ المبادرات، والاتفاقات الدولية الخاصة بالسلام، والأمن، بما فيها نزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، وكذلك، الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشجع على إقامة مجتمعات مسالمة، وعادلة، ولا يهمش فيها أحد، وخالية من الخوف، والنزاع، وانعدام الأمن.

ويشكل الحوار، والشمولية أهمية بالغة في بناء توافق الآراء في البلدان التي تشهد نزاعاً أو أزمات أخرى، ويمكنهما أن يساعدا في حل بعض من أكثر النزاعات استعصاء في العالم. يمكن للبرلمانيين أن يكونوا رسلاً للسلام عبر تعزيز التسامح، والعيش المشترك السلمي، والمشاركة في الدبلوماسية البرلمانية للمساعدة في تخفيف التوترات، وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، أو تسوية النزاعات الناشئة قبل أن تصبح خارجة عن نطاق السيطرة. ينبغي على البرلمانات أن توفر منبراً لتعزيز المصالحة الوطنية، وعمليات صنع القرار الشاملة. يمكن أن تؤدي هذه العمليات دوراً رئيسياً في التقريب بين مختلف الأطراف، بما فيها الأطراف المعارضة، والأغلبية، وتهيئة السياسات التي تؤدي إلى حل النزاعات، والانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع. في العام 2021، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تشجيع دور البرلمان، وتعزيزه في بناء السلام على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية، وعند الطلب، توفير الدعم إلى البرلمانات، والأدوات من أجل التغلب على العقبات، والعوائق في طريقة عملها، ومشاركتها في عمليات السلام، وحل النزاعات، عبر تبادل الآراء، والخبرات.

سيولى اهتمام خاص للبرلمانات في حالات ما بعد الأزمات.

وفي السنوات الأخيرة، تعين على البرلمانات تناول عدد من التهديدات الأمنية الجديدة، من الجهات الفاعلة الحكومية، وغير الحكومية، واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من القرارات في هذا الصدد. في العام 2021، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ قراراته، وتعزيز خطة نزع السلاح للأمين العام للأمم المتحدة. وبذلك، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي لسد ثغرة التنفيذ في مجالات حوكمة قطاع الأمن، ونزع السلاح، ومراقبة الأسلحة، وعدم انتشارها، بما فيها السلامة/الأمن الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية. سيشمل ذلك توعية، وبناء القدرات، والأدوات العملية لوضع أطر تشريعية، والمراقبة الفعالة، وتخصيص الموازنات، والتوعية القوية العامة للالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

وينبغي أن يستفيد الاتحاد البرلماني الدولي من مبادرات السلام الأخيرة في الشرق الأوسط. يمكن أن يوفر ذلك فرصاً للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز مشاريع السلام الخاصة به، التي صممتها لجنة شؤون الشرق الأوسط لتحويل عناصر النزاع مثل شح المياه، وإنتاج الطاقة، والبطالة إلى أسباب للتعايش.

وتعتبر مدارس العلم من أجل السلام، التي تم إقرارها في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2017، عنصراً أساسياً من مشاريع السلام. في العام 2021، ينوي الاتحاد البرلماني الدولي عقد الدورة الأولى بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (سيرن). يكمن هدف مدارس العلم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في تحقيق الرؤية المتمثلة بالوحدة عن طريق العلم لأغراض السلم، عبر إقامة الشبكات البرلمانية التي تخدم كمنابر للحوار بين البرلمانيين من مختلف المناطق. ستخدم المدارس كمنصة انطلاق للشبكات البرلمانية، وكمنبر لتبادل الخبرات، والتجارب حول العلم، والتكنولوجيا بين البرلمانيين من مختلف المناطق. يساعد الفهم الأفضل للعلم والتكنولوجيا، وكيفية إنتاجها، وتشغيلها على تنفيذ مشاريع معقدة فعالة أكثر، ليس من منظور تقني فحسب، بل أيضاً من التعاون الدولي السلمي عبر استخدام النماذج التي طورها عالم العلم.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف، وضع الاتحاد البرلماني الدولي برامجاً صارمة مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. يشمل ذلك وضع أدوات تشريعية يمكن أن يستخدمها البرلمانات، والبرلمانيون على أساس يومي، الأمر الذي يفضي إلى خارطة تفاعلية للتشريعات، ولجان، وهيئات برلمانية ذات صلة، وتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة، وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة.

كما سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021 إدماج المنظور البرلماني في الاجتماعات الدولية ذات الصلة، والمناقشات حول السلام، والأمن، والمسائل ذات الصلة. من الضروري تحقيق أوجه التآزر، والشراكات في التحضير للتشريع، والموازنات، ومشاريع المسائل.

وفي العام 2020، شكلت جائحة كوفيد-19 تحدياً لم يسبق له مثيل مع التأثيرات الفورية، والجذرية للعلاقات حول العالم. أتت هذه الجائحة بتحديات في ما يتعلق بكيفية توخي الاتحاد البرلماني الدولي سعيه إلى تحقيق مستقبل مستدام في حين يؤثر بشكل كبير الإقفال التام، والتدابير لإغلاق حدود الدول على جميع مجالات الحوكمة تقريباً. سلطت الجائحة الضوء على أهمية جعل المعرفة، والخبرة سريعة المنال لصناع القرار، ومواصلة ربط الناس لتمكينهم من العمل معاً، وتبادل الأفكار، بينما كان العديد خاضعاً للإقفال التام، وكان السفر مستحيلاً.

وفي تلك الظروف، قرر الاتحاد البرلماني الدولي توسيع نطاق قدراته الافتراضية، وتنظيم حلقة عمل شبكية، ومشاورات افتراضية، ومؤتمرات عن طريق الفيديو لمواصلة مساعدة البرلمانات، وتطوير الأدوات. بالفعل، إن الصيغة الافتراضية مختلفة من الحضور الشخصي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمشاركة الإلكترونية للمشاركين، ومع ذلك، وفر ذلك الفرص لربط الناس من جميع أنحاء العالم، وبدأ بإقامة أوجه تآزر قد تكون غير موجودة لولا ذلك. في العام 2021، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي في العمل على أساس افتراضي إلى أن يستأنف السفر. حتى عندما يستأنف السفر، سيظل الاتحاد البرلماني الدولي يستخدم الفرص التي وفرتها الفعاليات الإلكترونية للتركيز على مجالات محددة مع برلمانيين، وخبراء متخصصين، ومحددين.

وعبر استرشاد الاتحاد البرلماني الدولي من احتياجات البرلمانات، والحاجة إلى تعزيز نهج برلماني للمناقشات المتعلقة بالسلام العالمي، سيركز على المجالات التالية:

- مساعدة البرلمانات في إقامة آليات شاملة لصنع القرار، وتعزيز مشاركتها في منع نشوب النزاعات، وعمليات المصالحة الوطنية.
- جلب المنظور البرلماني إلى المناقشات الدولية المتعلقة بالسلام عبر المساهمة في أسبوع السلام في جنيف الذي ينعقد سنوياً، وفعاليات مماثلة.
- تعزيز الحوار بين الأطراف من خلال المنتديات الرسمية مثل لجنة شؤون الشرق الأوسط، ومجموعة مسهلي الحوار حول قبرص، والمزيد من المنابر غير الرسمية، ومساعدة البرلمانات على

المساهمة في حل النزاعات بين الدول، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات مستعصية.

- تعميق العمل مع الأمم المتحدة، وشركاء آخرين من خلال حشد العمل البرلماني بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، والتزامات الأمم المتحدة الخاصة بالأمن حول الحد من الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، بما فيها السلامة/الأمن الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية، ومن خلال ضمان الرقابة الديمقراطية لقطاع الأمن.
- تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وتوسيع نطاقه في المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف، من خلال حشد العمل البرلماني، والعمل التشريعي ودعمهما.

**النتائج الرئيسية**

السلام

- ✓ جلسات لمدارس العلم من أجل السلام
- ✓ الشبكات البرلمانية العالمية حول العلم والتكنولوجيا، وحول المياه لتعزيز التعاون، وتبادل الخبرات
- ✓ خط اتصالات ثابت مع بلدان الشرق الأوسط وبينها
- ✓ زيارة لجنة شؤون الشرق الأوسط إلى الشرق الأوسط
- ✓ فعاليات وأدوات تسعى إلى تسهيل الحوار، وصنع القرار الشامل، والمشاركة البرلمانية في منع نشوب النزاعات، والمصالحة
- ✓ تعزيز دور البرلمان في بناء القدرات، والمصالحة في مختلف المنتديات
- ✓ توفير الحيز لزيادة التوعية حول أهمية مسائل السلام، والأمن وتسهيل تبادل الخبرات، والممارسات التشريعية، والتنظيمية الجيدة

الأمن

- ✓ التعاون المعزز مع الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب
- ✓ القمة البرلمانية العالمية الأولى حول مكافحة الإرهاب بالشراكة مع الأمم المتحدة
- ✓ سجل إلكتروني للتشريعات الوطنية، والسياسات، والمعايير التشريعية، والممارسات الجيدة حول مكافحة الإرهاب
- ✓ شبكة برلمانية عالمية حول مكافحة الإرهاب لتعزيز التعاون، وتبادل الممارسات الجيدة حول الأطر

القانونية لمكافحة الإرهاب، والتدابير، والاستراتيجيات، والسياسات، وخطط العمل لمنع التطرف العنيف، للإسهام في خارطة تفاعلية، وقاعدة بيانات عالمية، وتطبيق خليوي لتعزيز الاتصالات مع اللجان البرلمانية، وبينها

- ✓ تقرير سنوي لضم جميع التطورات في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى دراسات برلمانية ذات صلة
- ✓ دعم أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والبرلمانات في تعزيز مشاركتها في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، عبر بناء القدرات الإقليمية للبرلمانيين في أوراسيا، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجلسات الوطنية لبناء القدرات لأفغانستان، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والنيجر
- ✓ أنشطة، وأدوات التوعية، وبناء القدرات للمساعدة في تطوير الأطر القانونية، والمراقبة، وتخصيص الموازنات للتنفيذ الفعال للمعاهدات، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، في مجالات نزع السلاح، وعدم انتشاره، وكذلك، الخطة الجديدة لنزع السلاح
- ✓ تعزيز التصديق على المعاهدات، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإضفاء الطابع العالمي عليها
- ✓ دعم حوكمة الأمن الفعالة، ومراقبة القطاع الأمني عبر الأدوات، والتوجيهات المحددة

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

ستظل تمنح الأولوية إلى زيادة التوعية حول مسألة الجندر الشاملة لعدة قطاعات، وإشراك النساء في صنع القرار، لا سيما في البلدان التي انتهت فيها النزاعات. ستحث البرلمانات على ضمان المشاركة الكاملة للنساء في أنشطة المشاريع، وإرسال وفود متوازنة بين الجنسين إلى الندوات. سيعطي الاتحاد البرلماني الدولي أهمية خاصة إلى تأثيرات النزاع على النساء، ودور النساء في بناء السلام، وعمليات المصالحة. سيتم التركيز بشكل خاص على تنفيذ القرار رقم 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول النساء، والسلام والأمن، وكذلك، القرار رقم 2250 لمجلس الأمن حول الشباب، والسلام والأمن، الذي يدعو إلى زيادة تمثيل الشباب، والنساء في أنشطة منع نشوب النزاعات وحلها.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 195,500 | 907,200 | **1,102,700** |
| 2020 الموافق عليها | 198,700 | 1,246,400 | **1,445,100** |
| **2021 الموافق عليها** | **199,300** | **1,030,800** | **1,230,100** |
| • الأجور | 159,300 | 214,900 | 374,200 |
| • الخدمات | 8,000 | 537,500 | 545,500 |
| • السفر | 32,000 | 133,200 | 165,200 |
| • الأدوات | 0 | 145,200 | 145,200 |

**الهدف العام**

يشكل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية بالغة إلى أعضائه، ويواصل تقدمه المنتظم نحو العضوية العالمية. تتمثل المشاركة الفعالة للبرلمانات، والبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي عبر حضورهم الاجتماعات المنتظمة، والعمليات، والهيكليات. تعتبر الجمعيات العامة النظامية جوهرية، ومجدية للأعضاء، ويتم ضمان متابعة فعالة أكثر لنتائجها. يولى اهتمام خاص إلى تحقيق التوازن السياسي، والجندري، وكذلك، مشاركة الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. يتيسر المزيد من الاتساق في التعاون البرلماني.

**المسائل، والتحديات في العام 2021**

لا تزال تشكل الجمعيتان العامتان النظاميتان للسنة عنصراً أساسياً من عمل الاتحاد البرلماني الدولي. توفر الجمعيتان، المستكملتان عبر أنشطة، وفعاليات أخرى للاتحاد البرلماني الدولي، منبراً فريداً للبرلمانات الأعضاء كي تجتمع، وتتبادل وجهات النظر، وتعالج المسائل ذات الأهمية الخاصة للبرلمانات، والمجتمع الدولي الأوسع. تضم الوفود تنوعاً سياسياً، مع زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب. إن جدول الأعمال السياسي الشامل للجمعيات العامة، مع الاجتماعات المنتظمة لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية، وهيكلياته، تقدم إلى البرلمانيين المشاركين فرصاً كبيرة للمشاركة الفعالة، وتحديد السبل للعمل المشترك. بالإضافة إلى الجلسات الرسمية، توفر الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي الفرص القيمة للاجتماعات الثنائية، والدبلوماسية البرلمانية. خلال الجمعيات العامة، توفر الهيئات الحاكمة التوجيه إلى المنظمة.

وتتطلب الجمعيات العامة الناجحة جدول أعمال موضوعياً، ووثائق شاملة، وتصدر في الوقت المناسب، وصيغة تفضي إلى الحوار، والتفاعل، ومشاركة ضيوف خاصين مرموقين، وبرلمانيين يتعاملون باستمرار مع مسائل قيد النظر.

ولم يكن من الممكن عقد جمعيات عامة بالحضور الشخصي في العام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. نتيجة لذلك، سيشكل العام 2021 فرصة فريدة لاستئناف الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بتفان، وخيال متجددين، بدءاً في جنيف في آذار/مارس، وبعدها في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر. ستتبعان خطى

كل من الجلسة الافتراضية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (آب/أغسطس 2020)، وجزء المؤتمر المنعقد بالحضور الشخصي في فيينا في العام 2021، الأمر الذي سيعزز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي كمنبر للحوار، والتعاون فيما بين البرلمانات.

وبعد التجارب الإيجابية للصيغة الجديدة المتبعة لصياغة تقارير الأنشطة في السنوات الأخيرة، سيواصل تنفيذ نظام تقديم التقارير عبر التناوب، بدعم من المجموعات الجيوسياسية. ستتم أيضاً مواصلة تنفيذ سياسة الاقتصاد في استخدام الورق للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، ترويج تطبيق الجمعية العامة، التي سيشجع الأعضاء على استخدامها كتواصل فعال، وأداة معلومات. مع الخبرة في عقد الاجتماعات الافتراضية في العام 2020، ستتمتع الهيئات التشريعية بمرونة أكثر في تنظيم عملها خارج فترات عقد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالحضور الشخصي، سنوياً.

وستضاعف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الجهود لضمان التواصل المنتظم مع شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، وعموم الأعضاء، خلال عقد الجمعيات العامة، وبينها. ستبذل الجهود أيضاً في سبيل تعزيز التفاعل بين الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي، والمجموعات الجيوسياسية. شكلت الاجتماعات مع رؤساء المجموعات أداة فعالة في هذا الصدد، وبالتالي، سيستمر تطويرها. سيسعى أيضاً حوار منتظم لرؤساء البرلمانات إلى تعزيز المشاركة، والتضامن رفيعي المستوى بمناسبة انعقاد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وازداد عدد الأعضاء المنتسبين إلى الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة، وسيحتاج إلى الزيادة في السنة القادمة. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي الوصول مباشرة، وإحضار الأنشطة المحددة إلى برلمانات الدول الجزرية الصغيرة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، حيث أن عضوية الاتحاد البرلماني الدولي منخفضة. سيستمر بذل الجهود للعمل مع الأعضاء في بناء الدعم للاتحاد البرلماني الدولي، بين قيادة كونغرس الولايات المتحدة. سيولى اهتمام خاص أيضاً إلى تعزيز الحوار المنتظم، والتعاون الأكثر منهجية، مع المنظمات الإقليمية، والمنظمات البرلمانية الأخرى التي تتمتع بمركز العضو المنتسب، والمراقب الدائم مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي العام 2021، ستعطى الأولوية إلى النتائج التالية:

- سيتم إعداد الوثائق الموضوعية للجمعيتين العامتين في العام 2021، وللدورة بالحضور الشخصي

للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات التي ستنعقد في فيينا.

- سيعزز الحوار، والتعاون مع البرلمانات غير الأعضاء، لا سيما مناطق المحيط الهادئ، والبحر الكاريبي، وكذلك، كونغرس الولايات المتحدة، سعياً إلى عضوية مستقبلية في الاتحاد البرلماني الدولي.
- سيواصل تحسين إجراءات عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي للسماح بمشاركة فعالة أكثر من البرلمانات، والبرلمانيين في عمل الاتحاد البرلماني الدولي.
- ستشجع مبادرات الدبلوماسية البرلمانية، ويتم دعمها ضمن إطار الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات المتخصصة.
- ستعقد الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي، عندما تستدعي الحاجة، اجتماعات إضافية بصيغة افتراضية خارج فترة الجمعية العامة.
- سيتم تعزيز التواصل بين البرلمانات الأعضاء، والتعاون معها، خلال السنة.
- ستسهل متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، وتوصياته، وكذلك، تنفيذها، بالتعاون مع الأعضاء، والمجموعات الجيوسياسية.
- من المقرر تطوير روابط أوثق مع المنظمات الإقليمية، والمنظمات البرلمانية الأخرى، بما فيها في ما يتعلق بالمزيد من مبادرات مشتركة، مع السعي إلى بناء أوجه التآزر، وتعزيز الجهود في مجالات المصلحة المشتركة.

**النتائج الرئيسية**

- نتيجة قوية للجزء الثاني من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
- جمعيتان عامتان للاتحاد البرلماني الدولي ناجحتان تضمان عدداً كبيراً من المشاركين، تنعقدان في مراكش (آذار/مارس)، وكيغالي (تشرين الأول/أكتوبر)، مع مستوى عال من الرضا من قبل الأعضاء
- برلمانان جديدان على الأقل ينضمان إلى الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021
- أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، لا سيما الندوات الإقليمية، التي ستنعقد بالتعاون الوثيق مع المنظمات البرلمانية الإقليمية
- زيادة ترويج تطبيق الجمعية العامة، واستخدامها، وضمان تقليص استهلاك الورق في الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من سياسة الاقتصاد في استخدام الورق
- آلية تقديم التقارير الدورية الجديدة المتبعة بغية تعزيز العملية المؤسسية لجمع المعلومات حول المتابعة

الوطنية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته

- أساليب جديدة لزيادة تعزيز التعاون مع المنظمات البرلمانية الأخرى موضع التنفيذ، والتي تطبق

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

يعمل منتدى النساء البرلمانيات، ومكتبه، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) على ضمان أن المندوبات النساء يشاركن في جميع مراحل أعمال الجمعية العامة، وأن الأعضاء يواصلوا عقد الاجتماعات، ويتخطوا هدف نسبة 30% من المندوبات النساء.

وتسعى الإصلاحات الهيكلية، والتشريعية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي تعزيز زيادة تمثيل النساء، والبرلمانيين الشباب في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي لصنع القرار، بما فيها اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. سيتم رصد التقدم المحرز على أساس منتظم. سيستمر تعميم مراعاة المنظور الجندري، وتمكين الشباب بشتى الأساليب، في ما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، ونتائجه، وكذلك، ضمان المساواة بين الجنسين، وتمثيل الشباب بين شاغلي المناصب.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | **الموازنة العادية** | **موارد أخرى** | **جميع الأموال** |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 3,437,600 | 0 | **3,437,600** |
| 2020 الموافق عليها | 3,849,700 | 0 | **3,849,700** |
| **2021 الموافق عليها** | **3,733,900** | **0** | **3,733,900** |
| • الأجور | 2,907,500 | 0 | 2,907,500 |
| • الخدمات | 266,900 | 0 | 266,900 |
| • السفر | 341,000 | 0 | 341,000 |
| • الأدوات | 218,500 | 0 | 218,500 |

**الهدف العام**

تعزيز تمكين الشباب في السياسة، وتمكين البرلمانيين الشباب.

**المسائل، والتحديات في العام 2021**

يبلغ حوالى ربع سكان العالم ما بين الـ15 والـ30 من العمر (1.8 مليار شخص). بالرغم من تنوع هؤلاء الشباب، يتشاركون أيضاً الاحتياجات، مثل الحصول على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، وفرص التوظيف، والوظائف اللائقة. فاقمت جائحة كوفيد-19 أوجه الضعف التي يواجهها الشباب في التوظيف، وأنظمة التعليم المتقطعة حول العالم، والخدمات الصحية المنحرفة التي تركز على الشباب، بما فيها الصحة الإنجابية، وحقوقها، وخدمات رعاية صحية أخرى تتسم بالأولوية.

ويعتبر الشباب أكبر المعنيين في وضع السياسات، وجميع المسائل الأخرى التي تؤثر عليهم. يتمتعون بالحق بالوجود على طاولة صنع القرار في جميع الأوقات. يعتبر هذا الحق مهماً في الأزمات التي يمكن أن تحول التركيز، والموارد بعيداً عن احتياجاتهم، ومصالحهم، وكذلك، خلال فترات التعافي، حيث تتوفر الفرص لإعادة البناء بشكل أفضل.

وفي العام 2021، سندعم البرلمانات، وأعضائها في جهودهم لحماية حقوق الشباب، وتمكينهم، وتعزيزها، في كل من فترات الأزمة، والتعافي.

وسيركز عملنا على:

(1) تمكين البرلمانيين الشباب للإعراب عن احتياجات الشباب، ومصالحهم في العمل البرلماني، مع (2) زيادة التوعية، وحشد وبناء قدرات البرلمانات، وأعضائها من جميع الأعمار حول سياسات تمكين الشباب، و(3) مواصلة تعزيز تمثيل الشباب في البرلمان من خلال حشد الإرادة السياسية، وتوفير المشورة، ودعم أنشطة الدعوة.

وسنتكيف مع الاستراتيجيات، وسبل العمل القائمة إلى القيود المفروضة من قبل الجائحة:

- ستستبدل اجتماعات منتظمة بالحضور الشخصي للبرلمانيين الشباب باجتماعات عبر الإنترنت.
- سيتم تكييف الندوات الوطنية، والتدريب العالمي للبرلمانيين الشباب، وسيتم تقديمها عبر الإنترنت.
- ستتوفر أدوات المشورة بشأن السياسات في شكل سهل الاستخدام، عبر الإنترنت.
- ستبذل جهود الدعوة، والحشد من خلال حملة عبر الإنترنت.

**النتائج الرئيسية**

- إنشاء منابر للشباب للاتحاد البرلماني الدولي تحدد إجراءات السياسة لإعادة البناء على النحو الأفضل للشباب (المؤتمر العالمي، ومنتدى البرلمانيين الشباب)
- إقامة حملة إلكترونية لمشاركة الشباب لحشد صانعي التغيير العالمي في البرلمان، وتعهد 250 برلمانياً للعمل في سبيل تعزيز مشاركة الشباب
- تنظيم أنشطة زيادة التوعية حول مشاركة الشباب التي تستهدف القادة، وصانعي السياسات في البرلمانات (10 أنشطة على الأقل)
- دعم الأنشطة الوطنية، بما فيها منتديات بناء القدرات، وبرامج بناء المهارات، والمشورة بشأن الإطار القانوني الوطني (أنشطة في ثلاثة برلمانات على الأقل)
- دعم إنشاء مجموعات برلمانية للبرلمانيين الشباب، وأدائها، وعملها (دعم في بلدين على الأقل)
- مساهمات البرلمانيين الشباب في مداولات دولية
- تعزيز إدراج منظور الشباب في عمل المنظمة من خلال مراجعة الشباب المنتظمة لتقارير قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعيات العامة، ومساهمة الشباب في مؤتمر رؤساء البرلمانات في العام 2021، وبرنامج العمل مثل التقرير البرلماني العالمي القادم

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

يدرج الاتحاد البرلماني الدولي منظوراً جندرياً في جميع أعماله الخاص بمشاركة الشباب، وتمكينهم. إن جميع البيانات المتعلقة بتمثيل الشباب في البرلمان مصنفة حسب الجندر. يركز توجيه السياسات على الاستراتيجيات، والإجراءات لتعزيز مشاركة الشباب، بشكل محدد، على مشاركة النساء الشابات في السياسة، إذ إن النساء الشابات يواجهن تمييزاً مضاعفاً قائماً على السن، والجندر. ستسعى جميع الأنشطة الدولية، والإقليمية، والوطنية إلى المشاركة المتوازنة للرجال الشباب، والنساء الشابات. ستدرج كل هذه الأنشطة بانتظام منظوراً جندرياً في وضع مفهومها، وتنفيذها، ونتائجها.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 79,600 | 265,100 | **344,700** |
| 2020 الموافق عليها | 84,500 | 267,100 | **351,600** |
| **2021 الموافق عليها** | **85,600** | **387,900** | **473,500** |
| • الأجور | 65,600 | 93,000 | 158,600 |
| • الخدمات | 20,000 | 241,700 | 261,700 |
| • السفر | 0 | 5,400 | 5,400 |
| • الأدوات | 0 | 47,800 | 47,800 |

**الهدف العام**

تعزيز العمل البرلماني حول أهداف التنمية المستدامة، ومساعدة البرلمانات في ضمان سياسات الملكية الوطنية، وبرامجها في عدد قليل من المجالات المستهدفة.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

وسط جائحة كوفيد-19، تتحلى أهداف التنمية المستدامة بأهمية أكبر من أي وقت مضى. يواجه العالم تحديات مشتركة، وعالمية يمكن حلها فحسب من خلال حلول مشتركة، وعالمية يوفرها إطار أهداف التنمية المستدامة بسهولة. في العام 2021، إذ إن العالم يدخل عقداً من العمل على أهداف التنمية المستدامة، سيدعو الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات إلى مواصلة التركيز على أهداف التنمية المستدامة. سيساعد الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على البحث عن حلول التي تحول الأزمة إلى فرصة، واختصار ما هو محتاج لمساعدة البرلمانات على المساهمة الفعالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يكمن الهدف في تعزيز قدرات البرلمانات، من أجل سد الفجوة بين جداول الأعمال، والأولويات الوطنية، والدولية، ومساهمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس للمناخ، وسن عملية تنفيذ السياسات الصحية، والإشراف عليها.

ومن أجل تعزيز العمل البرلماني على إطار أهداف التنمية المستدامة، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تسيير استخدام مجموعة التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة*، سعياً إلى تمكين البرلمانات للتأثير في السياسات، والموازنات من أجل أن تتمكن من إدراج أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، من خلال زيادة اللجوء إلى الأدوات الافتراضية، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز تبادل الخبرات، والممارسات الجيدة في ما بين البرلمانات. سيتم التركيز على تعزيز القدرات، والمعرفة، والتأثير البرلمانية على جميع الأصعدة – الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

وفي ما يتعلق بأهداف التنمية، وغاياتها المحددة، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل عليها.

تعزيز الصحة، والرفاه للجميع: سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بطريقة أوثق مع شركائه لضمان الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع، مع تركيز خاص على النساء، والأطفال، والمراهقين، والفئات الأخرى الضعيفة، والمهمشة. في وجه جائحة كوفيد-19، سيتم التركيز بشكل خاص على بناء قدرات البرلمانات، وحشد العمل البرلماني على الأمن الصحي العالمي، والتغطية الصحية الشاملة. سيشكل قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول

التغطية الصحية الشاملة (دليل بصيرة الاتحاد البرلماني الدولي)، وأدوات المعرفة المطور في هذه المجالات صكوكاً مهمة في دعم هذه الجهود. سيدرج عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول التغذية (بما فيها نشر دليل التغذية، واستخدامه)، ومساهمته مع حركة *تحسين مستوى التغذية*، إلى البرامج المتعلقة بالصحة.

اتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث: سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على زيادة التوعية في البرلمانات للتحديات التي يسببها تغير المناخ، والفرص التي منحتها أزمة كوفيد-19 في ما يتعلق بتحسين التأهب لمخاطر الكوارث، وأهمية التعاون الإقليمي، والعالمي. بشكل أكثر تحديداً، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع مؤسسات علمية، ومؤسسات السياسة رئيسية لتعزيز المعرفة في البرلمانات حول تغير المناخ، والمخاطر المرتبطة بها. سيعمل أيضاً على بناء القدرات الجوهرية في البرلمانات للمشاركة في تغير المناخ عبر صياغة التشريعات الملائمة، ومراجعتها، وتوفير الرقابة على تنفيذ الأهداف البيئية، وتغير المناخ المتفق عليها دولياً. في هذا الإطار، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي حشد البرلمانات حول مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لضمان المزيد من الفهم حول هذا العمل العالمي، ودعمه.

وفي جميع هذه المجالات، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع شركائه لإنتاج أدوات المعرفة للبرلمانيين، وتوثيق الأمثلة عن الممارسة البرلمانية الجيدة.

**النتائج الرئيسية**

- ✓ الندوات/حلقات العمل الشبكية العالمية والإقليمية
- ✓ أنشطة بناء القدرات الوطنية، والمنابر عبر الإنترنت للتبادلات البرلمانية الثنائية
- ✓ دليل للبرلمانيين حول التغطية الصحية الشاملة
- ✓ أدوات الدعوة للبرلمانيين حول الحد من مخاطر الكوارث
- ✓ دليل للبرلمانيين حول الأمن الصحي العالمي
- ✓ الاجتماعات البرلمانية في الفعاليات والعمليات العالمية الرئيسية حول أهداف التنمية المستدامة، والصحة، وتغير المناخ
- ✓ الأدوات الرقمية لتعزيز العمل البرلماني على أهداف التنمية الدولية المحددة
- ✓ مراعاة زيادة التوعية على التغذية في الأنشطة حسب الاقتضاء

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

يركز الاتحاد البرلماني الدولي على المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء ليس فحسب بصفتها حقوق إنسان، لكن أيضاً لأنها المسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتوجه عدد من الأنشطة بشكل محدد إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية للنساء، والفتيات، والمساواة بين الجنسين في التنمية، لا سيما خلال الجائحة، عندما يشتد ضعف حال النساء، والفتيات. ستتم مواصلة العمل على صحة الأم، والوليد، والطفل. سيولى اهتمام خاص أيضاً إلى العمل على تغير المناخ على تأثير تغير المناخ على النساء، وأدوار النساء في الاستجابة.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 150,200 | 822,500 | **972,700** |
| 2020 الموافق عليها | 151,300 | 851,400 | **1,002,700** |
| **2021 الموافق عليها** | **194,700** | **991,900** | **1,186,600** |
| • الأجور | 194,700 | 236,700 | 431,400 |
| • الخدمات | 0 | 456,400 | 456,400 |
| • السفر | 0 | 192,800 | 192,800 |
| • الأدوات | **0** | **106,000** | **106,000** |

## الهدف العام

تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الصوت البرلماني في الشؤون الدولية. المساعدة على دمقرطة صنع القرار العالمي عبر الأمم المتحدة، الركن الأساسي لتعددية الأطراف. زيادة تطوير الحوار، والتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، لا سيما منظمة التجارة العالمية.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

في العام 2021، وفي ضوء الجائحة العالمية المستمرة، سيطور الاتحاد البرلماني الدولي جلسات إحاطة افتراضية منتظمة، وفعاليات أخرى لجعل الأمم المتحدة منفتحة وشفافة أكثر إلى البرلمانات، والبرلمانيين الأفراد. ستتناول جلسات الإحاطة من مجموعة متنوعة المسائل الموضوعية قيد النقاش، أو التفاوض لدى الأمم المتحدة، وكذلك، المسائل المؤسسية لإصلاح الأمم المتحدة. إن إشراك البرلمانات، والبرلمانيين في مداولات الأمم المتحدة بشكل فعال أكثر، وعبر طيف أكبر من المسائل، ومن دون الموارد الإضافية سيشكل تحدياً كبيراً.

وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على إحضار منظور برلماني إلى عمليات عالمية رئيسية مقررة في العام 2021، مثل قمة أنظمة الغذاء، والدورة الخاصة للجمعية العامة حول الفساد، والمؤتمر الخامس لأقل البلدان نمواً. كما سيسهل الرقابة الأكثر فعالية لتقارير الحكومات المرحلية إلى الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة (الاستعراضات الوطنية الطوعية)، وحقوق الإنسان (الاستعراضات الدورية الشاملة)، والمساواة بين الجنسين (تقارير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة).

وسيولى اهتمام خاص إلى توصيات الاستعراض المستقل للعام 2020 لمشروع الاتحاد البرلماني الدولي السياسي في الأمم المتحدة. من بين أمور أخرى، قد يتعين إصلاح بعض الأنشطة العادية، وجداول أعمال اجتماعات قيادة الاتحاد البرلماني الدولي–الأمم المتحدة. ستبذل الجهود، بما فيها عبر المشاورات في اللجنة التنفيذية، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جميع أعضاء البرلمانات للتوصل إلى فهم مشترك للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة. قد يؤدي ذلك إلى إيفاد دراسة استقصائية خاصة

للبرلمانيين حول المفاهيم المتعلقة بالعلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي–الأمم المتحدة.

وفي إطار الجهود الدولية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيساهم الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وهو المركز العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة، ومتابعتها. في جلسة اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في آذار/مارس، ستركز اللجنة على أهداف التنمية المستدامة، والموضوع الرئيسي لجلسة المنتدى في تموز/يوليو.

بالإضافة إلى مواصلة المشاركة مع منتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة، والشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال، سيتم التركيز أكثر على المنتدى حول تمويل التنمية. تساهم هذه العمليات الثلاث في طريقة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد يحتاج عقد جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لدى الأمم المتحدة في العام 2021 بصيغة افتراضية. ستشكل جلسة الاستماع أيضاً وسيلة هامة لإعلام عملية للأمم المتحدة أساسية من منظور برلماني.

وقدر الإمكان، سيوفر الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إسهامات سياسية مباشرة حول المسائل الرئيسية على جدول الأعمال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي، والاجتماعي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن (مكافحة الإرهاب؛ وأسلحة الدمار الشامل)، ولجنة بناء السلام، ولجنة وضع المرأة، ومجلس حقوق الإنسان. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إشراك المجتمع الدولي في اليوم العالمي للبرلمانية (30 حزيران/يونيو)، واليوم العالمي للديمقراطية (15 أيلول/سبتمبر).

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي عمله المشترك مع الأمم المتحدة (اليونيسكو، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة)، والبرلمان الروسي تحضيراً إلى المؤتمر العالمي للعام 2022 حول الحوار بين الأديان، وبين الإثنيات الذي من المتوقع أن يشارك فيه رؤساء الدول، والبرلمانات، وممثلي الأديان العالمية.

وسيستند الاتحاد البرلماني الدولي إلى شراكاته مع البرلمان الأوروبي عبر عقد مؤتمر عالمي حول منظمة التجارة العالمية، ضمن إطار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، للعام 2021 الذي سينعقد في كازاخستان، وعبر المشاركة في أنشطة أخرى متعلقة بمنظمة التجارة العالمية. توفر هذه الاجتماعات منبراً بالغ الأهمية للمشرعين للعمل مع المسؤولين، والمفاوضين في منظمة التجارة العالمية، وإحضار عنصر برلماني إلى عمل منظمة التجارة العالمية، وتعزيز المساءلة، والمراقبة البرلمانية لمنظمة التجارة العالمية، والتجارة الدولية عموماً. ضمن إطار أزمة حادة من النظام التجاري الدولي، بما فيها التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بكوفيد–19، سيعزز المؤتمر

البرلماني حول منظمة التجارة العالمية جهوده لتحقيق العمل البرلماني الفعال الذي سيعالج هذه المسائل الملحة. كما أنه سيبني القدرة الإقليمية، والوطنية سعياً إلى مساعدة البرلمانات في المساهمة في تجارة عالمية تتصف بفعالية، وشمولية، ومفيدة أكثر للجميع.

واتساقاً مع الأهداف الاستراتيجية في مجالات العمل الأخرى (حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والأمن الدولي، ونزع السلاح، والقانون الإنسان، إلخ.)، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق على المستوى التنفيذي مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واليونيسكو، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، والبرنامج البيئي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحركة تعزيز التغذية، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

**النتائج الرئيسية**

- ✓ مشاركة أكثر من 200 برلماني في نقاشات حية في جلسة الاستماع البرلمانية السنوية، تركز على المسألة الرئيسية للأمم المتحدة في العام 2021. تفاعل منتظم مع شركاء الأمم المتحدة، بما فيها رئيس الجمعية العامة، ومسؤول البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبرامجها
- ✓ تنظيم ست جلسات إحاطة على الأقل (واحدة كل شهرين) للبرلمانيين حول عمليات تداولية أو مسائل الإصلاح
- ✓ يدرج أعضاء البرلمانات بصورة أكثر منهجية في جلسات الأمم المتحدة في كل من جنيف، ونيويورك، إذ إن الاستشارات عن بعد توفر المزيد من الفرص
- ✓ عقد اجتماعات تنسيقية مثمرة للأمم المتحدة–الاتحاد البرلماني الدولي، على المستوى السياسي، والتنفيذي
- ✓ المزيد من مشاركة البرلمانات، ومنظومة الأمم المتحدة لليوم العالمي للبرلمانية، واليوم العالمي للديمقراطية
- ✓ يضم المؤتمر البرلماني الذي يعقد بمناسبة المؤتمر الوزاري حول منظمة التجارة العالمية أكثر من 300 برلماني لتوفير الدعم البرلماني إلى التجارة العالمية

- ✓ مشاركة أكثر من 200 برلماني في الفعاليات، والأنشطة الإقليمية لاستكمال العمل العالمي لمنظمة التجارة العالمية

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي عمله مع هيئات الأمم المتحدة الأساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، والتمكين السياسي للنساء، وزيادة مشاركة الشباب. سيسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحقيق المزيد من التوازن بين الجنسين في توزيع الأدوار خلال الاجتماعات التي ينظمها لدى الأمم المتحدة، مع محاولة إدراج البرلمانيين الشباب قدر الإمكان. كما سيسعى إلى إعطاء رؤية أوضح في مناقشات الأمم المتحدة، وتقاريرها إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء حول تعميم مراعاة المنظور الجندري، ومشاركة الشباب. في كل ما سبق، سيضمن الأمين العام، ومكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، أن حلقات النقاش، وورش العمل المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، هي متوازنة جندرياً، وتمتثل للالتزامات التي اتخذاها بصفتهما من الأبطال الجندريين الدوليين. سيستمر هذا التعاون القوي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 927,100 | 0 | **927,100** |
| 2020 الموافق عليها | 955,300 | 0 | **955,300** |
| **2021 الموافق عليها** | **923,500** | **0** | **923,500** |
| • الأجور | 633,600 | 0 | 633,600 |
| • الخدمات | 39,900 | 0 | 39,900 |
| • السفر | 50,500 | 0 | 50,500 |
| • الأدوات | 199,500 | 0 | 199,500 |

## 3.2 عناصر التمكين

*الحوكمة والرقابة الداخليتان الفعالتان*

### الأعمال التمكينية

ستدعم الأمانة العامة هيئات الإدارة للاتحاد البرلماني الدولي في أعمالها لتوجيه عمل المنظمة، ومراقبتها. بشكل محدد، ستوفر الأمانة العامة الدعم إلى المسائل المرتبطة بالإدارة المالية، وتقييم الخطر. ستسعى الأمانة العامة إلى ضمان أن الاتحاد البرلماني الدولي يمتثل لتقديم المزيد من التقارير، ومعايير مراجعة الحسابات، وكذلك، أفضل ممارسات الإدارة الأخرى.

### المسائل، والتحديات في العام 2021

تسعى استراتيجية 2017 – 2021 إلى بناء برلمانات ديمقراطية قوية تخدم الشعب، وتحدد الوسائل الفعالة، وتنفذها، لتحقيق ذلك. بما أن الأزمة العالمية الناجمة عن كوفيد-19 تتواصل، ستسعى الأمانة العامة إلى توفير الدعم لهياكل الحوكمة، من أجل الحفاظ على الاستقرار، وحماية المنظمة، وأصولها خلال فترة الغموض الشديد التي تسود في العالم بأسره.

وستعطى الأولوية إلى المجالات التالية:

- توطيد الإصلاحات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة، والحفاظ على صيانة المقر، وأمنه.
- تعزيز الحوكمة والرقابة الداخليتين الفعالتين، مما يخدم اللجنة التنفيذية، ولجنته الفرعية للتمويل، ويحشد المستوى الأمثل للموارد الخارجية للمنظمة.
- تحسين أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي، وإجراءاته، مع تركيز متجدد على تعزيز نظام الإدارة القائم على النتائج، مع تحسين مستوى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات للاستجابة إلى الحاجة المتزايدة للعمل الافتراضي.
- وضع معايير الشفافية، والمساءلة على نطاق الاتحاد البرلماني الدولي.
- استهلال، وتوطيد النظر في التخطيط للمستقبل ضمن إطار معالجة التحديات مثل جائحة كوفيد-19 العالمية.

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

ستستمر إدارة الإشراف، وتوجيه تنفيذ سياسة تعميم مراعاة المنظور الجندري للمنظمة. يتطلب التعميم ضمان أن المنظور الجندري، وهدف المساواة بين الجنسين جوهر جميع الأنشطة – وضع السياسات، والبحث، والدعوة، والحوار، والتشريع، وتخصيص الموارد، والتخطيط، وتنفيذ البرامج، والمشاريع، ومراقبتها. يترأس حالياً الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي المجلس العالمي للأبطال الجندريين الدوليين. على هذا النحو، يواجه الاتحاد البرلماني الدولي تحديات مضاعفة لقيادة الجهود المبذولة لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 912,700 | 21,600 | **934,300** |
| 2020 الموافق عليها | 1,006,500 | 21,600 | **1,028,100** |
| **2021 الموافق عليها** | **1,030,400** | **21,600** | **1,052,000** |
| • الأجور | 786,400 | 0 | 786,400 |
| • الخدمات | 70,000 | 21,600 | 91,600 |
| • السفر | 156,300 | 0 | 156,300 |
| • الأدوات | 17,700 | 0 | 17,700 |

## الأعمال التمكينية

لم يسبق لصوت الاتحاد البرلماني الدولي أن تحلى بهذه الأهمية، خاصة في هذا الوقت من الأزمة الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19. يعتمد أيضاً نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز البرلمانات، والبرلمانيين لتعزيز السلام، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، على كيفية نقل رسالته. يبرز ذلك أهمية الاتصالات الفعالة، والمستهدفة التي: تستفيد، على نحو كامل، ومبتكر، من منابر الاتصال المتنوعة، وأدواته، والتقنيات؛ وتعزيز المصداقية؛ وضمان مشاركة المعرفة؛ وبناء الخبرة؛ وتعزيز المشاركة، وتبادل الممارسة الجيدة بين الأعضاء.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

سيكون العام 2021 العام الأخير من استراتيجية الاتصالات الحالية التي تمتد على ثلاثة أعوام، الموقع مع استراتيجية 2017 – 2021 للاتحاد البرلماني الدولي. تتمتع استراتيجية الاتصالات تأثيراً كبيراً تتضح من الإنجازات بما فيها:

- زيادة عدد الزائرين بثلاثة أضعاف إلى الموقع الإلكتروني في عامين – حوالى ربع مليون من المستخدمين
- مضاعفة عدد المتابعين، مقارنة مع العامين السابقين، على منصات التواصل الاجتماعي الست (تويتر، وفيسبوك، وانستغرام، ويوتيوب، وليكندإن، وفليكر)
- أكثر من 100000 مشاهدة على فيديوهات الاتحاد البرلماني الدولي – مقارنة بـ15000 قبل عامين.

بالنظر إلى الطبيعة الاستثنائية للجائحة، ونجاح حملة الاتصالات الأخيرة *البرلمانات في وقت الجائحة*، لقد نقلنا الكثير من جهودنا الرامية إلى التوعية إلى المنصة الشبكية، والرقمية، والتواصل الاجتماعي. نستخدم هذه المنصات من أجل تعزيز التفاعل، والمشاركة مع الجمهور الرئيسي: الـ46000 برلماني في العالم. كنتيجة، من المطلوب زيادة الاستثمار في شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي.

ويعمل فريق الاتصالات أيضاً بشكل وثيق مع الشعب الأخرى من الاتحاد البرلماني الدولي، لدعم أساليب العمل الافتراضية التي تعزز نوعية ونطاق المعرفة، والتدريب، وبناء القدرات، والندوات، والاجتماعات التابعة إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

وسنواصل زيادة إنتاج الاتحاد البرلماني الدولي للفيديو كعائد جيد للاستثمار. بالإضافة إلى استخدام المواد المنتجة الحرفية، سنشجع أيضاً البرلمانات الأعضاء على المساهمة في أشرطة فيديو قصيرة، عبر المنصات التعاونية، وحشد المصادر، المصممة إلى زيادة المشاركة.

وفي ما يتعلق بمنشورات الاتحاد البرلماني الدولي، بدأنا نحول من ملفات PDF مطبوعة، وتقليدية، إلى صيغ أقصر، ومتعددة الوسائط، والإلكترونية للتشجيع على تجربة مستخدم دينامية أكثر.

وفي ما يتعلق بوسائط الإعلام، نخطط إلى زيادة الاتصال مع الصحافة. بشكل خاص، إننا نستكشف السبل لزيادة شراكتنا مع وسائط الإعلام المؤثرة عبر تقديم المزيد من مقالات الرأي، والقيادة الفكرية على سبيل المثال. تم تخصيص موازنة إضافية أيضاً إلى ذلك.

وأخيراً، تم البدأ بمشروع استراتيجي رئيسي في العام 2020، وستجري متابعته في العام 2021. سينشئ نظام الإرادة للعلاقة الملائمة مع الزبائن. سيضم ذلك قوائم الاتصال المتباينة، والمتفرقة في قاعدة مركزية للبيانات لتحسين جهود التوعية.

وستضم النتائج المتوقعة في العام 2021: استمرار التطورات على الموقع الإلكتروني، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل المشاركة الأفضل مع البرلمانيين، وبينهم، مع زيادة في الحركة، والمشاركة؛ وتواصل أفضل مع أعضائنا، البرلمانيين؛ وتعجيل الانتقال من المنشورات المطبوعة، إلى محتوى تحريري أكثر رقمياً، وابتكاراً.

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

سيواصل فريق الاتصالات ضمان أن الاتحاد البرلماني الدولي يحترم التكافؤ الجندري في سياساته، وبرامجه، وأنشطته، وأن أدوات الاتحاد البرلماني الدولي مراعية للجندر، شكلاً، ومضموناً. على سبيل المثال، يسعى فريق الاتصال إلى ضمان المكانة، العادلة للرجال والنساء، عبر المرئيات التي يستخدمها في كل أدوات

اتصاله، ومنصات الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي. على النحو المماثل، في ما يتعلق بالمحتوى التحريري، يتأكد الفريق من أن الرجال والنساء مذكورين على نحو عادل، قدر الإمكان، في النشرات الصحافية، والحكايات الجديدة، والشهادات، وأشرطة الفيديو.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | **الموازنة العادية** | **موارد أخرى** | **جميع الأموال** |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 1,097,200 | 0 | **1,097,200** |
| 2020 الموافق عليها | 1,052,200 | 0 | **1,052,200** |
| **2021 الموافق عليها** | **1,056,400** | **0** | **1,056,400** |
| • الأجور | 756,400 | 0 | 756,400 |
| • الخدمات | 191,500 | 0 | 191,500 |
| • السفر | 10,000 | 0 | 10,000 |
| • الأدوات | 98,500 | 0 | 98,500 |

**الأعمال التمكينية**

سيعزز إدراج المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وتعميمها، في عمل الاتحاد البرلماني الدولي فعاليات الأهداف الرئيسية، وتنفيذها. اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي سياسة، واستراتيجية تعميم المنظور الجندري التي سيواصل تنفيذها، بما فيها عبر تصميم الأدوات، وتنظيم دورات التدريب، والإصلاحات. كما صمم استراتيجية حول كيفية تطبيق نهج قائم على الحقوق، سيستمر في تنفيذه. سيعزز ذلك قدرة الاتحاد البرلماني الدولي، وقدرة البرلمانات على تعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وضمانها. يعتبر هذا النهج جزءاً لا يتجزأ من *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات*، التي يتولاها الاتحاد البرلماني الدولي، ويطبقها.

**المسائل، والتحديات في العام 2021**

في العام 2021، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ خطة العمل لتعميم المنظور الجندري في جميع أعماله، وهياكله، بناء على وثيقة "تعميم المنظور الجندري لدى الاتحاد البرلماني الدولي"، التي وافقت عليها الهيئات الحاكمة. سيتابع بشكل خاص النتائج، والتوصيات لمراجعة الحسابات الداخلية حسب الجندر للأمانة العامة، التي جرت في العام 2020. كما سيطبق النهج القائم على حقوق الإنسان في عمله.

وسيتم التركيز بشكل خاص على: تصميم الأدوات التي تتناول تعميم المنظور الجندري، والنهج القائم على حقوق الإنسان؛ وبناء قدرات الموظفين؛ وتعزيز المؤشرات؛ ورصد البرامج، والمشاريع من منظور جندري، ولحقوق الإنسان.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 10,000 | 0 | **10,000** |
| 2020 الموافق عليها | 10,000 | 0 | **10,000** |
| **2021 الموافق عليها** | **10,000** | **0** | **10,000** |
| • الأجور | 0 | 0 | **0** |
| • الخدمات | 10,000 | 0 | **10,000** |
| • السفر | 0 | 0 | **0** |
| • الأدوات | 0 | 0 | **0** |

## الأعمال التمكينية

إن الأمانة العامة ملتزمة في تحديد الموارد الملائمة وضمانها عبر عضويتها، وشبكة الشركاء التابعة لها، لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. تشجع التخطيط المنهجي، ورصد الأداء، وتقديم التقارير. تعزز المعايير، والقواعد البرلمانية. ستسعى الأمانة العامة إلى القيام بمهامها بفعالية، وحرفية، وشفافية، مع مساءلة، وهي ملتزمة في الرفاه، والتنمية المهنية المستمرتين لموظفيها.

## المسائل، والتحديات في العام 2021

تشمل مهام شعبة خدمات الدعم الموارد المالية، والإدارية، والبشرية. تغطي موازنتها أيضاً المصاريف المرتبطة بالأماكن المخصصة للمكاتب، وانخفاض قيمة الأصول، وإيجار المعدات، ومواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولوازمها. أدت الزيادة في تمويل البرامج الخارجة عن الموازنة في الأعوام الأخيرة إلى الحاجة إلى موارد بشرية إضافية تركز على استعراض العقود، وإدارة المنح. ستمول هذه عبر برامج استرداد تكاليف الدعم.

وستعطى الأولوية إلى المجالات التالية:

- تعزيز الأمن في مقر الاتحاد البرلماني الدولي للامتثال للمعايير، والقواعد الملائمة للمنظمات الدولية في المناخ الحالي.
- صقل قواعد الموظفين، ونظام تقييم الموظفين.
- تحديد فرص تدريب للموظفين، وتقديمها لهم، لتحسين نوعية الأداء.
- تحديد، وتنفيذ الإجراءات التي تحسن رفاه الموظفين، بما أن الموظفين غالباً ما يعملون تحت الضغط، لا سيما خلال الجمعيات العامة.
- دعم أنظمة استمرارية عمل الأمانة العامة، وبنيتها التحتية، استجابة للظروف الاستثنائية مثل كوفيد-19.
- مواصلة الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وستستمر شعبة خدمات الدعم بخدمة اللجنة الفرعية للتمويل التابعة للجنة التنفيذية، وتطور باستمرار نظم المراقبة الداخلية، وإجراءاتها، وتحسنها.

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

تتطلب عملية الموازنة من جميع المدراء تحديد المسائل الجندرية المتعلقة بشعبتهم، أو برنامجهم من أجل معالجتها بشكل فعال في جميع الأنشطة.

وتتعلق مسائل الجندر المحددة التي حددتها شعبة خدمات الدعم بالتوظيف، والتدريب. كنتيجة للسياسة الاستباقية للمساواة في العمل، لا تزال النساء تشكل أكثر من نصف الرتب الفنية في الأمانة العامة. تتضمن الموازنة المعلومات حول التركيبة الجندرية للأمانة العامة.

وتستعرض سياسات الموارد البشرية بانتظام لضمان أنها لا تضر بالنساء.

وسيطبق الاتحاد البرلماني الدولي توصيات من مراجعة الحسابات حسب الجندر لبيئة عمله.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | **الموازنة العادية** | **موارد أخرى** | **جميع الأموال** |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 2,658,900 | **0** | **2,658,900** |
| 2020 الموافق عليها | 2,779,000 | 0 | **2,779,000** |
| **2021 الموافق عليها** | **2,795,600** | **0** | **2,795,600** |
| • الأجور | 1,690,600 | 0 | 1,690,600 |
| • الخدمات | 113,400 | 0 | 113,400 |
| • السفر | 6,500 | 0 | 6,500 |
| • الأدوات | 439,800 | 0 | 439,800 |
| • التكاليف المالية | 33,300 | 0 | 33,300 |
| • الاستهلاك | 512,000 | 0 | 512,000 |

## 3.3 الاعتمادات، والمنح

### الهدف العام

توفير التمويل الملائم للخصوم الحاضرة، والقادمة وفق ممارسة إدارة مالية حكيمة، وتمويل منحة إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية لدعم مهامها.

### المسائل، والتحديات في العام 2021

يتعين أن تدفع الاعتمادات المالية، والمبالغ بكميات مناسبة، وحسب السياسات الواضحة، والموافق عليها.

ويخصص الاتحاد البرلماني الدولي لاستخدامها لمعادلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أنشطته، لا سيما السفر. تحدد كمية المساهمة حالياً بحسب آلية حسابية عبر الإنترنت، تقدر الاستثمار المطلوب لتعويض الانبعاثات من السفر التي أبلغت عنها الأمانة العامة.

وتم إنشاء احتياطي لأعمال الإصلاح الرئيسية في مبنى مقر الاتحاد البرلماني الدولي. يستخدم الاحتياطي لتغطية تكلفة الاستهلاك للعمل المطلوب لوضع الزجاج المزدوج، وحماية النوافذ في مقر الاتحاد البرلماني الدولي. اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، بلغ هذا الاحتياطي 415000 فرنك سويسري. مع استنفاد الاحتياطي، سيحتاج المجلس الحاكم إلى النظر في التجديد في الأعوام القادمة.

وإن احتياطي الحسابات المشكوك فيها اعتماد يسري مفعوله في حال تم تعليق حقوق بعض الأعضاء أو التوقف عن المشاركة، أو دفع مساهماتهم، التي اعترف بها كإيرادات. بناء على أداء السداد التاريخي، تم تحديد مساهمة العامة 2021 للاعتماد بمبلغ 40000 فرنك سويسري.

ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي منحة سنوية إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. يحدد المبلغ كل عام بمستوى كافٍ لتغطية النفقات غير الممولة من موارد أخرى. ازدادت المنحة إلى 38000 فرنك سويسري في العام 2017 – 2018 لتمكين جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية من الوصول إلى المزيد من مجموعات اللغات عبر المزيد من خدمات الترجمة الفورية، والترجمة التحريرية، وستحافظ على هذا المستوى في العام 2021.

وإن الاتحاد البرلماني الدولي ملزم بموجب عقد بضمان دفع المعاشات التقاعدية لـ10 موظفين سابقين في الأمانة العامة. أدرجت الصناديق المغلقة للمعاشات التقاعدية في حسابات الاتحاد البرلماني الدولي، وتستثمر احتياطاته في تمويل مرن لشراكات المعاشات التقاعدية المحلية المخصصة تحديداً لصناديق المعاشات التقاعدية السويسرية.

**تعميم مراعاة المنظور الجندري**

ليس لمخصصات هذه الموازنة في إطار هذا البند وقع خاص على الرجال أو النساء. تدفع بالتساوي مدفوعات المعاشات التقاعدية من صندوق التقاعد إلى النساء، والرجال، كإرث من الملف الشخصي للموظف السابق في الاتحاد البرلماني الدولي.

**التقديرات، حسب طبيعة الإنفاق، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)**

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 106,000 | 0 | **106,000** |
| 2020 الموافق عليها | 107,600 | 0 | **107,600** |
| **2021 الموافق عليها** | **107,600** | **0** | **107,600** |

**التقديرات، حسب الهدف، ومصادر التمويل**

| **الهدف** | **الموازنة العادية** | **موارد أخرى** | **جميع الأموال** |
|---|---|---|---|
| 1. الاحتياطات القانونية، والخصوم (الصافية) | 40,000 | 0 | **40,000** |
| 2. مساعدة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 38,000 | 0 | **38,000** |
| 3. معادلة انبعاثات الكربون | 29,600 | 0 | **29,600** |
| ➢ **المجموع العام** | **107,600** | **0** | **107,600** |

## 3.4 النفقات الرأسمالية

### الهدف العام

إجراء نفقات رأسمالية حكيمة ستعزز قيم الأصول، أو تحسن الإنتاجية أو نوعية العمل، مع ضمان أن رسوم الرأسمالية المقبلة مستدامة.

### المسائل، والتحديات في العام 2021

بالإضافة إلى الاستبدال المنتظم للحواسيب، من المقرر تثبيت خادم شير بوينت Sharepoint في الأمانة العامة في العام 2021، لتمكين الوصول الآمن من الشبكة الخارجية إلى نظام الملفات. سيحتاج الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، ومنبر البيانات المفتوحة إلى مرحلة أخرى من التطوير في مجالات محددة، من العام 2022 فصاعداً، بالرغم من أن الإطار لم ينشأ بعد. ستتم رسملة التكاليف غير المغطاة عبر التبرعات الخارجية، واستهلاكها على مدى أربعة أعوام.

### تعميم مراعاة المنظور الجندري

إن التأثيرات على الجندر للنفقات الرأسمالية المقترحة غير قابلة للقياس الكمي.

### تقديرات النفقات الرأسمالية، مقارنة بالعام السابق (بالفرنك السويسري)

| | الموازنة العادية | موارد أخرى | جميع الأموال |
|---|---|---|---|
| 2019 النهائية | 150,000 | 0 | **150,000** |
| 2020 الموافق عليها | 150,000 | 0 | **150,000** |
| **2021 الموافق عليها** | **140,000** | **0** | **140,000** |

**تقديرات النفقات الرأسمالية، حسب الفئة، سنوياً لفترة 2021 – 2023**

| المسألة | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| 1. استبدال الحواسيب، والخوادم | 75,000 | 35,000 | 35,000 |
| 2. الأثاث | 15,000 | 15,000 | 15,000 |
| 3. تطوير الموقع الإلكتروني | 50,000 | 100,000 | 100,000 |
| ➢ **المجموع العام** | **140,000** | **150,000** | **150,000** |

### 3.5 ملاك الموظفين

36. تتضمن موازنة العام 2021 الملاك الوظيفي لـ44.6 معادل دوام كامل من المناصب، منصب واحد أقل من موازنة العام السابق. يظهر الجدول أدناه توزيع المناصب، بحسب توجيه استراتيجي، وهدف، وفئة، ورتب فنية، وحصص الوظائف المشغولة حالياً التي تملؤها نساء.

| الهدف الاستراتيجي أو العنصر التمكيني | 2020 الموافق عليها | موازنة العام 2021 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأمين العام | الرتب الفنية | | | | الخدمات العامة | المجموع |
| | | | المدير | فئة 5 | فئة 4 | فئة 3 | فئة 2 | |
| **الأهداف الاستراتيجية** | | | | | | | | |
| 1. البرلمانات الوطنية | 6.4 | | 0.5 | 0.3 | 3 | 1 | 0.5 | 6.3 |
| 2. المساواة بين الجنسين | 3.1 | | 0.5 | | 0.6 | 1 | | 3.1 |
| 3. حقوق الإنسان | 5.5 | | | | 1 | 1.5 | 1 | 5.5 |
| 4. بناء السلام | 2.1 | | | 0.7 | | | | 0.7 |
| 5. الحوار والتعاون فيما بين البرلمانات | 9.1 | | 1 | | 2 | 1.5 | 2 | 9.3 |
| 6. الشباب | 0.9 | | | | 0.4 | | 0.5 | 0.9 |
| 7. التنمية العالمية | 2 | | | | 1 | 1 | | 2 |
| 8. العلاقات الدولية | 3.1 | | | 1 | 1 | | | 3 |
| | | 1 | | | | | | |
| **عناصر التمكين** | | | | | | | | |
| الحوكمة الفعالة | 2 | | | | | | | 2 |
| المكانة، والاتصالات | | | | | | | | |
| | 4 | | 1 | | | | 2 | 4 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تعميم مراعاة المنظور الجندري* | **0** | | | | | | | | **0** |
| أمانة عامة فعالة | **7.6** | | **1** | | | **1** | **1** | | **7.8** |
| **المجموع** | **45.8** | **1** | **4** | **3** | **9** | **6** | **7** | **14.6** | **44.6** |
| *نسبة النساء* | **0%** | **75%** | **33%** | **56%** | **75%** | **43%** | **79%** | *63%* | |
| *عدد النساء* | *0* | *3* | *1* | *5* | *4.5* | *3* | *11.6* | *28.1* | |

* تقع مسؤولية تعميم مراعاة المنظور الجندري على الأمين العام، بدعم من مدير البرامج

37. تحدد الفئات بحسب النظام المشترك لتصنيف الوظائف التابع للأمم المتحدة. كنتيجة إعادة الهيكلة في العام 2005، يشغل شاغلو الوظائف بعض المناصب بفئة أعلى من منصبهم بالرغم من أن هذا العدد ينخفض الآن عبر التناقص، وتطور المهنة. يتألف ثلثا موظفي الأمانة العامة من النساء. تشغل النساء ثلاثة من أصل أربعة مناصب برتبة مدير.

38. تحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية التعديلات السنوية على الرواتب. في العام 2017، قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية باستقصاء حول تكلفة المعيشة التي أوصت نتائجها بتسوية مقر عمل أقل لمركز العمل في جنيف. بالرغم من ذلك، قد اعترضت جميع وكالات الأمم المتحدة في جنيف هذه النتائج. في آذار/مارس 2018، قررت اللجنة التنفيذية أن تسوية مقر العمل لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف ينبغي أن تحافظ على مستواها المعادل في كانون الثاني/يناير 2018، كي لا يتم خفض راوتب موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. دعم قرار محكمة منظمة العمل الدولية مؤخراً اعتراض الوكالات. بلغت الموازنة لرواتب موظفي الأمانة العامة في العام 2021 من المصادر العادية 6020700 فرنك سويسري. ثمة اعتمادات إضافية قدرها 673200 فرنك سويسري لرواتب موظفي المشاريع المدفوعة من مصادر أخرى.

39. تقدم الاستحقاقات مثل المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، ومخصصات تعليم الأطفال، إلى الموظفين بحسب النظام المشترك للأمم المتحدة. ويحدد الاتحاد البرلماني الدولي داخلياً بعضاً من الاستحقاقات الأخرى، مثل التأمين الصحي، وضد الحوادث. تبلغ الموازنة لاستحقاقات الموظفين من المصادر العادية 1969900 فرنك سويسري. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ استحقاقات الموظفين المحملة على موازنات المشاريع الممولة من التبرعات.

## 4 – المساهمات المقررة

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| أفغانستان | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| ألبانيا | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 0.138% | 0.270% | 29,600 |
| أندورا | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| أنغولا | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| الأرجنتين | 0.915% | 1.110% | 121,600 |
| أرمينيا | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| أستراليا | 2.210% | 2.440% | 267,400 |
| النمسا | 0.677% | 0.860% | 94,200 |
| أذربيجان | 0.049% | 0.160% | 17,500 |
| مملكة البحرين | 0.050% | 0.160% | 17,500 |
| بنغلاديش | 0.010% | 0.110% | 12,100 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| بيلاروسيا | 0.049% | 0.160% | 17,500 |
| بلجيكا | 0.821% | 1.010% | 110,700 |
| بنن | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| بوتان | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| دولة بوليفيا متعددة القوميات | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| البوسنة والهرسك | 0.012% | 0.120% | 13,100 |
| بوتسوانا | 0.014% | 0.120% | 13,100 |
| البرازيل | 2.948% | 3.170% | 347,400 |
| بلغاريا | 0.046% | 0.160% | 17,500 |
| بوركينا فاسو | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| بوروندي | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| كابو فيردي | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| كمبوديا | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| الكاميرون | 0.013% | 0.120% | 13,100 |
| كندا | 2.734% | 2.960% | 324,300 |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| تشاد | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| شيلي | 0.407% | 0.570% | 62,500 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| الصين | 12.005% | 11.750% | 1,280,200 |
| كولومبيا | 0.288% | 0.440% | 48,200 |
| جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| الكونغو | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| كوستاريكا | 0.062% | 0.180% | 19,700 |
| ساحل العاج | 0.013% | 0.120% | 13,100 |
| كرواتيا | 0.077% | 0.200% | 21,900 |
| كوبا | 0.080% | 0.200% | 21,900 |
| قبرص | 0.036% | 0.150% | 16,400 |
| الجمهورية التشيكية | 0.311% | 0.460% | 50,400 |
| جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| الدنمارك | 0.554% | 0.730% | 80,000 |
| جمهورية جيبوتي | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| جمهورية الدومينيكان | 0.053% | 0.170% | 18,600 |
| الإكوادور | 0.080% | 0.200% | 21,900 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| جمهورية مصر العربية | 0.186% | 0.320% | 35,100 |
| السلفادور | 0.012% | 0.120% | 13,100 |
| غينيا الاستوائية | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| إستونيا | 0.039% | 0.150% | 16,400 |
| إيسوتيني | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| إثيوبيا | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| فيجي | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| فنلندا | 0.421% | 0.580% | 63,600 |
| فرنسا | 4.427% | 4.620% | 506,200 |
| الغابون | 0.015% | 0.120% | 13,100 |
| غامبيا | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| جورجيا | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| ألمانيا | 6.090% | 6.220% | 681,600 |
| غانا | 0.015% | 0.120% | 13,100 |
| اليونان | 0.366% | 0.520% | 57,000 |
| غواتيمالا | 0.036% | 0.150% | 16,400 |
| غينيا | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| غينيا بيساو | 0.001% | 0.100% | 11,000 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| غويانا | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| هايتي | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| المجر | 0.206% | 0.350% | 38,400 |
| أيسلندا | 0.028% | 0.140% | 15,300 |
| الهند | 0.834% | 1.030% | 112,900 |
| إندونيسيا | 0.543% | 0.720% | 78,900 |
| جمهورية الإسلامية الإيرانية | 0.398% | 0.560% | 61,400 |
| جمهورية العراق | 0.129% | 0.260% | 28,500 |
| أيرلندا | 0.371% | 0.530% | 58,100 |
| إسرائيل | 0.490% | 0.660% | 72,300 |
| إيطاليا | 3.307% | 3.530% | 386,800 |
| اليابان | 8.564% | 8.560% | 938,000 |
| المملكة الأردنية الهاشمية | 0.021% | 0.130% | 14,200 |
| كازاخستان | 0.178% | 0.310% | 34,000 |
| كينيا | 0.024% | 0.130% | 14,200 |
| دولة الكويت | 0.252% | 0.400% | 43,800 |
| قيرغيزستان | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | 0.005% | 0.110% | 12,100 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| لاتفيا | 0.047% | 0.160% | 17,500 |
| الجمهورية اللبنانية | 0.047% | 0.160% | 17,500 |
| ليسوتو | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| دولة ليبيا | 0.030% | 0.140% | 15,300 |
| ليختنشتاين | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| ليتوانيا | 0.071% | 0.190% | 20,800 |
| لوكسمبورج | 0.067% | 0.180% | 19,700 |
| مدغشقر | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| مالاوي | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| ماليزيا | 0.341% | 0.500% | 54,800 |
| جزر المالديف | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| مالي | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| مالطا | 0.017% | 0.120% | 13,100 |
| جزر مارشال | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| موريشيوس | 0.011% | 0.110% | 12,100 |
| المكسيك | 1.292% | 1.500% | 164,400 |
| ولايات ميكرونيسيا المتحدة | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| موناكو | 0.011% | 0.110% | 12,100 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| منغوليا | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| مونتينغرو | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| المملكة المغربية | 0.055% | 0.170% | 18,600 |
| موزمبيق | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| ميانمار | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| ناميبيا | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| نيبال | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| هولندا | 1.356% | 1.570% | 172,000 |
| نيوزيلندا | 0.291% | 0.440% | 48,200 |
| نيكاراجوا | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| النيجر | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| نيجيريا | 0.250% | 0.390% | 42,700 |
| شمال مقدونيا | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| النرويج | 0.754% | 0.940% | 103,000 |
| سلطنة عمان | 0.115% | 0.240% | 26,300 |
| باكستان | 0.115% | 0.240% | 26,300 |
| بالاو | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| دولة فلسطين | | 0.100% | 11,000 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| بنما | 0.045% | 0.160% | 17,500 |
| باراغواي | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| بيرو | 0.152% | 0.280% | 30,700 |
| الفلبين | 0.205% | 0.340% | 37,300 |
| بولندا | 0.802% | 0.990% | 108,500 |
| البرتغال | 0.350% | 0.510% | 55,900 |
| دولة قطر | 0.282% | 0.430% | 47,100 |
| جمهورية كوريا | 2.267% | 2.500% | 273,900 |
| جمهورية مولدوفا | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| رومانيا | 0.198% | 0.340% | 37,300 |
| الاتحاد الروسي | 2.405% | 2.630% | 288,200 |
| رواندا | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| سانت لوسيا | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| سانت فنسنت وجزر غرينادين | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| ساموا | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| سان مارينو | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| ساو تومي وبرينسيبي | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| المملكة العربية السعودية | 1.172% | 1.380% | 151,200 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| السنغال | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| صربيا | 0.028% | 0.140% | 15,300 |
| سيشيل | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| سيراليون | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| سنغافورة | 0.485% | 0.650% | 71,200 |
| سلوفاكيا | 0.153% | 0.280% | 30,700 |
| سلوفينيا | 0.076% | 0.190% | 20,800 |
| جمهورية الصومال الفيدرالية | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| جنوب أفريقيا | 0.272% | 0.420% | 46,000 |
| جنوب السودان | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| إسبانيا | 2.146% | 2.370% | 259,700 |
| سريلانكا | 0.044% | 0.160% | 17,500 |
| جمهورية السودان | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| سورينام | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| السويد | 0.906% | 1.100% | 120,500 |
| سويسرا | 1.151% | 1.360% | 149,000 |
| الجمهورية العربية السورية | 0.011% | 0.110% | 12,100 |
| طاجيكستان | 0.004% | 0.100% | 11,000 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| تايلاند | 0.307% | 0.460% | 50,400 |
| تيمور الشرقية | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| توغو | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| تونغا | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| ترينيداد وتوباغو | 0.040% | 0.150% | 16,400 |
| الجمهورية التونسية | 0.025% | 0.130% | 14,200 |
| تركيا | 1.371% | 1.590% | 174,200 |
| تركمانستان | 0.033% | 0.140% | 15,300 |
| توفالو | 0.001% | 0.100% | 11,000 |

| اسم البلد | الأمم المتحدة 2019 – 2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| أوغندا | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| أوكرانيا | 0.057% | 0.170% | 18,600 |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 0.616% | 0.800% | 87,700 |
| المملكة المتحدة | 4.567% | 4.760% | 521,600 |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| الأوروغواي | 0.087% | 0.210% | 23,000 |
| أوزبكستان | 0.032% | 0.140% | 15,300 |
| فانواتو | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| جمهورية فنزويلا البوليفارية | 0.728% | 0.910% | 99,700 |
| فيتنام | 0.077% | 0.200% | 21,900 |
| الجمهورية اليمنية | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| زامبيا | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| زيمبابوي | 0.005% | 0.110% | 12,100 |

| الأعضاء أو الأعضاء المنتسبون | الأمم المتحدة 2019–2021 | جدول الأنصبة المعتمد للعام 2021 | |
|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية | النسبة المئوية | فرنك سويسري |
| برلمان الأنديز | | 0.020% | 2,200 |
| البرلمان العربي | | 0.010% | 1,100 |
| برلمان أمريكا الوسطى | | 0.010% | 1,100 |
| الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا | | 0.010% | 1,100 |
| البرلمان الأوروبي | | 0.060% | 6,600 |
| الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة | | 0.020% | 2,200 |
| اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا | | 0.010% | 1,100 |
| برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | | 0.030% | 3,300 |
| برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى | | 0.010% | 1,100 |
| برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا | | 0.010% | 1,100 |
| الجمعية البرلمانية للتعاون | | 0.030% | 3,300 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الاقتصادي في البحر الأسود | | | |
| الجمعية البرلمانية للفرانكوفونية | 0.020% | 2,200 | |
| الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا | 0.040% | 4,400 | |
| **المجموع** | **100%** | **10,920,800** | |

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

# 206th session of the Governing Council
## (Extraordinary virtual session) 1–4 November 2020

Governing Council
Item 7

CL/206/7-P.1
2 November 2020

# 2021 Consolidated Budget

### Promoting a robust parliamentary response to crises

The IPU is the global organization of national parliaments. It was founded more than 130 years ago as the first multilateral political organization in the world, encouraging cooperation and dialogue between all nations. Today, the IPU comprises 179 national Member Parliaments and 13 regional parliamentary bodies. It promotes democracy and helps parliaments become stronger, younger, gender-balanced and more diverse. It also defends the human rights of parliamentarians through a dedicated committee made up of MPs from around the world. Twice a year, the IPU convenes over 1,500 parliamentary delegates and partners in a world assembly, bringing a parliamentary dimension to global governance, including the work of the United Nations and the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. For the first time in its 130-year history, the IPU was forced to cancel both of its physical assemblies in 2020 in response to the COVID-19 crisis, instead re-inventing the format of its meetings to enable its Members and governing bodies to hold sessions on virtual platforms and allow parliamentary dialogue to take place.

The 2021 consolidated budget is a financial translation of the plan to continue to implement the IPU's Strategy for 2017-2021 during its final year. The budget anticipates gross operating expenditure for the year of CHF 17.78 million. The bulk of the budget is funded by the contributions of Members. These contributions are projected for 2021 at CHF 10.92 million. Voluntary income from a range of donors to carry out programme activities will supplement the regular budget income by an expected CHF 5.04 million, accounting for 28 per cent of the total consolidated budget.

Gender equality is mainstreamed throughout the work and structure of the IPU and is reflected in the budget. The combined budget for all gender-specific activities stands at CHF 1.42 million, i.e. 8 per cent of the total consolidated budget.

The IPU plans to pursue its well-established commitment towards the global effort to tackle climate change. The current COVID-19 pandemic and its consequences make climate even more critical. It will continue to set aside funds each year to offset its carbon footprint and to support the work of parliaments to implement the Paris Agreement and the *Parliamentary action plan on climate change*.

Pages

**1. Introduction ..... 3**
1.1 Secretary General's summary ..... 3
1.2 Sub-Committee on Finance ..... 5
1.3 Medium-term outlook ..... 6
1.4 Environmental impact ..... 7
1.5 Gender analysis ..... 8
**2. Income ..... 9**
2.1 Assessed contributions ..... 9
2.2 Staff assessment and other revenues ..... 9
2.3 Voluntary contributions ..... 9
**3. Expenditures ..... 11**
3.1 Strategic Objectives ..... 11
Objective 1 – Build strong, democratic parliaments ..... 11
Objective 2 – Advance gender equality and respect for women's rights ..... 14
Objective 3 – Protect and promote human rights ..... 17
Objective 4 – Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security ..... 19
Objective 6 – Promote youth empowerment ..... 24
Objective 7 – Mobilize parliaments around the global development agenda ..... 26
Objective 8 – Bridge the democracy gap in international relations ..... 28
3.2 Enablers ..... 30
Effective internal governance and oversight ..... 30
Visibility, advocacy and communications ..... 31
Gender mainstreaming and a rights-based approach ..... 33
A properly resourced and efficient Secretariat ..... 34
3.3 Provisions and Grants ..... 35
3.4 Capital Expenditures ..... 36
3.5 Staffing ..... 37
**4. Assessed contributions ..... 38**

# 1. Introduction

## 1.1 Secretary General's summary

1. Under the plan and budget for 2021, the IPU will continue to implement the final year of its Strategy for 2017–2021. During the year, a new Strategy will be designed and adopted by the IPU's governing bodies. This strategy will no doubt need to reflect the lessons learnt from the COVID-19 pandemic. The programme of work will span democratic governance, gender equality, human rights, peacebuilding, sustainable development and youth empowerment. Emphasis will continue to be placed on results and impact as well as on prudent financial management, especially since the impact of the COVID-19 crisis will cut across all aspects of the work programme. Progress towards all the IPU's strategic objectives will be attained through political dialogue, cooperation and parliamentary action.

2. In light of the COVID-19 crisis and its impact on countries and parliaments in particular, there will be no increase in assessed contributions from 2020 to 2021 and the total amount of assessed contributions will remain well below the level that it was in 2007. After six years of considerable reductions in contributions from 2011 to 2016, achieving a reduction of more than CHF 2 million per annum, the IPU budget began to stabilize from 2017 onwards. The IPU scale of contributions is patterned on the United Nations (UN) scale of assessment, with some mathematical adjustment for the difference in membership, and is automatically adjusted when the UN scale changes (see pages 38–41).

3. The IPU's work in 2021 will inevitably be reflected through a COVID-19 lens. While the programme outputs will continue to be driven by the commitment and demand from parliaments to mobilize around the 2030 Agenda for Sustainable Development (including the Sustainable Development Goals (SDGs), the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction and the Paris Agreement on climate change), the IPU will be responsive to demands arising from the impact of the crisis. The IPU will continue to support parliamentarians in implementing these key international agreements and in identifying ways to develop COVID-19 response strategies that are in line with environmental and sustainable development objectives. As parliaments pursue efforts to integrate the SDGs into their work, IPU programmes will help to ensure the capacity to deliver on expectations. Parliaments will need to continue positioning themselves effectively to tackle the challenges of the SDGs, as efforts need to be scaled up if the goals are to be implemented successfully by 2030. Mobilization of resources from a diverse range of partners has enabled the IPU to maintain a stable level of activities while keeping Members' contributions at low levels comparable to those of over a decade ago. The IPU will monitor the results and impact of its work through a more focused and analytical approach to results-based management.

4. If circumstances permit, the first Assembly of 2021 will be held in Geneva and the second hosted in Rwanda. The two statutory Assemblies are planned to be held as physical meetings as usual, along with the regular meetings of the Governing Council, the Executive Committee and other statutory bodies and committees. Investment in new technologies and services will enable virtual sessions to be held if needed. The second part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament is also being planned as a physical event in Vienna in 2021, following a virtual event in August 2020. The IPU's programme objectives will be undertaken, including some reallocation of expenditure to the voluntary budget in certain programme areas during 2021. The Secretariat continues to seek cost savings across all divisions and work areas and to maintain a strict control environment for regulating all expenditure.

5. During the past two years, activities from the President's vision for the IPU have been funded through the budget. In 2021, several of these activities are to be mainstreamed into the relevant objectives. The Assemblies will be used as platforms for some items, including coordination with parliamentary organizations. Core funding in 2021 has been provisionally budgeted for implementing standards on transparency and accountability (Enabler 1 / CHF 15,000), and for an allocation towards a P20 meeting, if required in 2021 (Objective 8 / CHF 25,000). A sum of CHF 50,000 has been set aside to bolster the IPU's communications capacity (Enabler 2) and a further CHF 50,000 is available for the extension of the capacity-building programme (Objective 1).

6. The IPU website and social media presence are central to the Communications Strategy. Funds must be allocated each year to maintain and update the content of the website, to keep it dynamic and relevant, and to attract new interest in the IPU through social media. Funds are included for this purpose in the budget for visibility and communications and capital projects. The IPU's open data platform and its publications, including follow up on the Global Parliamentary Report, will also strengthen the Organization's profile, and support its fundraising efforts.

7. Gender and human rights are both mainstreamed through the IPU's Strategy for 2017–2021. To improve the functioning and effectiveness of the IPU, the gender mainstreaming policy will continue to be applied to all aspects of the IPU's work. This involves implementing its action plan, training staff and developing mechanisms and tools to ensure that a gender perspective is central to all activities. The IPU is also applying a rights-based approach throughout its work and is ensuring cohesion between this approach and gender mainstreaming.

8. Voluntary funding for the IPU programmes in 2021 is projected to remain around the same level as the previous year. Existing funding from a broad range of partnerships, including the major multiyear grants from the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida) and the National People's Congress of the People's Republic of China, will be supplemented by new agreements with parliaments and donor agencies from the European Union, Canada, China, Qatar and the United Arab Emirates among others. The IPU's programmatic links with the United Nations remain strong in areas including health, gender and peacebuilding, as well as through the IPU/United Nations partnership to help parliaments contribute effectively to global efforts to combat terrorism and violent extremism. Countering terrorism continues to be a primary concern for the global parliamentary community, and IPU resolutions demand that the IPU should coordinate with the United Nations, and that its Members should play their role in peacebuilding and the implementation of counter-terrorism resolutions and strategies.

9. The grant agreement signed in 2019 with Sida runs until December 2021. Under this long-term partnership with the IPU, Sida continues to support the implementation of the IPU Strategy across its objectives, particularly in the fields of democracy and development. The IPU has secured a new multi-year grant from the National People's Congress to continue to support parliaments in the implementation of the SDGs. New sources of external multiyear funding support are also under discussion with the parliaments of Qatar and the United Arab Emirates as well as the Department of Foreign Affairs, Trade and Development of Canada and Irish Aid.

10. Other partnership initiatives are under discussion although the full outcome of those proposals will remain unknown by the time the 2021 budget is approved. In preparing this budget we have only included those resources that are already quantifiable and committed or where there is a strong likelihood of their materializing. In any event, no funds will be spent or committed until donations are formally approved by a signed agreement. If the IPU is successful in mobilizing additional funds for more activities, the Secretariat will of course be responsive in notifying the Sub-Committee on Finance and Executive Committee and deploying the additional resources.

11. The balance of the Working Capital Fund (WCF) was CHF 9.3 million as at year end 2019, of which CHF 6.9 million represented available/liquid funds and the balance represented IPSAS accounting adjustments, which cannot be realized in cash. The liquid portion of the WCF currently stands at 85 per cent of the target level set by the Executive Committee in 2006 (albeit at a time when external voluntary funding was a small fraction of its present level).

12. In 2012, IPSAS compliance increased the asset value of the Headquarters building, which in turn directly increased the WCF. In 2013, implementation of an IPSAS standard required the amortization of the long-term FIPOI loan from the Swiss Confederation and raised the WCF value yet further. These increases in value have the effect of raising the depreciation charges, which must be serviced through the annual budget. The Governing Council has historically opted to cover these accounting entries from reserves in order to avoid reducing the IPU's budgeted activities. As decided by the Governing Council for the 2014–2020 budgets, it is once again proposed for 2021 and beyond that the incremental annual depreciation charges for 2021 on the building (CHF 60,000), the FIPOI loan (CHF 60,000) and the capitalized website development (CHF 110,000) be authorized to be covered using the WCF.

13. Following the discussions of the Executive Committee and its Sub-Committee on Finance during their recent sessions, it is proposed that the 2021 budget be balanced by using up to CHF 372,000 of the liquid WCF, comprising CHF 140,000 for the elements mainstreamed from the President's vision, CHF 82,000 for support to Rwanda in hosting the second Assembly and CHF 170,000 from savings made in 2020. As in previous years, this offset will only be applied if needed at the end of the budget period.

14. Although activities and Members' assessed contributions are forecast to remain stable, careful efforts will be needed to manage the 2021 regular budget and the voluntary budget for that matter, keeping operational costs to a minimum while including the additional expenditure required for a complete programme of work and support to key priorities. Sourcing a reliable flow of voluntary income and appropriate partnership opportunities also requires continual management efforts along with a careful appraisal of the potential risks to the IPU's independence and ability to deliver the strategic objectives defined by its Members. The Secretariat will persist in its successful efforts to seek new Members. Among other benefits, their contributions will assist in sharing the financial burden with current Members. As the Strategy for 2017–2021 draws to conclusion, the process of designing a new Strategy for the next five years will revitalize the IPU's commitment to a world where every voice counts and where democracy and parliaments are at the service of the people for peace and development, whatever new threats and challenges they may face.

15. The COVID-19 pandemic is a generation-defining crisis, the impact of which will be felt for years to come. The IPU will need to act with dynamism, imagination and flexibility in the coming year to support Member Parliaments, to respond to new demands and to ensure that inter-parliamentary dialogue and cooperation can continue, whether physically or virtually. Emphasis will be on stepping up and consolidating ongoing work streams with innovative delivery modalities that use newly available technologies. A coherent transparency strategy will also be implemented in 2021. It will not only open the Organization further but will also promote greater accountability and therefore more trust through more efficient management of resources. The IPU will continue to position itself as an organization that espouses the values inherent in democracy and multilateralism, including openness, transparency, accessibility and accountability.

### 1.2 Sub-Committee on Finance

16. As usual, the Sub-Committee on Finance of the Executive Committee has been engaged through the entire process of budget preparation, advising the Secretary General and providing guidance and oversight. During the course of several remote meetings, the Sub-Committee framed the budget in broad terms and provided guidance on specific elements to be integrated into the text. It has reviewed the full draft document prior to its circulation to the IPU membership, ensuring scrutiny and quality control ahead of subsequent review by the Executive Committee and Governing Council. The Sub-Committee on Finance has stressed that the 2021 budget should send a clear signal to encourage more Member Parliaments to step up their engagement for multilateralism, democracy and human rights in an efficient, modern and flexible manner. The IPU is the international organization for parliamentarism, built on active and strong Member Parliaments, and this budget is the tool to realize the Organization's ambitions.

**Estimates, by Strategic Objective, by source of funds (CHF)**

| | 2020 Approved Budget | 2021 Approved Budget | | |
|---|---|---|---|---|
| | | Regular Budget | Other Sources | All Funds |
| **REVENUES** | | | | |
| Assessed contributions | *10,959,200* | 10,920,800 | | **10,920,800** |
| Working Capital Fund (IPSAS) | *230,000* | 230,000 | | **230,000** |
| Working Capital Fund (liquid) | *222,000* | 392,000 | | **392,000** |
| Staff assessment | *1,205,800* | 1,085,500 | | **1,085,500** |
| Interest | *100,000* | 100,000 | | **100,000** |
| Programme support costs | *0* | 372,900 | (372,900) | **0** |
| Other revenue | *16,000* | 16,000 | | **16,000** |
| Voluntary contributions | *5,065,000* | | 5,037,200 | **5,037,200** |
| **TOTAL REVENUES** | **17,798,000** | **13,117,200** | **4,664,300** | **17,781,500** |
| **EXPENDITURES** | | | | |
| **Strategic Objectives** | | | | |
| 1. Build strong, democratic parliaments | *2,333,100* | 1,419,800 | 1,148,600 | **2,568,400** |
| 2. Advance gender equality and respect for women's rights | *1,344,000* | 525,500 | 890,300 | **1,415,800** |
| 3. Protect and promote human rights | *1,602,400* | 1,034,900 | 566,100 | **1,601,000** |
| 4. Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security | *1,445,100* | 199,300 | 1,030,800 | **1,230,100** |
| 5. Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation | *3,849,700* | 3,733,900 | | **3,733,900** |
| 6. Promote youth empowerment | *351,600* | 85,600 | 387,900 | **473,500** |
| 7. Mobilize parliaments around the global development agenda | *1,315,300* | 194,700 | 991,900 | **1,186,600** |
| 8. Bridge the democracy gap in international relations | *955,300* | 923,500 | | **923,500** |
| Subtotal | **13,196,500** | **8,117,200** | **5,015,600** | **13,132,800** |
| **Enablers** | | | | |
| Effective internal governance and oversight | *1,028,100* | 1,030,400 | 21,600 | **1,052,000** |
| Visibility, advocacy and communications | *1,052,000* | 1,056,400 | | **1,056,400** |
| Gender mainstreaming and a rights-based approach | *10,000* | 10,000 | | **10,000** |
| A properly resourced and efficient Secretariat | *2,779,000* | 2,795,600 | | **2,795,600** |
| Subtotal | **4,869,100** | **4,892,400** | **21,600** | **4,914,000** |
| Other charges | *107,600* | 107,600 | | **107,600** |
| Eliminations | *(375,200)* | | (372,900) | **(372,900)** |
| **TOTAL EXPENDITURES** | **17,798,000** | **13,117,200** | **4,664,300** | **17,781,500** |

### 1.3 Medium-term outlook

17. COVID-19 has triggered a global crisis like no other – a global health crisis that, in addition to an enormous human toll, is leading to the deepest global recession since the Second World War. For the first time, all regions are projected to experience negative growth in 2020. There are, however, substantial differences across individual economies that reflect: the evolution of the pandemic and the effectiveness of containment strategies; variation in economic structure (for example, dependence on severely affected sectors such as tourism and oil); reliance on external financial flows, including remittances; and pre-crisis growth trends. Global growth is projected at minus 4.9 per cent in 2020.

18. Synchronized and deep downturns are foreseen for 2020 in the major economies. In 2021, the advanced economy growth rate is projected to strengthen to 4.8 per cent. This would leave 2021 GDP for the advanced economies overall at about 4 per cent below their 2019 level. In Latin America and the Caribbean, the regional economy is projected to contract by minus 7.2 per cent in 2020, recovering to 2.8 per cent in 2021. However, the near-term outlook is subject to significant downside risks. Economic activity in the Middle East and North Africa is expected to contract by more than 4 per cent in 2020 as consumption, exports and services

activity such as tourism are severely disrupted by the pandemic. Regional growth is expected to resume in 2021 as the impact of the pandemic subsides and investment improves. Across the South Asia region, where the pandemic has sharply weakened consumption and manufacturing activity, and has damaged tourism and other services industries, the deterioration in domestic conditions is expected to result in an output contraction of 2.7 per cent in 2020. Growth in 2021 is projected to rebound to around 3 per cent after the effects of the pandemic fade and global headwinds taper. Regional growth in the East Asia and Pacific is projected to slow sharply in 2020 to 0.5 per cent, the lowest rate since 1967. This reflects the impact of pandemic-related lockdowns, tighter financing conditions and a deep contraction in exports. Regional growth is expected to rebound to 6.6 per cent in 2021 as the pandemic subsides, global import demand recovers and capital flows to the region normalize. The sub-Saharan Africa region is expected to contract by 2.8 per cent this year – the sharpest contraction on record, and 5.8 percentage points weaker than previous forecasts. Growth in the region is expected to rebound to 3.1 per cent in 2021, although the outlook is subject to substantial uncertainty.

19. The Federal Council of Switzerland anticipates a deficit of approximately CHF 1 billion in 2021, to be offset by the countercyclical debt brake requirements that will have a corrective effect in the budget year. Adjusted for cyclical factors, the 2021 budget thus shows a structural surplus of CHF 2.2 billion. Expenditure will increase by 2.0 per cent in 2021, especially expenditure in connection with the COVID-19 pandemic. A total of CHF 1.6 billion has been budgeted for 2021, which includes financing for COVID-19 tests. Further expenditure can be expected, such as for COVID-related public transport measures, and it is estimated that coronavirus debt will eventually reach CHF 20–35 billion. As a traditional safe haven currency, the Swiss Franc has rallied more than 5 per cent in 2020 against the US dollar, pound sterling and the commodity currencies. Many trade-weighted measures show the Swiss currency nearing valuation levels that are historically consistent with significant Swiss National Bank intervention in the currency market.

20. Between 2011 and 2016, the IPU reduced its annual assessed contributions by over 17 per cent, representing CHF 7.5 million in cumulative savings for IPU Members, and bringing the rates of their contributions back to pre-millennium levels. By holding assessed contributions stable this year, the total amount of contributions remains below its 2007 level. Additional income will come from any new Members joining the Organization or in response to needs identified by the Governing Council. Voluntary income for 2021 is budgeted at 28 per cent of the consolidated budget. If further voluntary income is raised, the services and programmes under the relevant Strategic Objectives will be expanded. Meanwhile a conservative outlook has been taken on revenues from interest and investments in 2021, until the economic impact of the coronavirus crisis becomes clearer.

### 1.4 Environmental impact

21. As part of the IPU's commitment to contribute to the global efforts to tackle climate change, the Organization calculates its greenhouse gas emissions in order to track progress and identify priority areas for action. Official travel is a necessary component of IPU work. Although greatly reduced during the pandemic, emissions from travel continue to be monitored and offset in full. The IPU stands out as an international organization that has been systematically offsetting all of its carbon dioxide emissions for many years.

22. The IPU has taken steps to reduce emissions from local transportation. The Organization also obtains its electricity entirely from hydraulic sources on offer by the local utility company. The Headquarters has a state-of-the-art heating system and controls, thus limiting the options for further reducing energy consumption. However, the IPU continues to seek and employ environmentally sustainable sources for all required office materials and supplies. It systematically uses its printers/photocopiers to make double-sided printouts, recycles paper and cardboard and restricts the amount of documents that are printed through its PaperSmart initiative. The Organization has been presented with an environmental certificate from PET-Recycling Schweiz for recycling all of its PET waste, thereby saving the related impacts on the environment in terms of greenhouse gases and fuel.

23. This budget includes a provision of CHF 29,600 to offset carbon emissions from regular activities in 2021. The provision offsets the IPU's carbon emissions by paying for activities aimed at reducing the impact of climate change.

24. For 2021, the Governing Council is requested to appropriate funds from the reserve for offsetting carbon emissions to pay for climate change activities undertaken by the IPU, supplementing any funds it expects to receive from voluntary sources for climate change activities. At present, the reserve of funds that had been set aside and accumulated from previous years is being fully expended on parliamentary involvement in climate change activities each year and is replenished annually through the above provision.

25. Plans for additional work on climate change are set out under Strategic Objective 7 of the IPU Strategy 2017–2021. The anticipated allocation of extrabudgetary funds would allow the IPU to work with key scientific and policy institutions so as to enhance knowledge and capacities in parliaments so that they can more robustly engage in the topic of climate change through legislation, representation and oversight. More concretely, the IPU's actions would build parliaments' capacities to formulate and review appropriate legislation, particularly with respect to transforming the Paris Agreement into national legislation. Additionally, the IPU will support parliamentarians in ensuring COVID-19 recovery plans contribute to national and international environmental goals, particularly those related to climate change action and disaster risk reduction. Furthermore, by focusing on MPs' representation and outreach functions, the IPU would continue to provide platforms for dialogue between parliamentarians and key stakeholders at international forums and specifically the annual UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) negotiations.

### 1.5 Gender analysis

26. The IPU will maintain the long-term focus and high profile of its gender-specific programming, as it works to promote and support the participation of women in politics, to protect and promote women's rights in general and to support the empowerment of women. This work is captured and reported under the IPU's Strategic Objective 2.

27. Voluntary funding for gender partnership/equality activities is expected to increase in 2021, with new grants anticipated from donors including Global Affairs Canada, Qatar and the United Arab Emirates. As and when additional funds are secured, they will be programmed in 2021.

28. Together, the estimates of combined regular budget resources and voluntary funding for gender-specific activities represent 8 per cent of the total consolidated budget.

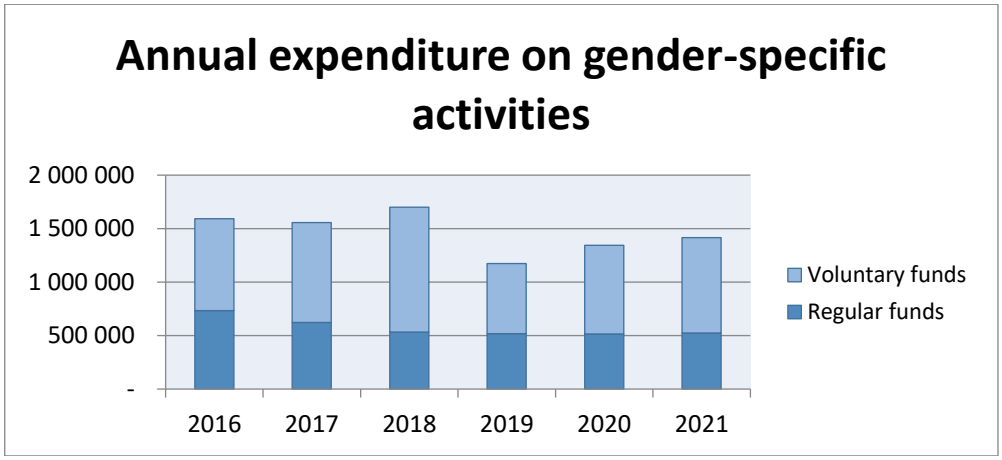

## 2. Income

### 2.1 Assessed contributions

29. The bulk of the IPU's income budget derives from its Members' assessed contributions. In 2021, there will be no increase in the level of Members' assessed contributions. Up until 2011, contributions grew at an average of 3 per cent annually in order to absorb inflationary increases and provide for adequate maintenance and reserves. Since then, the IPU underwent a series of substantial cuts in Members' contributions due to the internal budget restrictions of many Members. Total assessed contributions were reduced by over CHF 2 million per annum coupled with a steady increase in the number of IPU Members from 150 to 179 during the period 2006-2020, which further relieved the burden on existing Members. In real terms, this brought the IPU's regular income down to levels that were last seen at the turn of the century. In 2021, the total amount of assessed contributions will still remain well below its level in 2007. Any additional income will come from new Members joining the Organization or in response to needs identified by the Governing Council.

| YEAR | ACTUAL CONTRIBUTIONS ASSESSED* | CHANGE OVER PRIOR YEAR |
|---|---|---|
| 2007 | CHF 11,060,266 | 4.9% |
| 2008 | CHF 11,354,900 | 2.7% |
| 2009 | CHF 11,756,000 | 3.5% |
| 2010 | CHF 12,046,100 | 2.5% |
| 2011 | CHF 12,202,390 | 1.3% |
| 2012 | CHF 10,939,900 | -10.0% |
| 2013 | CHF 10,950,800 | 0% |
| 2014 | CHF 10,952,900 | 0% |
| 2015 | CHF 10,601,676 | -3.2% |
| 2016 | CHF 10,056,000 | -5.1% |
| 2017 | CHF 10,238,600 | 1.5% |
| 2018 | CHF 10,443,400 | 2.0% |
| 2019 | CHF 10,515,200 | 0% |
| 2020 | CHF 10,959,200 | 4.1% |
| *2021* | *CHF 10,920,800* | *0%* |

***IPU membership grew from 150 to 179 Members during the period 2006–2020***

30. In 2011, the Governing Council decided to update the IPU scale of assessment automatically in line with changes to the UN scale. The IPU scale presented with this budget reflects the current published UN scale for 2019–2021.

### 2.2 Staff assessment and other revenues

31. As international civil servants, IPU staff members pay a staff assessment or internal income tax to the IPU. The staff assessment rate is established by the International Civil Service Commission. This internal taxation system will generate gross returns of CHF 1,085,500 in 2021 to the benefit of all Member Parliaments. To prevent double taxation, the Organization is obliged to refund the portion of the staff assessment which is related to the national income tax levied on staff members from France and Canada.

32. The supplementary revenues from administration fees, room rentals, souvenir sales and other related sources are expected to amount to CHF 16,000 in 2021. Interest and investment revenues are estimated at CHF 100,000, although they are difficult to forecast in an uncertain financial environment resulting from the COVID-19 crisis.

### 2.3 Voluntary contributions

33. Resource mobilization is estimated to generate voluntary contributions amounting to 28 per cent of the total consolidated budget for 2021 (CHF 5.04 million). Renewed funding from several parliaments and donor agencies is at an advanced stage of agreement, including from the European Union, Canada, Qatar and the United Arab Emirates among others. New multi-year funding has been secured from the National People's Congress of China to the tune of CHF 1.5 million to support IPU work in the implementation of the SDGs. New contracts from these sources will be channelled into support across a range of programme areas, particularly gender equality, capacity-building to parliaments in developing countries, sustainable development and peacebuilding. Funds have already been contributed by a number of parliaments, including those of Bangladesh, Benin and China, as support to the joint programme between the IPU, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) spanning 2018–2022 to counter terrorism and violent extremism. The work is expected to expand as new income streams emerge. When a pledge of CHF 400,000 from the Parliament of Equatorial Guinea materializes, it will be used for work towards the 2030 Agenda for Sustainable Development, as well as in the area of youth empowerment.

34. The 2019–2021 funding agreement with Sida continues Sweden's commitment to multiyear grants to support the work of the IPU, particularly in the fields of democracy and development. The IPU continues to generate interest from a range of potential new donors. New sources of funding will be instrumental in enabling the IPU to contribute effectively to the 2030 Agenda for Sustainable Development in the coming years. The Shura Council of Qatar is proposing to provide substantial financial support for a range of activities across several of the IPU's Strategic Objectives, and details of a new multiyear agreement are currently under discussion. As always, the Executive Committee will be kept informed of any resources mobilized after the 2021 budget has been approved.

35. The IPU will continue in 2021 to collaborate with the UN family including the UN Development Programme (UNDP) on a range of country-based programmes. Under the trilateral IPU-UNODC-UNOCT agreement, the partners will work jointly to implement the programme on countering terrorism and violent extremism. Renewals of grants are expected from the World Health Organization and the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health for additional funding and partnership activities. The IPU and UN Women will continue to collaborate on projects at country level, and efforts are being made to mobilize resources for a project initiated with UN Women on fighting discrimination in law. Discussions have been initiated with the US-based Julie Ann Wrigley Foundation, which is already providing some support for gender-related research.

## 3. Expenditures

### 3.1 Strategic Objectives

*Objective 1 – Build strong, democratic parliaments*

**Overall Objective**

To contribute to building strong democratic parliaments, empowering them to carry out their institutional mandates to better meet the aspirations of the people.

**Issues and Challenges in 2021**

The COVID-19 pandemic is changing our societies and economies in ways that are not yet fully known. Now more than ever, the work of strong democratic parliaments is essential for democracy, and this principle continues to lie at the heart of IPU efforts. The core legislative, oversight and representative functions of parliament are indispensable to the quality of a country's overall governance, especially in response to the pandemic.

There is a growing realization within parliaments and the IPU about the need to be resilient and ready to work in different ways. Since the pandemic began, many of the IPU's activities have had to be done remotely. Regardless of whether the pandemic subsides in 2021, we expect to continue to develop and use virtual working methods that enhance the quality and reach of IPU publications, capacity-building, seminars and meetings.

The IPU will continue its traditional support to enhance the institutional capacity of national parliaments. IPU activities provide for an integrated approach to strengthening these functions: from research and the development of standards, guidelines and tools, to concrete application in national contexts, including through the enhancement of information communication technologies (ICT). ICT has become increasingly critical for parliaments as they seek innovative ways of functioning in the midst of the COVID-19 health crisis. The improvement of core parliamentary functions also directly supports SDG 16, in particular targets 16.6 and 16.7 that refer to effective institutions and inclusive decision-making. Through its capacity-building, the IPU provides advice, guidance and support to help parliaments build their own capacity to legislate, hold governments to account, strengthen their budget and audit capacity, enhance transparency and combat corruption.

The IPU will continue to develop and promote standards and guidelines for good parliamentary practice. The IPU's standard-setting work is grounded in the experience of parliaments and carried out through a collaborative process, bringing in diverse perspectives from parliaments around the world. IPU standards and guidelines are widely used by parliaments and other actors in the parliamentary community, as well as the IPU's own capacity-building work.

Priorities in 2021 will include: sharing experiences of new parliamentary working methods through the Centre for Innovation in Parliament; the publication of a new Global Parliamentary Report on public engagement in the work of parliament; and the presentation of a set of parliamentary indicators based on SDG targets 16.6 and 16.7.

In 2021 the IPU will also continue to strengthen the promotion and application of the widely-endorsed Common Principles for Support to Parliaments. An essential aspect of the Common Principles is that parliaments should manage their own development agenda, which in turn leads to more effective and sustainable outcomes. *Putting Parliamentary self-development into practice* (2019), a guide to support parliaments in this effort, will continue to be promoted and applied throughout the IPU's work. Efforts to enhance the IPU's results-based management approach in line with the Common Principles will also continue in addition to work focused on results that are adaptive and guided by continuous learning.

Priority will be given to the following areas:

- Providing tailored context-specific capacity-building programmes, including through virtual means, which facilitate self-driven parliamentary development and lead to sustained change and stronger democracies.
- Facilitating parliaments' use of tools designed by the IPU, including the self-assessment toolkits on parliaments and democracy, the SDGs, gender-sensitive parliaments and parliamentary oversight, and the *Plan of action for gender-sensitive parliaments*.

- Continuing implementation of a programming approach that integrates the Common Principles for Support to Parliaments and that also emphasizes: greater monitoring and evaluation; sustainable outcomes; continuous learning; and capturing and repeating effective change.
- Continuing the development and promotion of tools for parliaments and partners to effectively apply the Common Principles, as well as to capture and share experiences and lessons learned. The IPU will also continue to encourage parliaments and partners to endorse the Common Principles, further cementing their value as a worthwhile community-wide tool.

We will aim to improve access for senior parliamentary managers to standards, guidelines and good practice examples by:

- Coordinating the Centre for Innovation in Parliament, supporting its network of parliamentary hubs and developing the Centre's research, networking and capacity-building activities.
- Publishing a new edition of the World e-Parliament Report with baseline data on how parliaments are using technology to support their core business.
- Publishing parliamentary indicators for SDG targets 16.6 (effective, accountable and transparent institutions) and 16.7 (responsive, inclusive, participatory and representative decision-making), in partnership with other organizations.
- Publishing a new edition of the Global Parliamentary Report which will focus on public engagement in the work of parliament, in partnership with UNDP.
- Mobilizing an ever-greater number of parliaments around the International Day of Parliamentarism (30 June) and the International Day of Democracy (15 September) in order to strengthen dialogue between parliaments and citizens.
- Maintaining IPU participation in the international democracy debate, and cooperating with other organizations that support the work of parliaments.

We will further improve access to reference data on the world's parliaments by:

- Maintaining and upgrading the Parline database on national parliaments, including by developing the network of "Parline correspondents" in national parliaments, to ensure that the database is accurate and up to date.
- Providing data to the UN system for SDG indicators 5.5.1 and 16.7.1(a) on the number of women and young people in decision-making positions in parliament.

In line with the Common Principles for Support to Parliaments, the IPU will strive to better serve the interests of parliaments through the enhancement of strong partnerships at all levels. In addition to maintaining strong ties to parliaments themselves, coordination and collaboration with parliamentary support partners, academics and others will continue, ensuring greater access to quality expertise, visibility and active engagement with the latest trends in democratic development.

**Key Deliverables**

- ✓ At least eight parliaments are provided with tailored and contextual support
- ✓ Use of IPU tools and knowledge products in all support activities
- ✓ 170 endorsements of the Common Principles for Support to Parliaments, and use of self-development guide in support to parliaments
- ✓ Gender equality, youth, human rights and the 2030 development agenda are factored into all activities as appropriate
- ✓ Parline database on national parliaments is updated and developed, network of correspondents is reinforced
- ✓ Centre for Innovation in Parliament work is coordinated
- ✓ World e-Parliament Report is published
- ✓ Global Parliamentary Report is published
- ✓ Parliamentary indicators are published

**Gender Mainstreaming**

The IPU believes that the participation of men and women in decision-making on an equal footing is at the heart of democratic functioning. It furthermore believes that mainstreaming gender issues in the work of parliaments makes for stronger institutions that deliver on the interests of all people.

The work to build strong democratic parliaments will continue to include research on women's political participation and to monitor progress and setbacks in that area. New indicators for SDG 16 will be tracked to better monitor women's participation and the mainstreaming of gender in parliament. All research products will include a gender dimension, will build on a gender analysis of issues and questions raised, and will be tailored to the needs of both men and women. All capacity-building projects will be developed to implement Common Principle 6, which outlines that parliamentary development should be gender-sensitive. Projects will stem from a gender analysis of situations and needs, and will also aim to secure gender equality in terms of involvement in the management and delivery of activities. In so doing, technical assistance will contribute to the promotion of gender equality in and by parliaments.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 1,322,200 | 824,200 | **2,146,400** |
| 2020 Approved | 1,350,100 | 983,000 | **2,333,100** |
| **2021 Approved** | **1,419,800** | **1,148,600** | **2,568,400** |
| • Salaries | 1,174,600 | 186,700 | 1,361,300 |
| • Services | 167,300 | 822,600 | 989,900 |
| • Travel | 52,400 | 93,900 | 146,300 |
| • Material | 25,500 | 45,400 | 70,900 |

*Objective 2 – Advance gender equality and respect for women's rights*

**Overall Objective**

To build gender-sensitive parliamentary institutions that apply and promote gender equality.

**Issues and Challenges in 2021**

**Advancing gender equality**

The COVID-19 pandemic has shed light on and further exacerbated longstanding gender-based inequalities. It has confirmed their negative impact on the whole of society, and especially women and girls. Gender-based inequalities also exacerbated the impacts of the pandemic for women and girls across every sector from health to the economy.

Before the pandemic, violence against women was already at epidemic proportions in all societies, with 137 women throughout the world killed every day by a member of their own family. These figures have further increased during the pandemic as a result of confined living conditions, economic stress and fear. Bolder action against gender-based violence is needed at all levels, including by crafting strong legislation and policies, ensuring the full funding and implementation of existing law and policy, and furthering awareness-raising and advocacy.

The pandemic has become not only a global public health crisis but also an economic crisis. The economic downturn has affected women disproportionately and increased vulnerabilities. Women and girls feel compounded economic impacts particularly keenly, as they generally earn less, save less, hold insecure jobs or live close to poverty. Women workers are more likely than men to have the lowest paid and least protected jobs, often in the informal sector, and particularly in agriculture, cleaning, catering and domestic work. They are disproportionately excluded from contributory and tax-financed health coverage and from social benefit protections, such as pensions, social insurance, paid sick leave, or parental and care leave. Economic recovery policies should address such vulnerabilities and ensure that socioeconomic rights are fulfilled without any forms of direct or indirect discrimination against women and girls.

As the 25th anniversary year of the Beijing Declaration and Platform for Action, 2020 was intended to be groundbreaking for gender equality. Instead, the spread of the COVID-19 pandemic and its wide negative impacts on women and girls mean that even the limited gains made in past decades are at risk of being rolled back. Before the pandemic, the Beijing +25 review highlighted the need for greater mobilization and concrete improvements in eliminating discrimination in the law, eradicating violence against women and girls, and boosting women's political participation and economic empowerment.

In 2021, we will focus on supporting parliaments in taking gender-responsive measures in both their immediate response to the pandemic and in longer-term recovery efforts.

We will base our action on three pillars:

1. Support to women's participation in parliament as an enabler for gender-responsiveness to the pandemic and recovery efforts

- By producing tools and raising awareness, we will mobilize political support to enhance women's participation and build know-how in doing so.
- We will support legal reforms that set up gender electoral quotas, and assist parliaments' other efforts to improve the balance between men's and women's participation in the legislature.
- We will support parliaments in assessing the gender-sensitivity of their composition, structures and ways of working, and help them transform accordingly.
- We will help women parliamentarians to work together, mobilizing men and reinforcing their capacities and actions, as well as their support to the next generation of women MPs.

2. Support the elimination of discrimination in the law, and the fulfilment of socioeconomic rights for women and girls as an enabler for resilience and recovery efforts

- We will produce and disseminate new tools on gender-responsive legal reforms for parliamentarians.

- We will build political will among men and women MPs to promote gender-responsive legal frameworks.
- We will support parliaments, and their men and women members, in reviewing legislation from a gender perspective and crafting new gender-related legislation, particularly in the fields of employment, social security and unpaid care work.

3. Support parliaments in addressing violence against women and girls (VAWG) – with a particular focus on violence against women in politics – so as to enable the protection of women and girls in the post-COVID-19 world

- We will continue investigating sexism, harassment and violence against women in parliament, and produce additional research on Africa.
- We will not stop shedding light on violence against women in parliament. We will continue to promote parliament-specific solutions and help legislatures to craft internal policies. We will also support women victims through the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians and facilitate access to independent legal advice for the victims who need it.
- We will support parliaments in legislating, overseeing government action and budgeting against gender-based violence, as well as in raising public awareness and mobilizing popular support to eliminate VAWG, with a particular focus on preventing and responding to sexual violence in armed conflict.

In all these actions, we will adapt our way of working to the current reality of the world:

- In response to the limited possibility of gathering large numbers of men and women parliamentarians, we will work with smaller but influential groups of MPs. This will allow more in-depth support and follow-up. Nationally, we will work more with women's parliamentary caucuses and any parliamentary committees whose mandate includes gender equality. Regionally and internationally, we will work more with women's groups and gender committees in regional inter-parliamentary assemblies, including the Commonwealth Parliamentary Association, African Parliamentary Union, the Parliamentary Assembly of the Council of Europe and others. We will also establish online platforms to connect and inform the members of our structures in charge of promoting and mainstreaming gender equality, particularly the Bureau and Forum of Women Parliamentarians.
- We will increase our capacities and resources for online activities. We will continue mobilizing political will, facilitating peer-to-peer exchanges of knowledge and know-how, and supporting parliamentary action that uses online meeting platforms. We will adapt our publications, training tools and capacity-building activities to enable online delivery.
- We will prioritize medium to long-term projects to ensure results-based actions and facilitated follow-up with parliaments. National projects of this kind are already supporting parliaments, including those of Colombia, Djibouti, Georgia, Serbia, Sierra Leone and the United Republic of Tanzania. We will pursue these national projects, but we also need similar and continuous international projects to replace or back up our global interventions. Annual parliamentary meetings organized as part of the Commission on the Status of Women, meetings of the IPU Forum of Women Parliamentarians, and regional conferences on gender equality and VAWG will be prolonged through additional online events. For example, to mobilize the parliamentary community around gender-responsive recovery policies and strategies, we will set up online parliamentary briefings, followed by e-consultations of MPs to identify next steps for parliaments. This would lead to more specific regional e-deliberations, and finally result in tailored support for national legal reform.
- As we adapt, we will continue improving our own functioning, organization and internal processes to remain a leader and champion of gender equality.
- We will continue working with strategic long-term partners such as UN Women and the Office of the High Commissioner for Human Rights. We will also further other strategic partnerships with specialized economic international organizations such as the International Labour Organization and the World Bank.

**Key Deliverables**

- ✓ Publish and disseminate knowledge products on gender equality in decision-making, adapted for online use (at least two publications)
- ✓ Publish and disseminate a regional study on sexism, harassment and violence against women in African parliaments, adapted for online use
- ✓ Establish an online networking and information-sharing platform for women parliamentarians who are members of the Bureau or Forum of women parliamentarians
- ✓ Support actions and capacity-building efforts of women's parliamentary caucuses (support at least two caucuses)
- ✓ Support parliaments in making gender-sensitive assessments (support at least two parliaments)
- ✓ Deliver online global parliamentary briefings and consultations to advocate gender-responsive recovery policies and strategies for women's political and economic empowerment (deliver at least one series)
- ✓ Support gender-related legal reform, oversight and/or budgeting actions by parliaments through raising awareness, capacity-building, legal advice and peer-to-peer exchanges, focusing on women's political participation, VAWG, violence against women in politics, employment, access to social security or unpaid care work (support at least three parliaments)

**Gender Mainstreaming**

All of the activities in this section aim to enhance women's participation in political processes and mainstream gender equality in parliaments and the IPU. There will be particular emphasis on encouraging men to participate in activities and champion gender equality issues, particularly when related to violence against women. Whenever possible, the Gender Partnership Programme also provides support, input and tools for the work of other programmes and divisions, thereby contributing to gender mainstreaming efforts within the IPU.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 517,900 | 656,400 | **1,174,300** |
| 2020 Approved | 516,100 | 827,900 | **1,344,000** |
| **2021 Approved** | **525,500** | **890,300** | **1,415,800** |
| • Salaries | 421,500 | 264,000 | 685,500 |
| • Services | 64,000 | 540,900 | 604,900 |
| • Travel | 9,000 | 15,400 | 24,400 |
| • Material | 31,000 | 70,000 | 101,000 |

*Objective 3 – Protect and promote human rights*

**Overall Objective**

To defend the human rights of parliamentarians and enhance the contribution of parliaments to the promotion and protection of human rights and humanitarian law.

**Issues and Challenges in 2021**

The significant number of parliamentarians at risk around the globe bears out the continued relevance of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and its efforts to protect and offer support to MPs in need. In 2021, the IPU will look at new ways, drawing more extensively on available digital tools, to enhance its effectiveness in promoting satisfactory settlements. This should lead to a more streamlined procedure for handling complaints, stronger visibility of the Committee's work (including through social media, the IPU website and new visual tools), and enhanced engagement with the IPU membership at large, other IPU bodies and geopolitical groups. Further action will be taken towards setting up a system to track and report on progress and setbacks in human rights cases, and towards promoting synergies across IPU programmes to offer long-term solutions to underlying causes of violations in individual cases. The Committee will also explore possibilities for enhanced cooperation with other international human rights mechanisms, such as the UN Human Rights Committee, and regional structures.

The IPU will continue to build on its work to enhance parliamentary engagement with the UN Human Rights Council and its Universal Periodic Review, and consolidate IPU cooperation with the Council to ensure that it factors into its deliberations the work of parliaments. In a similar vein, the IPU will involve parliaments more closely in the work of selected UN human rights treaty bodies and establish cooperation with them for this purpose. Increasingly, the IPU will reach out to individual parliaments that are interested in receiving tailored assistance to help implement specific calls for action from the Human Rights Council and the treaty bodies. Where possible and appropriate, this assistance will be in virtual format and will focus in particular on areas in which the IPU has developed expertise and/or committed itself, such as freedom of expression and the protection of migrant rights under the Global Compact for Migration. In addition, and depending on further developments regarding COVID-19, this assistance may also focus on helping parliaments to address the negative human rights repercussions of the pandemic and/or the official response thereto. In doing so, the IPU would also aim to assist parliaments in tackling some of the underlying structural human rights issues which the crisis has revealed.

Through an inclusive consultative process, the IPU will produce in 2021 a self-assessment toolkit for parliaments. It will be designed to help them evaluate how much they are actively using their powers to promote and protect human rights, and to help determine additional steps that parliaments can take to become effective human rights guardians. The creation and strengthening of dedicated parliamentary human rights committees is likely to occupy a prominent place in the toolkit and, more generally, in the IPU's human rights capacity-building assistance to parliaments.

In 2021, the IPU will also collect and disseminate good parliamentary practices in the promotion and protection of human rights, with a particular focus on the initiatives undertaken by parliamentary human rights committees.

The IPU's longstanding engagement on children's rights is based on its strong belief that parliaments can do much to foster respect for the rights of the child. In 2021, the IPU will mostly focus on mobilizing parliaments around eradicating child labour and trafficking.

The IPU will continue to help parliaments ensure respect for international humanitarian law, mainly through the activities of its Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law. It will support parliaments' efforts aimed at the dissemination, wider appreciation and enforcement of humanitarian and refugee protection law, including in respect of statelessness and internal displacement. It will provide opportunities for exchange, including virtually, on good practices to ensure implementation of the Global Compact on Refugees and of pledges made by the Organization to the Global Refugee Forum. In that regard, it will place particular emphasis on engaging women and young MPs. It will also provide support to parliaments to take action to end statelessness, including by assisting with the revision of nationality laws that discriminate against

women. The IPU will carry out fact-finding missions in order to keep the global parliamentary community abreast of developments in these various areas.

Decisive progress should be made in 2021 towards designing a practical tool for the IPU Secretariat intended to ensure that human rights considerations are systematically taken into account in the Organization's work. Efforts will be made to integrate this approach with gender mainstreaming and promotion of the Common Principles for Support to Parliaments.

The work under this section will contribute to advancing the implementation of all SDGs and in particular SDG 16 in its reference to the need for peace, justice and strong institutions.

**Key Deliverables**

- ✓ Three sessions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, up to five on-site missions and trial observations, and the adoption of and regular follow-up on decisions regarding all priority and new cases before the Committee
- ✓ Final conclusions on the creation of a new system to track progress and setbacks in cases before the Committee
- ✓ Initiatives to promote stronger visibility and parliamentary solidarity in support of the Committee's work
- ✓ International, regional and national capacity-building activities (in-person and virtual) for members of parliamentary human rights committees to enhance their contribution to the implementation of international human rights recommendations
- ✓ Human rights self-assessment toolkit for parliaments
- ✓ Case studies on parliamentary involvement in promoting human rights nationally, including through the implementation of international recommendations
- ✓ Updated information on the existence and functioning of parliamentary human rights committees
- ✓ Two sessions of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law
- ✓ Awareness-raising panels and seminars on international humanitarian law and refugee protection during IPU Assemblies, in parliaments and online
- ✓ Practical toolkit for the IPU secretariat to facilitate inclusion of a human rights-based approach to the IPU's work

**Gender Mainstreaming**

As gender is a cross-cutting issue, policies and activities implemented within the Human Rights Programme will be gender-sensitive. They will promote gender equality, including by ensuring the equal participation and involvement of men and women. Gender is also a human rights issue, as it relates to women's political rights. Special efforts will be made to ensure that the Organization's work to promote a human rights-based approach and gender mainstreaming are mutually reinforcing.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 1,035,600 | 508,500 | **1,544,100** |
| 2020 Approved | 1,042,600 | 559,800 | **1,602,400** |
| **2021 Approved** | **1,034,900** | **566,100** | **1,601,000** |
| • Salaries | 847,900 | 261,900 | 1,109,800 |
| • Services | 44,000 | 200,900 | 244,900 |
| • Travel | 131,000 | 74,800 | 205,800 |
| • Material | 12,000 | 28,500 | 40,500 |

*Objective 4 – Contribute to peacebuilding, conflict prevention and security*

**Overall Objective**

To facilitate parliaments' effective contribution to the peace and security agenda at the national, regional and international levels, and to promote parliamentary action on implementation of international commitments related to disarmament, security and counter-terrorism.

**Issues and Challenges in 2021**

Peace and security are in the DNA of the IPU. Since its establishment in 1889, the Organization has been working to promote inter-parliamentary cooperation and the peaceful settlement of disputes, to foster political dialogue and parliamentary diplomacy, and to bring parties together in joint efforts for conflict prevention, reconciliation and peacebuilding. The IPU also supports parliaments in effectively contributing to the implementation of international initiatives and agreements related to peace and security, including disarmament and counter-terrorism, as well as of SDG 16, which calls for peaceful, just and inclusive societies, free from fear, conflict and insecurity.

Dialogue and inclusiveness are crucial to building consensus in countries experiencing conflict or other crises and can help solve some of the world's most intractable conflicts. Parliamentarians can be messengers of peace by promoting tolerance and peaceful coexistence and engaging in parliamentary diplomacy to help defuse tensions, foster dialogue between struggling parties or resolve nascent conflict before it gets out of control. Parliaments should provide a forum to promote national reconciliation and inclusive decision-making processes. These processes can be instrumental in bringing together various parties, including opposition and majority parties, and fostering policies conducive to conflict resolution and post-conflict recovery. In 2021, the IPU will continue promoting and strengthening the role of parliament in peacebuilding at the national, regional and global levels and, upon demand, providing parliaments with support and tools to effectively overcome bottlenecks and obstacles in the way they operate and engage in peace processes and conflict resolution through exchange of views and experiences. Special attention will be paid to parliaments in post-crisis situations.

In recent years, parliaments have had to deal with a number of new security threats, from both State and non-State actors, and the IPU has adopted several resolutions in this regard. In 2021, the IPU will continue implementing its resolutions and promoting the UN Secretary-General's Agenda for Disarmament. In so doing, the IPU will support parliaments to fill the implementation gap in the areas of security sector governance, disarmament, arms control and non-proliferation, including chemical, biological, radiological and nuclear safety/security. This will involve sensitization, capacity-building and practical tools for the development of legislative frameworks, effective oversight and budget allocations, and strong public awareness of human rights obligations.

The IPU should benefit from recent peace initiatives in the Middle East. These can provide an opportunity for the IPU to promote its Projects of Peace, which were designed by the Committee on Middle East Questions to turn elements of conflict such as water scarcity, energy production and unemployment into reasons for coexistence.

The Science for Peace Schools, which were approved at the 137th IPU Assembly in October 2017, are a key component of the Projects of Peace. In 2021 the IPU intends to hold the first session in cooperation with the European Organization for Nuclear Research (CERN). The objective of the IPU Science for Peace Schools is to realize the vision of unity through science for the purpose of peace, through the establishment of parliamentary networks that will serve as platforms for dialogue between parliamentarians. The Schools will serve as a launch pad for the parliamentary networks and as a platform for exchanges of experiences and expertise on science and technology between parliamentarians of different regions. Better understanding of science and technology and how they are produced and run helps to conduct complex projects more effectively, not only from the technical perspective, but also from that of peaceful international cooperation through the use of models developed by the world of science.

In the area of combating terrorism and violent extremism, the IPU has developed robust joint programmes with the relevant UN agencies, including the UN Office on Drugs and Crime (UNODC) and the UN Office of Counter-Terrorism (UNOCT). This includes designing legislative tools that can

be used on a day-to-day basis by parliaments and parliamentarians, producing an interactive map of legislation and relevant parliamentary committees and bodies, and enhancing the role of parliaments in the implementation of relevant international obligations and IPU and UN resolutions.

The IPU will also continue in 2021 to contribute the parliamentary perspective to relevant international meetings and debates on peace, security and related issues. The responsibility and work of parliamentarians in the process of implementing international agreements is essential, especially on security-related issues. It is necessary to generate synergies and partnerships in the preparation of legislation, budgets and accountability projects.

In 2020, the COVID-19 pandemic has been an unprecedented challenge with immediate and radical impacts on relations across the globe. The pandemic has brought about a change in terms of how the IPU envisages its pursuit of a sustainable future while the lockdown and border closure measures of numerous States are having a massive impact on almost all areas of governance. The pandemic highlighted the importance of making knowledge and experience rapidly accessible to decision-makers and of continuing to connect people to enable them to work together and exchange ideas while many were under lockdown and travel was impossible.

In those circumstances, the IPU decided to expand its virtual capacities and to organize webinars, virtual consultations and videoconferences to continue assisting parliaments and develop tools. The virtual setting is indeed different from a face-to-face one, especially when it comes to online participants' engagement, but it nevertheless created opportunities to link people from all corners of the planet and start creating synergies that may have not existed otherwise. In 2021, the IPU will continue working on a virtual basis until travel resumes. Even when travel resumes, the IPU will keep using the opportunities provided by online events to focus on specific areas with specialized and well-identified parliamentarians and experts.

Guided by the needs of parliaments and the need to foster a parliamentary approach to global peace-related debates, the IPU will focus on the following areas:

- Assisting parliaments in establishing inclusive decision-making mechanisms and reinforcing their involvement in conflict prevention and national reconciliation processes.
- Bringing parliamentary perspectives to international peace-related debates by contributing to the yearly Geneva Peace Week and similar events.
- Promoting dialogue between parties through formal forums such as the Committee on Middle East Questions, the Group of Facilitators for Cyprus, and other more informal platforms, and helping parliaments contribute to conflict resolution between States, especially in regions where intractable conflicts exist.
- Deepening work with the United Nations and other partners by mobilizing parliamentary action in support of IPU and UN security-related commitments on arms control, disarmament and non-proliferation, including chemical, biological, radiological and nuclear safety/security, and by ensuring democratic oversight of the security sector.
- Reinforcing and expanding the IPU's work in contributing to global efforts to prevent terrorism and violent extremism by mobilizing and supporting parliamentary action and legislative work.

**Key Deliverables**

Peace

- ✓ Sessions of the Science for Peace Schools
- ✓ Global parliamentary networks on science and technology and on water to foster cooperation and exchange expertise
- ✓ Steady line of communications with and between countries in the Middle East
- ✓ A visit to the Middle East by the Committee on Middle East Questions
- ✓ Events and tools aimed at facilitating dialogue, inclusive decision-making and parliamentary involvement in conflict prevention and reconciliation
- ✓ Promotion of the role of parliament in peacebuilding and reconciliation in various forums
- ✓ Provision of spaces to raise awareness on prominent peace and security issues and to facilitate exchange of experiences and good legislative and regulatory practices

Security

- ✓ Enhanced cooperation with the United Nations, particularly UNODC and UNOCT
- ✓ First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism in partnership with the United Nations

- ✓ A web repository of national legislation, policies, legislation standards and good practices on counter-terrorism
- ✓ A global parliamentary network on counter-terrorism to foster cooperation and exchange good practices on counter-terrorism legal frameworks and on measures, strategies, policies and action plans for the prevention of violent extremism, feeding into an interactive map, global database and mobile app to strengthen communications with and between parliamentary committees
- ✓ An annual report bringing together all the developments in the field of counter-terrorism, featuring relevant parliamentary studies
- ✓ Support for members of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism and for parliaments in reinforcing their involvement in counter-terrorism strategies through regional capacity-building of parliamentarians in the Eurasia and the Group of Latin America and the Caribbean regions, and national capacity-building sessions for Afghanistan, Egypt, Iraq and Niger
- ✓ Sensitization and capacity-building activities and tools to assist in the development of legislative frameworks, oversight and budget allocations for effective implementation of relevant international treaties and conventions in the areas of disarmament and non-proliferation, as well as the new Agenda for Disarmament
- ✓ Promotion of ratification and universalization of relevant international treaties and conventions
- ✓ Support for effective security governance and oversight of the security sector through specific tools and guidance

**Gender Mainstreaming**

Prominence will continue to be given to raising awareness of the cross-cutting issue of gender and to involving women in decision-making, particularly in post-conflict countries. Parliaments will be urged to ensure the full participation of women in project activities and to send gender-balanced delegations to seminars. The IPU will pay particular attention to the effects of conflict on women and the role of women in peacebuilding and reconciliation processes. Specific emphasis will be placed on implementing UN Security Council resolution 1325 on women, peace and security, as well as Security Council resolution 2250 on youth, peace and security, the latter of which advocates for greater representation of young men and women in activities to prevent and resolve conflict.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 195,500 | 907,200 | **1,102,700** |
| 2020 Approved | 198,700 | 1,246,400 | **1,445,100** |
| **2021 Approved** | **199,300** | **1,030,800** | **1,230,100** |
| • Salaries | 159,300 | 214,900 | 374,200 |
| • Services | 8,000 | 537,500 | 545,500 |
| • Travel | 32,000 | 133,200 | 165,200 |
| • Material | 0 | 145,200 | 145,200 |

*Objective 5 – Promote inter-parliamentary dialogue and cooperation*

**Overall Objective**

The IPU is more relevant to its Members and continues its steady progress towards universal membership. Active engagement by parliaments and parliamentarians in IPU statutory meetings, processes and structures. The statutory Assemblies are substantive and meaningful to Members, and more effective follow-up on their outcomes is ensured. Particular attention is paid to political and gender balance, as well as to youth participation at IPU Assemblies. Greater coherence in parliamentary cooperation is facilitated.

**Issues and Challenges in 2021**

The two statutory Assemblies of the year remain a key component of the IPU's work. The Assemblies, complemented by other IPU activities and events, provide a unique platform for Member Parliaments to come together, exchange views and address issues of particular relevance to parliaments and the broader international community. Delegations are politically diverse, with a growing focus on gender equality and youth participation. The comprehensive political agenda of Assemblies, coupled with the regular meetings of the main IPU bodies and structures, offer participating MPs ample opportunities to actively engage and identify avenues for joint action. In addition to the formal sessions, IPU Assemblies also provide valuable opportunities for bilateral meetings and parliamentary diplomacy. During Assemblies, the governing bodies provide direction to the Organization.

Successful Assemblies require a topical agenda, comprehensive and timely documentation, a format which is conducive to dialogue and interaction, and the participation of high-level special guests and of parliamentarians who regularly deal with the issues under consideration.

No physical Assemblies could be held in 2020 due to the COVID-19 pandemic. As a result, 2021 will be a unique opportunity to resume the IPU Assemblies with renewed vigour and imagination, starting with Geneva in March, and then Kigali in October. This would follow in the footsteps of both the virtual session of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (August 2020) and the in-person component of the Conference in Vienna in 2021, which will help reinforce the relevance of the IPU as the platform for inter-parliamentary dialogue and cooperation.

Following the positive experience of the new format of reporting exercise of recent years, the new rotational reporting system will be pursued with support from the geopolitical groups. The IPU's PaperSmart policy will also be pursued, as will the promotion of the Assembly App, which Members will be more actively encouraged to use as an effective communication and information tool. With the experience of holding virtual meetings in 2020, the statutory bodies will now have greater flexibility to organize their work outside the periods of the physical IPU Assemblies each year.

The IPU Secretariat will step up efforts to ensure regular communication with IPU office holders and the broader membership, both during and between the Assemblies. Efforts will also be made to enhance interaction between the IPU's statutory bodies and the geopolitical groups. Meetings with the groups' Chairs have been an effective tool in this direction and, therefore, will continue to be developed. A regular Speakers' Dialogue on the occasion of IPU Assemblies will also seek to enhance high-level engagement and solidarity.

IPU membership has grown steadily in recent years and will need to continue in the year ahead. The IPU will continue to reach out directly and bring specific activities closer to the parliaments of small island States in the Pacific and Caribbean regions where IPU membership is low. Efforts will continue to be made to work with Members in building support for the IPU among the leadership of the United States Congress. Special attention will also be paid to enhancing regular dialogue and more systematic cooperation with the regional and other parliamentary organizations holding associate member and permanent observer status with the IPU.

In 2021, priority will be given to the following outcomes:

- Substantive documents will be prepared for the two Assemblies in 2021, and for the in-person session of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in Vienna.

- Dialogue and cooperation are to be strengthened with non-member parliaments, especially in the Pacific and Caribbean regions, as well as with the United States Congress, with a view to future IPU membership.
- The working procedures of IPU bodies will continue to be improved to allow more effective participation by parliaments and parliamentarians in the work of the IPU.
- Parliamentary diplomacy initiatives will be encouraged and supported in the context of IPU Assemblies and specialized meetings.
- IPU statutory bodies will, as needed, hold additional meetings in virtual format outside Assembly periods.
- Communication and cooperation with Member Parliaments will be enhanced throughout the year.
- Follow-up and implementation of IPU decisions and recommendations is to be facilitated in cooperation with Members and geopolitical groups.
- Closer ties with regional and other parliamentary organizations are to be developed, including in terms of more joint initiatives, with the aim of building synergies and strengthening efforts in areas of mutual interest.

**Key Deliverables**

- ✓ Robust outcome of the second part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament
- ✓ Two well attended and successful IPU Assemblies are held in Marrakech (March) and Kigali (October), with a high level of satisfaction by Members
- ✓ At least two new parliaments join the IPU in 2021
- ✓ IPU activities, in particular regional seminars, are held in close cooperation with regional parliamentary organizations
- ✓ Increased promotion and use of the Assembly App and ensuing reduction in the IPU's paper consumption as part of its PaperSmart policy
- ✓ The new periodic reporting mechanism pursued in order to enhance the institutional process of collection of information on national follow-up to IPU resolutions and decisions
- ✓ New modalities to further enhance cooperation with other parliamentary organizations put in place and implemented

**Gender Mainstreaming**

The Forum of Women Parliamentarians, its Bureau and the Gender Partnership Group work to ensure that women delegates are involved at all levels of the Assembly's business, and that Members continue to meet and surpass the target of 30 per cent women delegates.

The new IPU structural and statutory reforms aim to enhance greater representation by women and young MPs in IPU decision-making bodies, including the IPU Executive Committee. Progress will be monitored on a regular basis. Gender mainstreaming and youth empowerment will continue in a variety of ways, in terms of IPU decisions and outcomes as well as ensuring gender equality and youth representation among IPU office holders.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 3,437,600 | 0 | **3,437,600** |
| 2020 Approved | 3,849,700 | 0 | **3,849,700** |
| **2021 Approved** | **3,733,900** | **0** | **3,733,900** |
| • Salaries | 2,907,500 | 0 | 2,907,500 |
| • Services | 266,900 | 0 | 266,900 |
| • Travel | 341,000 | 0 | 341,000 |
| • Material | 218,500 | 0 | 218,500 |

*Objective 6 – Promote youth empowerment*

**Overall Objective**

To promote youth participation in politics and empower young parliamentarians.

**Issues and Challenges in 2021**

Around a quarter of the world's population is between the ages of 15 and 30 (1.8 billion people). Although these young people are diverse, they also have shared needs, such as access to quality education, health care, and employment opportunities and decent jobs. The COVID-19 pandemic has exacerbated vulnerabilities that young people face in employment, disrupted education systems across the world, and diverted youth-focused health services, including reproductive health and rights, to other priority health-care services.

Young people have the highest stake in policymaking on these and all other issues that affect them. They have the right to be at the decision-making table at all times. This right is all the more important during crises that can further divert attention and resources away from their needs and interests, as well as during times of recovery, when there are opportunities to build back better.

In 2021, we will support parliaments and their members in their efforts to protect and promote youth rights and youth empowerment, both in times of crisis and recovery.

Our action will focus on:

(1) empowering young parliamentarians to voice and channel youth needs and interests in parliamentary work, while (2) raising awareness, mobilizing and building the capacities of parliaments and their members of all ages on youth empowerment policies, and (3) continuing to promote youth representation in parliament by rallying political will and providing guidance and advocacy support.

We will adapt our existing strategies and ways of working to the limitations imposed by the pandemic:

- In-person regular meetings of young MPs will be replaced with online meetings;
- National and global training seminars for young MPs will be adapted and delivered online;
- Policy-guidance tools will be made available in user-friendly online formats;
- Advocacy and mobilization efforts will be carried out through an online campaign.

**Key Deliverables**

- ✓ IPU youth platforms identify policy measures to build back better for youth (Global Conference and Forum of Young Parliamentarians)
- ✓ An online campaign for youth participation rallies changemakers in parliament, and 250 MPs pledge to take action to enhance youth participation
- ✓ Awareness-raising activities on youth participation that target leaders and policymakers are organized in parliaments (at least 10 activities)
- ✓ Support for national activities, including capacity-building seminars, skills-building programmes and advice on reforming the national legal framework (activities in at least three parliaments)
- ✓ Support for the establishment, functioning and work of parliamentary caucuses of young MPs (support in at least two countries)
- ✓ Young MPs contribute to international deliberations
- ✓ The integration of a youth perspective in the Organization's work is promoted through regular youth overview reports of IPU resolutions at Assemblies, youth contribution at the 2021 Speakers' Conference, and programme work such as the forthcoming Global Parliamentary Report

**Gender Mainstreaming**

The IPU includes a gender perspective in all its work related to youth participation and empowerment. All data on youth representation in parliament is sex disaggregated. All of the policy guidance on strategies and measures to enhance youth participation puts specific emphasis on young women's political participation, as young women face double discrimination based on age and sex. All international, regional and national activities will strive for the balanced participation of young men and women parliamentarians. All such activities will also systematically include a gender perspective in their conceptualization, implementation and outcomes.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 79,600 | 265,100 | **344,700** |
| 2020 Approved | 84,500 | 267,100 | **351,600** |
| **2021 Approved** | **85,600** | **387,900** | **473,500** |
| • Salaries | 65,600 | 93,000 | 158,600 |
| • Services | 20,000 | 241,700 | 261,700 |
| • Travel | 0 | 5,400 | 5,400 |
| • Material | 0 | 47,800 | 47,800 |

*Objective 7 – Mobilize parliaments around the global development agenda*

**Overall Objective**

To promote parliamentary action on the SDGs and assist parliaments in ensuring national ownership of development policies and programmes in a few targeted areas.

**Issues and Challenges in 2021**

Amid the COVID-19 pandemic, the SDGs are even more relevant than ever before. The world is faced with common, global challenges that can only be solved through common, global solutions, which the SDG framework readily offers. In 2021, as the world enters the Decade of Action on the SDGs, the IPU will actively advocate for parliaments to continue to focus on the SDGs. The IPU will also help to seek solutions that turn the crisis into an opportunity and ramp up what is needed to help parliaments to contribute effectively to the achievement of the SDGs. The aim will be to strengthen the capacities of parliaments, so that they can bridge the gap between national and international agendas and priorities, contribute to the implementation of the SDGs and the Paris Agreement, and enact and oversee implementation of health policies.

To promote parliamentary action on the SDG framework, the IPU will continue to facilitate the use of the IPU/UNDP self-assessment toolkit, *Parliaments and the Sustainable Development Goals,* with a view to enabling parliaments to influence policies and budgets so that they incorporate the SDGs. Furthermore, the IPU, through increasing recourse to virtual tools, will continue to promote inter-parliamentary exchanges of experiences and good practices. There will be an emphasis on strengthening parliamentary capacities, knowledge and influence at all levels – national, regional and global.

With regard to specific development goals and targets, the IPU will pursue action in:

Promoting health and well-being for all: the IPU will continue to work closely with its partners to ensure access to health services for all, with particular attention paid to women, children and adolescents, and other vulnerable and marginalized groups. In the face of the COVID-19 pandemic, special emphasis will be placed on building the capacities of parliaments and mobilizing parliamentary action on global health security and universal health coverage. The IPU resolution on UHC (evidence of IPU foresight) and knowledge tools developed in these areas will be important instruments in supporting these efforts. The IPU's work on nutrition (including on the dissemination and use of a nutrition handbook) and its collaboration with the *Scaling Up Nutrition* movement will be integrated into the health-related programmes.

Taking action on climate change and disaster risk reduction: The IPU will work to raise awareness in parliaments of the challenges posed by climate change, the opportunities provided by the COVID-19 crisis in terms of better disaster risk preparedness, and the importance of regional and global cooperation. More concretely, the IPU will work with key scientific and policy institutions to enhance knowledge in parliaments on climate change and associated risks. It will further work to build core capacities in parliaments to engage on the climate change through the formulation and review of appropriate legislation, and the provision of oversight over the implementation of internationally agreed environmental and climate change goals. In this context, the IPU will also continue to mobilize parliaments around the Conference of the Parties to the UNFCCC to ensure greater understanding and support for this global action.

In all these areas the IPU will work with its partners to produce knowledge products for parliamentarians and to document examples of good parliamentary practice.

**Key Deliverables**

- ✓ Global and regional seminars/webinars
- ✓ National capacity-building activities and online platforms for bilateral parliamentary exchanges
- ✓ Handbook for parliamentarians on universal health coverage
- ✓ Advocacy toolkit for parliamentarians on disaster risk reduction
- ✓ Handbook for parliamentarians on global health security

- ✓ Parliamentary meetings at key global events and processes on SDGs, health and climate change
- ✓ Digital tools to promote parliamentary action on selected international development goals
- ✓ Awareness-raising on nutrition is factored into activities as appropriate

**Gender Mainstreaming**

The IPU focuses on gender equality and women's empowerment not only as human rights, but also because they are a pathway to achieving the SDGs. Several of the activities are specifically geared towards ensuring access to health for women and girls, and gender equality in development, especially during the pandemic, when the vulnerability of women and girls is heightened. Work on maternal, newborn and child health will be pursued. Work on climate change will also place particular attention on the impact of climate change on women and women's roles in response.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 150,200 | 822,500 | **972,700** |
| 2020 Approved | 151,300 | 851,400 | **1,002,700** |
| **2021 Approved** | **194,700** | **991,900** | **1,186,600** |
| • Salaries | 194,700 | 236,700 | 431,400 |
| • Services | 0 | 456,400 | 456,400 |
| • Travel | 0 | 192,800 | 192,800 |
| • Material | 0 | 106,000 | 106,000 |

*Objective 8 – Bridge the democracy gap in international relations*

**Overall Objective**

To enhance the strategic partnership between the IPU and the UN system, and strengthen the parliamentary voice in international affairs. To help democratize global decision-making through the United Nations, the cornerstone of multilateralism. To further develop dialogue and cooperation with other multilateral institutions, in particular the World Trade Organization (WTO).

**Issues and Challenges in 2021**

In 2021, and in the light of the ongoing global pandemic, the IPU will develop regular virtual briefings and other events to make the United Nations more open and transparent to parliaments and individual MPs. Briefings will touch on a variety of substantive issues being discussed or negotiated at the United Nations, as well as on institutional questions of UN reform. Involving parliaments and MPs in UN deliberations more effectively and across a larger spectrum of issues, and without additional resources, will be a major challenge.

The IPU will work to bring a parliamentary perspective to major global processes planned in 2021, such as the Food Systems Summit, the special session of the General Assembly on corruption, and the fifth Conference on the Least Developed Countries (UNLDC-V). It will also facilitate more effective oversight of governments' progress reports to the United Nations on the SDGs (Voluntary National Reviews), human rights (Universal Periodic Reviews) and gender equality (CEDAW reports).

Particular attention will be devoted to the recommendations of the 2020 independent review of the IPU political project at the United Nations. Among other things, some regular activities may need to be reframed, and the agendas of the IPU-UN leadership meetings may need reshaping. Efforts will be made, including through consultations in the IPU Executive Committee and the Standing Committee on United Nations Affairs, for all Member Parliaments to develop a shared understanding of the IPU's political project at the United Nations. This might entail fielding a special survey of MPs on their perceptions of the IPU-UN relationship.

In the context of international efforts to implement the SDGs, the IPU will contribute to the UN high-level political forum on sustainable development, which is the main global hub for SDG monitoring and follow-up. In its March session, the IPU Standing Committee on United Nations Affairs will focus on the SDGs and the main theme of the forum's July session.

In addition to continuing engagement with the UN Development Cooperation Forum and the Global Partnership for Effective Development Cooperation, more attention will be paid to the forum on financing for development. These three processes contribute to the way in which the SDGs are being implemented.

The Annual Parliamentary Hearing at the United Nations in 2021 may need to take place virtually. The hearing will again serve as an important vehicle to inform a major UN process from a parliamentary perspective.

To the extent possible, the IPU will also provide direct political input about major issues on its agenda to the UN General Assembly, the UN Economic and Social Council (ECOSOC), the Security Council Committees (counter-terrorism; weapons of mass destructions), the Peacebuilding Commission, the Commission on the Status of Women, and the Human Rights Council. The IPU will also continue to engage the international community on the International Day of Parliamentarism (30 June) and the International Day of Democracy (15 September).

The IPU will continue its joint work with the United Nations (UNESCO and the UN Alliance of Civilizations) and the Russian Parliament in preparation for the 2022 world conference on interfaith and inter-ethnic dialogue in which Heads of State, parliaments and representatives of world religions are due to participate.

The IPU will build on its partnership with the European Parliament by convening the Parliamentary Conference on the WTO in the context of the 2021 WTO Ministerial Conference in Kazakhstan, and by participating in other WTO-related activities. These meetings provide an invaluable platform for legislators to engage with WTO officials and negotiators, bring a parliamentary component to the work of the WTO, and enhance accountability and parliamentary oversight of the WTO and

international trade in general. In the context of a severe crisis of the international trading system, including COVID-19-related socioeconomic challenges, the Parliamentary Conference on the WTO will enhance its efforts to bring about effective parliamentary action that will address these pressing issues. It will also build regional and national capacity with a view to helping parliaments contribute to making global trade more effective, more inclusive, and more beneficial to all.

Consistent with the strategic objectives in other work areas (human rights, gender equality, climate change, international security and disarmament, humanitarian law etc.), the IPU will continue to work closely at the operational level with key UN partners such as the UN Development Programme (UNDP), UN Women, the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), UNESCO and the UN Alliance of Civilizations, the UN Environment Programme (UNEP), UNAIDS and the World Health Organization, the United Nations Population Fund (UNFPA) and the SUN Movement in addition to the World Trade Organization.

**Key Deliverables**

- ✓ Over 200 MPs engage in lively discussion at the Annual Parliamentary Hearing focused on a major UN issue in 2021. Regular interaction with UN partners, including the President of the General Assembly, UN Secretary-General, the UNDP Administrator and heads of other UN agencies and programmes
- ✓ At least six virtual briefings (one every two months) for MPs about ongoing UN deliberative processes or reform issues
- ✓ Members of parliament are included more systematically on UN panels in both Geneva and New York as remote consultations offer greater opportunities
- ✓ Productive UN-IPU coordination meetings are held at the political and operational levels
- ✓ Increased engagement of parliaments and the UN system on both the International Day of Parliamentarism and the International Day of Democracy
- ✓ Parliamentary Conference on the occasion of the Ministerial Conference on the WTO brings together over 300 parliamentarians to provide parliamentary support to global trade
- ✓ Over 200 parliamentarians are engaged in regional events and activities to complement the global work of the WTO

**Gender Mainstreaming**

The IPU will continue to work with the main UN bodies to promote gender equality, the political empowerment of women, and greater youth participation. The IPU will seek to achieve a better gender balance in the distribution of roles during the meetings it organizes at the United Nations, while also trying to include young MPs as much as possible. It will also seek to give greater visibility in UN debates and reports to the work of the IPU and its Member Parliaments on gender mainstreaming and youth participation. In all of the above, the Secretary General and the Office of the Permanent Observer of the Inter-Parliamentary Union to the United Nations will ensure that panels and workshops organized by the IPU are gender balanced and fulfil the commitments they made as International Gender Champions. Robust cooperation will be pursued with UN Women.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 927,100 | 0 | **927,100** |
| 2020 Approved | 955,300 | 0 | **955,300** |
| **2021 Approved** | **923,500** | **0** | **923,500** |
| • Salaries | 633,600 | 0 | 633,600 |
| • Services | 39,900 | 0 | 39,900 |
| • Travel | 50,500 | 0 | 50,500 |
| • Material | 199,500 | 0 | 199,500 |

## 3.2 Enablers

*Effective internal governance and oversight*

**Enabling actions**

The Secretariat will support the IPU's governing bodies in their functions of directing and overseeing the Organization's work. Specifically, the Secretariat will provide support on matters related to financial management and risk assessment. The Secretariat will endeavour to ensure that the IPU complies with the highest reporting and audit standards, as well as other international management best practices.

**Issues and Challenges in 2021**

The Strategy for 2017–2021 seeks to build strong democratic parliaments that serve the people, and to identify and implement effective means to accomplish that. As the global crisis precipitated by COVID-19 continues, the Secretariat will seek to provide that support to the governance structures, to maintain stability and to protect the Organization and its assets through a period of tremendous uncertainty in the world at large.

Priority will be given to the following areas:

- Consolidating reforms in the organizational structure of the Secretariat and preserving a well maintained, secure Headquarters.
- Reinforcing internal governance and oversight, servicing the Executive Committee and its Sub-Committee on Finance, and mobilizing an optimal level of external resources for the Organization.
- Improving IPU systems and procedures, with a renewed focus on strengthening the results-based management system while upgrading ICT infrastructure and skills to respond to the increased need for virtual working.
- Developing IPU-wide standards of transparency and accountability.
- Initiating and consolidating reflection on planning for the future in the context of addressing challenges such as the global COVID-19 pandemic

**Gender Mainstreaming**

Management will continue to supervise and guide the implementation of a gender-mainstreaming policy for the Organization. Mainstreaming requires ensuring that a gender perspective and the gender equality goal are at the centre of all activities – policy development, research, advocacy, dialogue, legislation, resource allocation and planning, and the implementation and monitoring of programmes and projects. The IPU Secretary General is currently Chair of the Global Board of the International Gender Champions. As such the IPU is doubly challenged to lead efforts to secure gender equality in all spheres.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 912,700 | 21,600 | **934,300** |
| 2020 Approved | 1,006,500 | 21,600 | **1,028,100** |
| **2021 Approved** | **1,030,400** | **21,600** | **1,052,000** |
| • Salaries | 786,400 | 0 | 786,400 |
| • Services | 70,000 | 21,600 | 91,600 |
| • Travel | 156,300 | 0 | 156,300 |
| • Material | 17,700 | 0 | 17,700 |

*Visibility, advocacy and communications*

**Enabling actions**

The IPU's voice has never been so important, particularly in this time of health, social and economic crisis due to the COVID-19 pandemic. The IPU's success in empowering parliaments and parliamentarians to promote peace, democracy and sustainable development is also dependent on how it gets its message across. This underlines the importance of effective and targeted communications that: make full and innovative use of diverse communication platforms, tools and techniques; strengthen credibility; ensure knowledge-sharing; build expertise; and enhance engagement and sharing of best practice among Members.

**Issues and Challenges in 2021**

2021 will be the last year of the current three-year Communications Strategy, which is aligned with the IPU Strategy 2017–2021. The Communications Strategy is having a significant impact, demonstrated by achievements including:

- triple the number of visitors to the new website in two years – approximately a quarter of a million of users
- double the number of followers, compared with two years ago, on our six social media platforms (Twitter, Facebook, Instagram, YouTube, LinkedIn and Flickr)
- over 100,000 views of IPU videos – up from 15,000 two years ago.

Considering the exceptional nature of the pandemic and the success of our recent communications campaign *Parliaments in a time of Pandemic*, we have moved much of our outreach efforts to web, digital and social media platforms. We are using these platforms to encourage interaction and engagement with our primary audience: the 46,000 parliamentarians in the world. As a result, increased investment in web and social media is being requested.

The Communications team is also working closely with other IPU divisions to support virtual working methods that enhance the quality and reach of IPU knowledge, training, capacity-building, seminars and meetings.

We will continue to increase IPU video production as a good return on investment. In addition to using professionally produced material, we will also encourage Member Parliaments to contribute short videos through collaborative and crowdsourcing platforms designed to increase engagement.

In terms of IPU publications, we are beginning to move from print and traditional PDFs to shorter, multimedia, online formats to encourage a more dynamic user experience.

Regarding our media outreach, we are planning on more contact with the press. In particular, we are exploring ways to increase our partnerships with influential media outlets through, for example, submitting more op-eds and thought leadership pieces. Extra budget has also been allocated for this.

Finally, a major strategic project was initiated in 2020 and will be pursued in 2021. It will set up a proper customer relationship management system. This will bring together disparate and fragmented contact lists into one central database to improve our outreach efforts.

Expected results in 2021 will include: continued developments on the website and social media platforms to facilitate better engagement with and between parliamentarians, accompanied by increases in traffic and engagement; better outreach to our Members and MPs; and accelerating the move away from hard-copy publications towards more digitalized and innovative editorial content.

**Gender Mainstreaming**

The Communications team will continue to ensure that the IPU respects gender parity in its policies, programmes and activities, and that IPU material is gender-sensitive in both form and content. For example, the Communications team endeavours to ensure equal visibility for men and women through the visuals it uses on all its communications materials, web and social media platforms. Similarly, in terms of editorial content, the team makes sure that men and women are cited equally as far as is possible in press releases, news stories, testimonial and video material.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 1,097,200 | 0 | **1,097,200** |
| 2020 Approved | 1,052,200 | 0 | **1,052,200** |
| **2021 Approved** | **1,056,400** | **0** | **1,056,400** |
| • Salaries | 756,400 | 0 | 756,400 |
| • Services | 191,500 | 0 | 191,500 |
| • Travel | 10,000 | 0 | 10,000 |
| • Material | 98,500 | 0 | 98,500 |

*Gender mainstreaming and a rights-based approach*

**Enabling actions**

The inclusion and mainstreaming of gender equality and human rights in the IPU's work will enhance the effectiveness and delivery of key objectives. The IPU has adopted a gender mainstreaming policy and strategy that it will continue to implement, including through the design of tools, the organization of training sessions, and reforms. It has also designed a strategy on how to implement a rights-based approach, which it will continue to pursue. This will enhance the IPU's own capacity and that of parliaments to promote and ensure respect for gender equality and human rights. The approach is part and parcel of the *Common Principles for Support to Parliaments*, which the IPU spearheaded and enforces.

**Issues and Challenges in 2021**

In 2021, the IPU will continue to implement the workplan to mainstream gender in all of its work and structures, based on the document "Gender mainstreaming at the IPU" approved by the governing bodies. In particular it will follow up on the results and recommendations of the internal gender audit of the Secretariat carried out in 2020. It will also implement a human rights-based approach to its work.

Particular focus will be placed on: designing tools that address both gender mainstreaming and a human rights-based approach; building staff capacity; strengthening indicators; and monitoring programmes and projects from a gender and human rights perspective.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 10,000 | 0 | **10,000** |
| 2020 Approved | 10,000 | 0 | **10,000** |
| **2021 Approved** | **10,000** | **0** | **10,000** |
| • Salaries | 0 | 0 | **0** |
| • Services | 10,000 | 0 | **10,000** |
| • Travel | 0 | 0 | **0** |
| • Material | 0 | 0 | **0** |

*A properly resourced and efficient Secretariat*

**Enabling actions**

The Secretariat is committed to identifying and securing adequate resources through its membership and its network of partners to implement the IPU's Strategy. It encourages systematic planning, performance monitoring and reporting. It promotes parliamentary standards and norms. The Secretariat will seek to carry out its functions with efficiency, professionalism, transparency and accountability and is committed to the ongoing well-being and professional development of its staff.

**Issues and Challenges in 2021**

The functions of the Support Services Division include finance, administration and human resources. Its budget also covers expenditure related to office accommodation, asset depreciation, equipment rental, ICT materials and supplies. The increase in extrabudgetary programme funding in recent years has led to a need for additional human resources focused on contract review and grant management. These will be funded through the programme support cost recovery.

Priority will be given to the following areas:

- Enhancing the security of IPU Headquarters to comply with the norms and standards appropriate to international organizations in the current climate.
- Refining the staff rules and the staff appraisal system.
- Identifying and offering staff training opportunities to improve the quality of performance.
- Identifying and implementing measures that improve staff well-being, as staff often work under stress, especially during Assemblies.
- Supporting the Secretariat's business continuity systems and infrastructure, in response to extraordinary circumstances such as COVID-19.
- Maintaining full compliance with International Public Sector Accounting Standards.

The Support Services Division will continue to service the Executive Committee's Sub-Committee on Finance and constantly develop and improve internal control systems and processes.

**Gender Mainstreaming**

The budget process requires all managers to identify the gender issues relevant to their division or programme in order to address them effectively in all activities.

The specific gender issues identified within the Support Services Division relate to recruitment and training. As a result of a proactive policy of employment equity, women continue to make up more than half of the professional grades in the Secretariat. The budget includes information on the gender composition of the Secretariat.

Human resource policies are regularly reviewed to ensure they do not disadvantage women.

The IPU will implement recommendations from a gender audit of its work environment.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | **Regular Budget** | **Other Sources** | **All Funds** |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 2,658,900 | **0** | **2,658,900** |
| 2020 Approved | 2,779,000 | 0 | **2,779,000** |
| **2021 Approved** | **2,795,600** | **0** | **2,795,600** |
| • Salaries | 1,690,600 | 0 | 1,690,600 |
| • Services | 113,400 | 0 | 113,400 |
| • Travel | 6,500 | 0 | 6,500 |
| • Material | 439,800 | 0 | 439,800 |
| • Financial charges | 33,300 | 0 | 33,300 |
| • Amortization | 512,000 | 0 | 512,000 |

## 3.3 Provisions and Grants

**Overall Objective**

To provide adequate funding for present and future liabilities in accordance with prudent financial management practice and to fund a grant to the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP) to support its functioning.

**Issues and Challenges in 2021**

Financial provisions and payments need to be made in appropriate amounts and in accordance with clear and approved policies.

The IPU sets aside funds to be used to offset carbon dioxide emissions from its activities, primarily travel. The amount of the contribution is currently determined by an online calculator, which estimates the investment that is required to compensate for emissions from travel reported by the Secretariat.

A reserve has been established for major repair work on the IPU Headquarters building. The reserve is being used to cover the depreciation cost of the work required to double-glaze and protect the windows of the IPU Headquarters. As of 1 January 2020, this reserve held a balance of CHF 415,000. As the reserve is depleted, the Governing Council will need to consider replenishing it in future years.

The reserve for doubtful accounts is a provision that comes into effect in the event that certain Members' rights are suspended or they cease to participate and their contributions, which have already been recognized as revenue, are never received. Based on historical payment performance, the expected 2021 contribution to the provision has been set at CHF 40,000.

The IPU provides an annual grant to the ASGP. The amount is determined each year at a level that is sufficient to meet expenses not funded from other sources. The grant was increased to CHF 38,000 in 2017–2018 to enable the ASGP to reach out to more language groups through additional interpretation and translation services, and will remain at this level in 2021.

The IPU is contractually bound to guarantee the payment of the pensions of 10 former employees of the Secretariat. The closed pension fund has been consolidated into the accounts of the IPU and its reserves are invested in a flexible LPP fund that is specifically designed for Swiss pension funds.

**Gender Mainstreaming**

The budget allocations under this heading have no particular impact on men or women. As a legacy of the former employee profile of the IPU, the pension payments from the legacy pension fund are paid evenly to women and men.

**Estimates, by nature of expenditure, with previous-year comparable (CHF)**

| | Regular Budget | Other Sources | All Funds |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 106,000 | 0 | **106,000** |
| 2020 Approved | 107,600 | 0 | **107,600** |
| **2021 Approved** | **107,600** | **0** | **107,600** |

**2021 estimates, by objective and source of funds (CHF)**

| Objective | Regular Budget | Other Sources | All Funds |
|---|---|---|---|
| 1. Statutory reserves and liabilities (net) | 40,000 | 0 | **40,000** |
| 2. Assist the ASGP | 38,000 | 0 | **38,000** |
| 3. Offset carbon emissions | 29,600 | 0 | **29,600** |
| ➢ **Grand total** | **107,600** | **0** | **107,600** |

## 3.4 Capital Expenditures

**Overall Objective**

To make prudent capital expenditures that will enhance asset values, or improve productivity or quality of work, while ensuring that future capital charges are sustainable.

**Issues and Challenges in 2021**

In addition to the regular replacement of computers, a SharePoint server is due to be installed at the Secretariat in 2021 to enable secure extranet access to the IPU file system. The IPU website and open data platform will need a further phase of development in specific areas from 2022 onwards, although the scope is yet to be established. Costs that are not covered through external donations will be capitalized and depreciated over four years.

**Gender Mainstreaming**

The gender effects of the proposed capital expenditures are not quantifiable.

**Estimates of capital expenditures with previous-year comparable (CHF)**

| | Regular Budget | Other Sources | All Funds |
|---|---|---|---|
| 2019 Final | 150,000 | 0 | **150,000** |
| 2020 Approved | 150,000 | 0 | **150,000** |
| **2021 Approved** | **140,000** | **0** | **140,000** |

**Estimates of capital expenditures by class, by year for 2021–2023**

| Item | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| 1. Replacement of computers and servers | 75,000 | 35,000 | 35,000 |
| 2. Furniture | 15,000 | 15,000 | 15,000 |
| 3. Website development | 50,000 | 100,000 | 100,000 |
| ➢ **Grand Total** | **140,000** | **150,000** | **150,000** |

### 3.5 Staffing

36. The 2021 budget includes a staff establishment of 44.6 full-time equivalent positions, one position less than the previous year's budget. The table below shows the distribution of posts by strategic direction, objective, category and grade, and the proportion of occupied posts currently filled by women.

| Strategic objective or enabler | 2020 Approved | 2021 Budget | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | SG | Professional grades | | | | | General services | Total |
| | | | Director | Grade 5 | Grade 4 | Grade 3 | Grade 2 | | |
| **Strategic objectives** | | | | | | | | | |
| 1. Strong parliaments | **6.4** | | **0.5** | **0.3** | **3** | **1** | **0.5** | **1** | **6.3** |
| 2. Gender equality | **3.1** | | **0.5** | | **0.6** | **1** | | **1** | **3.1** |
| 3. Human rights | **5.5** | | | | **1** | **1.5** | **1** | **2** | **5.5** |
| 4. Peacebuilding | **2.1** | | | **0.7** | | | | | **0.7** |
| 5. Inter-parliamentary dialogue & cooperation | **9.1** | | **1** | | **2** | **1.5** | **2** | **2.8** | **9.3** |
| 6. Youth | **0.9** | | | | **0.4** | | **0.5** | | **0.9** |
| 7. Global development | **2** | | | | **1** | **1** | | | **2** |
| 8. International relations | **3.1** | | | **1** | **1** | | | **1** | **3** |
| **Enablers** | | | | | | | | | |
| Effective governance | **2** | **1** | | | | | | **1** | **2** |
| Visibility and communications | **4** | | **1** | | | | **2** | **1** | **4** |
| Gender mainstreaming * | **0** | | | | | | | | **0** |
| Efficient Secretariat | **7.6** | | **1** | **1** | | | **1** | **4.8** | **7.8** |
| **Total** | **45.8** | **1** | **4** | **3** | **9** | **6** | **7** | **14.6** | **44.6** |
| *Per cent women* | | *0%* | *75%* | *33%* | *56%* | *75%* | *43%* | *79%* | *63%* |
| *Number women* | | *0* | *3* | *1* | *5* | *4.5* | *3* | *11.6* | *28.1* |

* *Responsibility for gender mainstreaming lies with the Secretary General, supported by the Director of Programmes*

37. Grades are established in accordance with the UN common system of job classification. As a result of the restructuring in 2005, a few positions are occupied by incumbents at a higher grade than their position is classified although this number is now decreasing through attrition and career development. Two thirds of the Secretariat staff are women. Three out of the four director-level positions are currently held by women.

38. Annual adjustments to salaries are determined by the International Civil Service Commission (ICSC). In 2017 the ICSC carried out a cost-of-living survey whose findings recommended a lower post adjustment for the Geneva duty station. However, those findings were challenged by all UN agencies in Geneva. In March 2018, the Executive Committee decided that the post adjustment for IPU staff in Geneva should be maintained at its January 2018 equivalent level so that salaries of IPU staff were not reduced. A recent ILO tribunal decision has supported the challenge from the agencies. The budget for Secretariat staff salaries in 2021 from regular sources is CHF 6,020,700. There is a further appropriation of CHF 673,200 for the salaries of project personnel paid from other sources.

39. Benefits such as pensions, dependency allowances and child education allowances are provided to staff in accordance with the UN common system. Some other benefits, such as health and accident insurance, are defined internally by the IPU. The budget for staff benefits from regular sources is CHF 1,969,900. In addition, the staff benefits charged to voluntary-funded project budgets is CHF 220,300.

## 4. Assessed contributions

| Country Name | UN 2019–2021 | Approved 2021 scale | |
|---|---|---|---|
| | Per cent | Per cent | CHF |
| Afghanistan | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| Albania | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| Algeria | 0.138% | 0.270% | 29,600 |
| Andorra | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| Angola | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Argentina | 0.915% | 1.110% | 121,600 |
| Armenia | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| Australia | 2.210% | 2.440% | 267,400 |
| Austria | 0.677% | 0.860% | 94,200 |
| Azerbaijan | 0.049% | 0.160% | 17,500 |
| Bahrain | 0.050% | 0.160% | 17,500 |
| Bangladesh | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Belarus | 0.049% | 0.160% | 17,500 |
| Belgium | 0.821% | 1.010% | 110,700 |
| Benin | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Bhutan | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Bolivia (Plurinational State of) | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| Bosnia and Herzegovina | 0.012% | 0.120% | 13,100 |
| Botswana | 0.014% | 0.120% | 13,100 |
| Brazil | 2.948% | 3.170% | 347,400 |
| Bulgaria | 0.046% | 0.160% | 17,500 |
| Burkina Faso | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Burundi | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Cabo Verde | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Cambodia | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| Cameroon | 0.013% | 0.120% | 13,100 |
| Canada | 2.734% | 2.960% | 324,300 |
| Central African Republic | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Chad | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Chile | 0.407% | 0.570% | 62,500 |
| China | 12.005% | 11.750% | 1,280,200 |
| Colombia | 0.288% | 0.440% | 48,200 |
| Comoros | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Congo | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| Costa Rica | 0.062% | 0.180% | 19,700 |
| Côte d'Ivoire | 0.013% | 0.120% | 13,100 |
| Croatia | 0.077% | 0.200% | 21,900 |
| Cuba | 0.080% | 0.200% | 21,900 |
| Cyprus | 0.036% | 0.150% | 16,400 |
| Czech Republic | 0.311% | 0.460% | 50,400 |
| Democratic People's Republic of Korea | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| Democratic Republic of the Congo | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Denmark | 0.554% | 0.730% | 80,000 |
| Djibouti | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Dominican Republic | 0.053% | 0.170% | 18,600 |
| Ecuador | 0.080% | 0.200% | 21,900 |
| Egypt | 0.186% | 0.320% | 35,100 |
| El Salvador | 0.012% | 0.120% | 13,100 |
| Equatorial Guinea | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| Estonia | 0.039% | 0.150% | 16,400 |
| Eswatini | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Ethiopia | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Fiji | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Finland | 0.421% | 0.580% | 63,600 |

| Country Name | UN 2019–2021 | Approved 2021 scale | |
|---|---|---|---|
| | Per cent | Per cent | CHF |
| France | 4.427% | 4.620% | 506,200 |
| Gabon | 0.015% | 0.120% | 13,100 |
| Gambia (the) | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Georgia | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| Germany | 6.090% | 6.220% | 681,600 |
| Ghana | 0.015% | 0.120% | 13,100 |
| Greece | 0.366% | 0.520% | 57,000 |
| Guatemala | 0.036% | 0.150% | 16,400 |
| Guinea | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Guinea-Bissau | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Guyana | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Haiti | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Hungary | 0.206% | 0.350% | 38,400 |
| Iceland | 0.028% | 0.140% | 15,300 |
| India | 0.834% | 1.030% | 112,900 |
| Indonesia | 0.543% | 0.720% | 78,900 |
| Iran (Islamic Republic of) | 0.398% | 0.560% | 61,400 |
| Iraq | 0.129% | 0.260% | 28,500 |
| Ireland | 0.371% | 0.530% | 58,100 |
| Israel | 0.490% | 0.660% | 72,300 |
| Italy | 3.307% | 3.530% | 386,800 |
| Japan | 8.564% | 8.560% | 938,000 |
| Jordan | 0.021% | 0.130% | 14,200 |
| Kazakhstan | 0.178% | 0.310% | 34,000 |
| Kenya | 0.024% | 0.130% | 14,200 |
| Kuwait | 0.252% | 0.400% | 43,800 |
| Kyrgyzstan | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Lao People’s Democratic Republic | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| Latvia | 0.047% | 0.160% | 17,500 |
| Lebanon | 0.047% | 0.160% | 17,500 |
| Lesotho | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Libya | 0.030% | 0.140% | 15,300 |
| Liechtenstein | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| Lithuania | 0.071% | 0.190% | 20,800 |
| Luxembourg | 0.067% | 0.180% | 19,700 |
| Madagascar | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Malawi | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Malaysia | 0.341% | 0.500% | 54,800 |
| Maldives | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Mali | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Malta | 0.017% | 0.120% | 13,100 |
| Marshall Islands | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Mauritius | 0.011% | 0.110% | 12,100 |
| Mexico | 1.292% | 1.500% | 164,400 |
| Micronesia (Federated States of) | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Monaco | 0.011% | 0.110% | 12,100 |
| Mongolia | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| Montenegro | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Morocco | 0.055% | 0.170% | 18,600 |
| Mozambique | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Myanmar | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Namibia | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| Nepal | 0.007% | 0.110% | 12,100 |

| Country Name | UN 2019–2021 | Approved 2021 scale | |
|---|---|---|---|
| | Per cent | Per cent | CHF |
| Netherlands | 1.356% | 1.570% | 172,000 |
| New Zealand | 0.291% | 0.440% | 48,200 |
| Nicaragua | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| Niger | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Nigeria | 0.250% | 0.390% | 42,700 |
| North Macedonia | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| Norway | 0.754% | 0.940% | 103,000 |
| Oman | 0.115% | 0.240% | 26,300 |
| Pakistan | 0.115% | 0.240% | 26,300 |
| Palau | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Palestine | | 0.100% | 11,000 |
| Panama | 0.045% | 0.160% | 17,500 |
| Paraguay | 0.016% | 0.120% | 13,100 |
| Peru | 0.152% | 0.280% | 30,700 |
| Philippines | 0.205% | 0.340% | 37,300 |
| Poland | 0.802% | 0.990% | 108,500 |
| Portugal | 0.350% | 0.510% | 55,900 |
| Qatar | 0.282% | 0.430% | 47,100 |
| Republic of Korea | 2.267% | 2.500% | 273,900 |
| Republic of Moldova | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Romania | 0.198% | 0.340% | 37,300 |
| Russian Federation | 2.405% | 2.630% | 288,200 |
| Rwanda | 0.003% | 0.100% | 11,000 |
| Saint Lucia | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Saint Vincent and the Grenadines | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Samoa | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| San Marino | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Sao Tome and Principe | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Saudi Arabia | 1.172% | 1.380% | 151,200 |
| Senegal | 0.007% | 0.110% | 12,100 |
| Serbia | 0.028% | 0.140% | 15,300 |
| Seychelles | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Sierra Leone | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Singapore | 0.485% | 0.650% | 71,200 |
| Slovakia | 0.153% | 0.280% | 30,700 |
| Slovenia | 0.076% | 0.190% | 20,800 |
| Somalia | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| South Africa | 0.272% | 0.420% | 46,000 |
| South Sudan | 0.006% | 0.110% | 12,100 |
| Spain | 2.146% | 2.370% | 259,700 |
| Sri Lanka | 0.044% | 0.160% | 17,500 |
| Sudan | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Suriname | 0.005% | 0.110% | 12,100 |
| Sweden | 0.906% | 1.100% | 120,500 |
| Switzerland | 1.151% | 1.360% | 149,000 |
| Syrian Arab Republic | 0.011% | 0.110% | 12,100 |
| Tajikistan | 0.004% | 0.100% | 11,000 |
| Thailand | 0.307% | 0.460% | 50,400 |
| Timor-Leste | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Togo | 0.002% | 0.100% | 11,000 |
| Tonga | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Trinidad and Tobago | 0.040% | 0.150% | 16,400 |
| Tunisia | 0.025% | 0.130% | 14,200 |
| Turkey | 1.371% | 1.590% | 174,200 |
| Turkmenistan | 0.033% | 0.140% | 15,300 |
| Tuvalu | 0.001% | 0.100% | 11,000 |

| Country Name | UN 2019–2021 | Approved 2021 scale | |
|---|---|---|---|
| | Per cent | Per cent | CHF |
| Uganda | 0.008% | 0.110% | 12,100 |
| Ukraine | 0.057% | 0.170% | 18,600 |
| United Arab Emirates | 0.616% | 0.800% | 87,700 |
| United Kingdom | 4.567% | 4.760% | 521,600 |
| United Republic of Tanzania | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Uruguay | 0.087% | 0.210% | 23,000 |
| Uzbekistan | 0.032% | 0.140% | 15,300 |
| Vanuatu | 0.001% | 0.100% | 11,000 |
| Venezuela (Bolivarian Republic of) | 0.728% | 0.910% | 99,700 |
| Viet Nam | 0.077% | 0.200% | 21,900 |
| Yemen | 0.010% | 0.110% | 12,100 |
| Zambia | 0.009% | 0.110% | 12,100 |
| Zimbabwe | 0.005% | 0.110% | 12,100 |

| Member or associate member | UN 2019-2021 | Approved 2021 scale | |
|---|---|---|---|
| | Per cent | Per cent | CHF |
| Andean Parliament | | 0.020% | 2,200 |
| Arab Parliament | | 0.010% | 1,100 |
| Central American Parliament | | 0.010% | 1,100 |
| East African Legislative Assembly | | 0.010% | 1,100 |
| European Parliament | | 0.060% | 6,600 |
| Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States | | 0.020% | 2,200 |
| Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union | | 0.010% | 1,100 |
| Latin American and Caribbean Parliament | | 0.030% | 3,300 |
| Parliament of the CEMAC | | 0.010% | 1,100 |
| Parliament of the ECOWAS | | 0.010% | 1,100 |
| Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation | | 0.030% | 3,300 |
| Parliamentary Assembly of La Francophonie | | 0.020% | 2,200 |
| Parliamentary Assembly of the Council of Europe | | 0.040% | 4,400 |
| **Total** | | **100%** | **10,920,800** |